الأمن المركزي
من النشأة إلى الانهيار
(1969-2011)

أحمد مولانا

منتدى العاصمة
للدراسات السياسية والمجتمعية

إصدار منتدى العاصمة
٢٠٢٥

للدراسات السياسية والمجتمعية

الأمن المركزي: من النشأة إلى الانهيار

(1969-2011)

أحمد مولانا

مقدمة المؤلف

إنَّ الكتاب المرفق هو في الأصل أطروحة ماجستير أجيزت من جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول، لكن جرت عليه تعديلات شملت حذف بعض الأجزاء النظرية والمتطلبات الأكاديمية منه، بما يجعله أكثر سلاسة في القراءة. وسبق أن نشرت جزءًا منه في دراسة بعنوان "في دهاليز الأمن المركزي".

يتناول الكتاب دور قوات الأمن المركزي في دعم الأنظمة الاستبدادية بمصر منذ عام 1969 إلى ثورة يناير عام 2011. ويبحث العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى إنشاء الأمن المركزي وتطويره وصولًا لإخفاقه في حماية نظام مبارك نهاية عهده.

أرجو أن يسد هذا الكتاب ثغرةً في حقل الدراسات الأمنية عن مصر، وأن يفتح الباب أمام المزيد من الدراسات المتخصصة مستقبلًا بما يساعد على فَهم آليات عمل الأنظمة المستبدة، وكيفية قهرها للمواطنين، والعوامل التي تساهم في تعطيل آلة القمع مما يتيح للجماهير التحرر.

مقدمة المؤلف 2
المقدمة 5
موضوع الكتاب والأدبيات السابقة 6
أدبيات دراسة الدرك 7
عسكرة الشرطة 8
تطور دراسات الدرك 10
العلاقة بين الدرك وتصاعد العنف والانتهاكات 13
انتشار الدرك أم تراجعه؟ 14
الدراسات المعنية بالأمن المركزي في مصر 16
الفصل الأول: الإطار النظري 21
نظرية الواقعية المؤسسية 22
عسكرة الشرطة والعنف ضد المجتمع 23
منهجية البحث 24
الخلاصة 25
الفصل الثاني: تأسيس الأمن المركزي في عهد عبد الناصر 27
ما قبل عهد ناصر: حفظ الأمن في عهد الأسرة العلوية (1805-1952) 27
حفظ الأمن العام في عهد أسرة محمد علي 27
تفكيك الجيش المصري والشرطة بعد الاحتلال البريطاني 28
أولويات ناصر بعد انقلاب 1952 30
أحداث كفر الدوار وتأسيس المباحث العامة عام 1952 32
تأسيس جهاز المخابرات العامة عام 1954 33
التوجه نحو الداخل 34
مظاهرات الطلبة عام 1968 35
إنشاء قوات الأمن المركزي 38
الاقتباس من فرنسا 39
الخلاصة 41
الفصل الثالث: صعود الأمن المركزي في عهد السادات 43
الإطاحة بمراكز القوى 43
الاعتماد على الشرطة بدلًا من الجيش 46
تحويل الأمن المركزي إلى إدارة بوزارة الداخلية 46

أحداث يناير 1977 كنقطة تحول 47
تقويض نفوذ الجيش لصالح وزارة الداخلية 50
اتفاقية كامب ديفيد وتطوير تسليح الأمن المركزي 51
صدام الأمن المركزي مع الجماعات الإسلامية 52
تجنيد أفراد الأمن المركزي في عهد السادات 54
الخلاصة 55
الفصل الرابع: عهد مبارك "صعود وانهيار الأمن المركزي" 57
تعزيز أمن الرئيس وإعادة هيكلة الأمن المركزي 57
الفوارق بين الأمن المركزي وقوات الأمن 59
تمرد قوات الأمن المركزي في عام 1986 60
الأمن المركزي يقاتل الجماعة الإسلامية 63
الأمن المركزي والمواجهات في سيناء 65
بنية قوات الأمن المركزي 66
دور الأمن المركزي في مواجهة الأزمات 68
الطريق إلى احتجاجات يناير 2011 68
فشل الأمن المركزي في مواجهة ثورة يناير 71
الخلاصة 74
الفصل الخامس: الاستنتاجات 76
المراجع 83
أولًا: المراجع باللغة العربية 83
ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية 87

المقدمة

ظهر نموذج القوات شبه العسكرية "الدرك" و"الجندرمة" عقب اندلاع الثورة الفرنسية كشكل جديد من أشكال الانضباط والتنظيم داخل المجتمع، وكأداة لتوسيع أدوات المراقبة البيروقراطية للدولة وتعزيز سيطرتها بالأخص في المناطق الريفية والنائية، فضلًا عن مواجهة الاضطرابات دون المخاطرة بنشر قوات الجيش محليًّا مما يقلل من فرص حدوث انقلابات عسكرية، وأخيرًا للفوائد الاقتصادية المتعلقة بمحدودية الموارد المالية المطلوبة لتجنيد قوة شبه عسكرية فعالة مقارنة بقوات الجيش الاحترافية[1].

برز الدرك كنموذج وسيط بين القوات المسلحة التي تمتلك أسلحة ثقيلة وقوات احترافية، وجهاز الشرطة الذي يوصف بأنَّه جهاز أمن مدني، حيث يتشكل الدرك من قوات أمنية خفيفة الحركة جيدة التسليح تمتلك قدرات عسكرية دون أن تكون فرعًا للقوات المسلحة، لكن في ذات الوقت يتلقى أفرادها تدريبات عسكرية، ويقيمون في ثكنات، ويخضعون للقضاء العسكري.

وفي ظل الثورات والاحتجاجات الشعبية التي شهدتها أوروبا خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر سرعان ما انتقل نموذج الدرك من فرنسا إلى العديد من الدول الأوروبية التي رأت فيه أداة وقائية ضد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية مثل إيطاليا التي أسست قوات الكارابينيري تحت إشراف وزارة الداخلية، وإسبانيا التي أسست "الحرس المدني" برئاسة شخص مدني إلا أنَّه يعتمد في التزود بالأفراد على التجنيد من القوات المسلحة، فضلًا عن خضوع عناصره للقوانين العسكرية في القضايا التأديبية[2]، ولعب الحرس المدني دورًا كبيرًا في بناء الدولة عبر الإسهام في توطيد السلطة المركزية لمدريد على أطراف البلاد.

---

[1]- Morris Janowitz, *Military Institutions and Coercion in Developing Nations* (USA: University of Chicago Press, 1977), 48.

[2]- Derek Lutterbeck, (Between Police and Military: The New Security Agenda and the Rise of Gendarmeries), Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association, 2004, Vol. 39(1): 49

انتقل نموذج قوات الدرك من أوروبا إلى الدول الإفريقية والآسيوية في حِقبة ما بعد الاستعمار إثر انتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث واجه حكام الدول المستقلة حديثًا مشكلات تختص بكيفية التغلب على التحديات المحلية لحكمهم، وفي مواجهة ذلك لجأوا إلى تأسيس قوات أمنية تتسم بخفة الحركة وقوة التسليح يمكن استخدامها كخط دفاع أول عن النظام، وهو ما فعله جمال عبد الناصر في مصر عام 1969 عبر تأسيس قوات شرطية تختص بمواجهة الاضطرابات المحلية، واقتبس نموذج عملها من الجندرمة الفرنسية[3]، استجابة للاحتجاجات الجماهيرية، لكنه طورها لتناسب الاحتياجات الأمنية في مصر، حيث شملت بالدرجة الأولى المناطق الحضرية، وليس فقط المناطق الريفية كما هو الحال في فرنسا ودول أخرى مثل تركيا.

لقد ركزت الأدبيات التي تتناول التغيير السياسي في الدول المستقلة حديثًا على دراسة المؤسسات العسكرية دون الاهتمام بدراسة المؤسسات القسرية التي تتحكم في الحياة اليومية للمواطنين مثل قوات الدرك. فيما ركزت الأدبيات التي تتناول دور "الدرك" بعد الحرب الباردة على دوره في عمليات مراقبة الحدود لحمايتها من التهريب والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، وعلى مساهمة عسكرة الشرطة في زيادة عدد القتلى من المدنيين، بينما توجد نُدرة في تناول دور "الدرك" في دعم الأنظمة الاستبدادية.

موضوع الكتاب والأدبيات السابقة

يسعى الكتاب إلى دراسة قوات الأمن المركزي في مصر باعتبارها مؤسسة مدنية ذات قدرات عسكرية، ساهمت في تضخيم حجم الجهاز الأمني المصري. وخلال ذلك سيتناول التطورات الخارجية والداخلية التي ساهمت في تأسيس الأمن المركزي في عهد عبد الناصر، وتوسيع حجمه في عهد السادات في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية ترتبط بحدوث تظاهرات شعبية عام 1977 احتجاجًا على تردي الوضع الاقتصادي وزيادة أسعار السلع الأساسية، ثم عقد اتفاقية كامب ديفيد للسلام التي أوكلت لقوات الأمن المركزي مهام حراسة الحدود في سيناء، وصولًا إلى عهد مبارك الذي اعتمد على الأمن المركزي طيلة ثلاثين سنة

[3]- حسن طلعت، (في خدمة الأمن السياسي: مايو ١٩٣٩- مايو ١٩٧١)، ط1 (بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، 1983)، ص144.

في قمع المعارضين وتزوير الانتخابات وحفظ الأمن الداخلي. ولكن مع انهيار قوات الأمن المركزي في مواجهة المحتجين في تظاهرات يناير 2011 فقد مبارك سلطته، وأجبره الجيش على الاستجابة لمطالب المحتجين والتنحي عن الحكم، وهو ما مثّل فشلًا ذريعًا لقوات الأمن المركزي في حماية النظام الحاكم.

إنَّ فَهم بنية الأجهزة القسرية للدولة، والوظائف التي تؤديها، والتغييرات في ترتيبات الأمن الداخلي ومنطقها في الأنظمة الاستبدادية، يتطلب تحليل التهديدات المختلفة من منظور الحكام المستبدين، وفَهم كيف يعتمدون في تعزيز هيمنتهم على الشرطة التي تتعامل مع المواطنين بشكل يومي. ومن ثم فإنَّ فَهم دور قوات الأمن المركزي بمصر من خلال دراسة تطورها عبر مراحل مختلفة يساهم في فَهم أحد أبرز أدوات سيطرة النظام المصري على المجتمع.

أدبيات دراسة الدرك

يشير بايلي في كتابه "أنماط العمل الشرطي" إلى اهتمام الأكاديميين ببحث وظيفة الشرطة في المجتمع دون العناية بأنماط العمل الشرطي بما فيها عمل الدرك، وعزا ذلك إلى محدودية دور الشرطة مقارنة بالجيش في الأحداث الكبرى، ووجود معوقات عملية تتعلق بصعوبة جمع البيانات أو الوصول إلى معلومات صحيحة وموثوقة، واختلاف أنماط عمل الشرطة من دولة إلى أخرى[4]، وهي معوقات ما زالت موجودة حتى اليوم، وبالأخص في الدول الاستبدادية التي تحرص على حجب المعلومات عن المواطنين.

وفيما يخص الدراسات المعنية بالدرك، يشير "جوبينت" إلى أنَّها ركزت على دراسة تاريخ مؤسسات الدرك بينما توجد نُدرة في الدراسات المقارنة بين مؤسسات الدرك في الدول المختلفة[5]، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة تزايد الاهتمام بدراسة قوات الدرك بحسب "لوتربك"[6]، والذي يشرح دوافع إدراج الدرك ضمن حقل الدراسات الأمنية موضحًا أنَّ تبلور

[4]- Bayley, David H., Patterns of policing: a comparative international analysis. New Brunswick 1990, pp. 5-7

[5]- Pierre Gobinet, *The gendarmerie alternative: Is there a case for the existence of police organisations with military status in the twenty-first century European security apparatus?* In ‘‘Gendarmeries and the security challenges of the 21st century”, J.L. Hovens G.A.G. van Elk (Eds.), 2011 Koninklijke Marechaussee.

[6]- Lutterbeck, (Between Police and Military: The New Security Agenda and the Rise of Gendarmeries).

نموذج الدولة القومية الحديثة ساهم في التمييز بين الأمن الخارجي والداخلي، حيث ركزت القوات المسلحة بشكل أساسي على مواجهة التهديدات الخارجية، بينما ركزت قوات الشرطة على مهام الضبط المجتمعي ومواجهة التهديدات الداخلية وتوطيد الحكم المركزي. وبالتالي انعكس هذا الفصل على الخطاب الأكاديمي الذي فرّق بين الدراسات الأمنية أو الاستراتيجية التي ركزت على الأسئلة المتعلقة بالصراعات بين الدول، وعلم الإجرام أو دراسات العدالة التي ركزت على مكافحة الجريمة على المستوى الوطني.

ومع توسيع مفهوم الأمن في حِقبة ما بعد الحرب الباردة ليركز على أمن الأفراد بدلًا من أمن الدولة تزايد تلاشي وضوح الخط الفاصل الواضح بين الأمن الداخلي والخارجي، ولم يعد بحسب "لوتربك" دور الدرك يقتصر على حفظ النظام العام والسيطرة على الحشود إنما أصبح يلعب دورًا أساسيًّا في عمليات مراقبة الحدود للحماية من عمليات التهريب والهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب، فضلًا عن توفير الاستقرار في النزاعات الدولية وعمليات حفظ السلام.

وفي ظل انتشار أجهزة الدرك، ازداد الاهتمام بدراسته ضمن العمل النظري والمفاهيمي المعني بدراسة الدولة، وكيفية فرضها لأشكال جديدة من الانضباط داخل المجتمع في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية، وفحص مدى تأثير الجوانب التنظيمية للأمن الداخلي على استمرارية أو إسقاط سلطة الحكومات.

عسكرة الشرطة

يُعرِّف "بالكو" عسكرة الشرطة من خلال بعض الخصائص التنظيمية أو المظاهر مثل اقتناء معدات عسكرية أو استخدام الرتب العسكرية أو حمل أسلحة رشاشة خلال الدوريات[7]. ويجادل "لوسون" بأنَّ عسكرة الشرطة تشمل نظامًا من القيم أو المعتقدات التي تشدد على استخدام القوة كوسيلة فعالة لحل المشكلات أي أنَّ لها بُعدًا فلسفيًّا يعتبر أنَّ استخدام العنف لحل المشكلات التي تواجهها الشرطة أمر أكثر قبولًا[8]. ويُعدُّ تعريف كراسكا لعسكرة الشرطة من

[7]- Radley Balko, *Rise of the Warrior Cop: The Militarization of America's Police Forces*, (New York: Public Affairs, 2013)

[8]- Edward Eugene Lawson, Causes and consequences of police militarization, University of South Carolina, 2019.

التعريفات ذائعة الصيت، حيث يستند إلى أربعة معايير مادية وتنظيمية وثقافية وتشغيلية:

- معيار مادي يركز على أنواع الأسلحة والزي الرسمي والتكنولوجيا والمعدات التي تستخدمها الشرطة، مثل المروحيات والرشاشات الثقيلة والعربات المدرعة.
- معيار تنظيمي يركز على الطريقة التي تنظم بها الشرطة نفسها من حيث القيادة والسيطرة والتسلسل الهرمي والتقسيم الداخلي.
- معيار ثقافي يركز على فحص اللغة والأسلوب والمظهر والقيم والمعتقدات التي تستخدمها الشرطة، فعلى سبيل المثال، يعكس التحول من استخدام مصطلح "مكافحة الجريمة" إلى "الحرب على الجريمة" عملية عسكرة للشرطة تتجاوز النظر إلى الجريمة كمشكلة مجتمعية.
- معيار تشغيلي يركز على أنماط العمليات المتشابهة مع طريقة عمل الجيوش في مجالات مثل جمع المعلومات الاستخبارية وكيفية التعامل مع المواقف عالية الخطورة[9] .

يقدم "لوتربك" تعريفًا للدرك (القوات شبه العسكرية) بأنَّها قوات أمنية تملك قدرات عسكرية دون أن تكون فرعًا من القوات المسلحة، ويتلقى أفرادها تدريبات عسكرية، ويمكن أن يُدمجوا بالجيش في حالة الطوارئ العامة، أي أنَّها تمثل نموذجًا وسيطًا بين القوات المسلحة التي تمتلك أسلحة ثقيلة، وبين جهاز الشرطة الذي يُوصف بأنَّه جهاز أمني مدني**[10].**

يشير" ليبليش وشينار" إلى أنَّ الجيوش تهدف إلى حماية العقد الاجتماعي من التهديدات الخارجية، بينما الشرطة هي المختصة بحماية العقد الاجتماعي الداخلي، أي أنَّ الشرطة بمثابة قوة قسرية تعمل داخل المجتمع. ولذا فعسكرة الشرطة تستلزم افتراض أنَّ المجتمع والأفراد الخاضعين للشرطة يمثلون تهديدًا، وهو ما يعاكس المفهوم الليبرالي، ويتسق مع منظور الدول الشمولية التي تنظر للمواطنين كمصدر للتهديد. وبالتالي يعتبران أنَّ تجهيز الشرطة بالزي العسكري يخلق عقلية مفادها "أنَّ الشرطي جندي في حرب" كما أنَّ نشر قوات الشرطة ذات

[9]-Peter B. Kraska, "Militarization and Policing: It's Relevance to 21st Century Police", *Policing: A Journal of Policy and Practice*, V. 1 (4), (2007): 503.
[10]- Lutterbeck, (Between Police and Military).

التجهيزات العسكرية ينقل للمجتمع رسالة مفادها أنَّه مصدر تهديد[11].

إنَّ خطورة عسكرة الشرطة تكمن في أنَّ المشتبه بهم يصبحون أعداء يجب هزيمتهم، كما يُنظر إلى المجتمعات كأراضٍ أجنبية يجب إخضاعها، وتصبح وظيفة الجندي هي مواجهة العدو ومحاربته وتدميره وليس الانخراط في الخدمة العامة.[12]، وبالتالي تزداد حالات لجوء الشرطة إلى العنف، مما يزيد حالة التوتر بينها وبين الجمهور[13].

ويشير بيتر كراسكا إلى أنَّ أساس قوة الجيش والشرطة متشابهان، ويرجع إلى قدرة الدولة على استخدام القوة المادية لتحقيق أهداف الأمن الخارجي والداخلي، ويجادل بأنَّ العسكرة مكون رئيسي من مكونات الشرطة، لكن محل النقاش هو المدى المناسب لتلك العسكرة لجهاز الشرطة المدني.

وَفق التعريفات السابقة، تندرج قوات الأمن المركزي في مصر ضمن القوات شبه العسكرية "الدرك"، حيث تملك معدات عسكرية، وتعمل وفق نمط هرمي صارم، ويحمل عناصرها رُتبًا عسكرية، ويُجنَّد أفرادها من المتقدمين للالتحاق بالجيش، كما يخضع أفرادها للقانون العسكري.

تطور دراسات الدرك

يجادل تشارلز تيلي بأنَّ صعود الدولة الحديثة ذات السيادة يرتبط بشكل وثيق مع الحرب وعمليات العنف[14]. وهو ما يساهم في الربط بين صعود الدرك وتنامي ظاهرة الدولة الحديثة. وقد درس "كلايف إمسلي" بشكل موسع عملية تطور أجهزة الدرك في أوروبا خلال القرن التاسع عشر الذي شهد تطورًا اقتصاديًّا وصناعيًّا كبيرًا، فخلاله تشكَّل نظام الدرك لأول مرة في فرنسا بهدف حفظ الأمن في الريف خارج المدن الكبرى ولضمان جمع الضرائب والتجنيد الإجباري مقابل الحماية من اللصوص، ثم اقتبست دول أوروبية أخرى مثل إيطاليا وإسبانيا

[11]- Eliav Lieblich & Adam Shinar, The Case Against Police Militarization, The Michigan Journal of Race & Law vol 23, Isuue 1-2. 105 (2018). Available at: https://repository.law.umich.edu/mjrl/vol23/iss1/
[12]- Edward Eugene Lawson, 6.
[13]- Lieblich, 143
[14]- Charles Tilly, *Coercion, Capital, and European States: AD 990-1990*, (UK, Basil Blackwell, 1990) p. 96.

والنمسا نظام الدرك من أجل توفير الحماية كخط دفاع أول ضد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية المنتشرة آنذاك، ولتقديم مظهر دائم لسلطة الدولة عبر الأراضي الجديدة، مما ساعد على دمج المجتمعات الريفية في الدول القومية، وعزَّز من شعور السكان بمفهوم إنفاذ القانون، فضلًا عن دوره كجهاز موازٍ شبه عسكري يحمي السلطة من الانقلابات. ويضيف "جوبينت" أنَّ قوات الدرك انتشرت في الدول الأوروبية التي واجهت مقاومة كبيرة في فرض سلطتها الوطنية وبالأخص في الأرياف، بينما لم يظهر في البلدان الأنجلوسكسونية والإسكندنافية التي اتسمت بمركزة الحكم، وقلة عدد السكان في الريف، وهو ما جعل الدرك ظاهرة فرنكوفونية مقابل الشرطة المجتمعية التي اتسمت بأنَّها ظاهرة أنجلوسكسونية[15].

يخلص "إيمسلي" إلى أنَّه بصرف النظر عن جذور قوات الدرك المتشابهة، وتنظيمها العسكري العام، فإنَّ السياقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المختلفة للدول والإمبراطوريات التي نشأت بها، ساهمت في تحديد مهامها وصلاحياتها[16]. كما يجادل بأنَّ الطبيعة العسكرية للدرك أثارت الخوف والاستياء، وهو ما جعل سعي الدرك لتطبيق القوانين بحزم يساهم في إثارة السخط الشعبي والاحتكاك مع السكان.

يندرج عمل "إيمسلي" ضمن الجهد النظري والمفاهيمي الحديث المعني بدراسة الدولة، وكيفية فرضها لأشكال جديدة من الانضباط داخل المجتمع. وقد استفدت منه في تسليط الضوء على أهمية توضيح السياقات السياسية والاقتصادية والمجتمعية التي تشكلت ضمنها قوات الأمن المركزي في مصر، فضلًا عن إدراك أنَّ الاحتكاك بين المواطنين وقوات الأمن المركزي في مصر هو جزء من صورة عالمية أوسع متكررة في بلاد أخرى. ونظرًا لأنَّ الأمن المركزي في مصر تأسس وفق نموذج الدرك الفرنسي، فإنَّ كتاب "إيمسلي" يساعد على فَهم الفلسفة الكامنة خلف بناء تلك النوعية من القوات.

ويشير جانوفيتز[17] إلى أنَّه في الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال حِقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، توسعت القوات شبه العسكرية بدرجة أكبر من المؤسسات

[15]- Gobinet, 29.
[16]- Clive Emsley, Gendarmes and the state in nineteenth-century Europe, Oxford university press, 1999.
[17]- Janowitz, 44-47.

العسكرية، بسبب الفوائد الاقتصادية المتعلقة بالموارد المالية المحدودة المطلوبة لتجنيد قوة شبه عسكرية فعالة مقارنة بقوات الجيش المحترفة، وقد أدى ذلك في النهاية إلى تعزيز استقرار الأنظمة الحاكمة وقدرتها على البقاء في السلطة. ويساهم نهج جانوفيتز في شرح السياق الأوسع الذي استعار فيه جمال عبد الناصر نموذج قوات الأمن المركزي من فرنسا لتطبيقه في مصر.

وفيما يخص الدراسات المعنية بالدرك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تشير "إيريكا دي بروين" إلى عدم وجود اهتمام بها في ظل النظر للشرطة باعتبارها امتدادًا لسلطة الدولة، وليس كجهات فاعلة سياسية في حد ذاتها. وتجادل "دي بروين" بأنَّ الدراسات الأكاديمية الخاصة بعسكرة الشرطة، ركزت على دراسة قوات "سوات" والشرطة المحلية داخل الولايات المتحدة، في حين ركزت الدراسات المهتمة بشمال إفريقيا على دراسة الجيوش بعد موجة الانقلابات العسكرية وبناء الدولة بعد الاستعمار في حِقبة خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ثم برز الاهتمام بعد انتفاضات الربيع العربي بدراسة الظروف التي يُحتمل أن ينشق بموجبها الجيش عن النظام في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية[18]. وتشدد "دي بروين" على أنَّ نُدرة الدراسات المعنية بعسكرة الشرطة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط تؤدي إلى ثغرة في فَهم آليات عمل الأنظمة العسكرية بالمنطقة وكيف تحافظ على ديمومة حكمها. ويسعى الكتاب المرفق لسد الثغرة التي تشير لها دي بروين عبر دراسة دور الأمن المركزي في دعم الأنظمة الاستبدادية بمصر منذ عهد ناصر إلى عهد مبارك.

يضيف ستيورات شرودر بُعدًا مهمًا للدراسات المعنية بعسكرة الشرطة، وأسباب انتشارها عالميًّا خلال حِقبة الحرب الباردة، حيث يشير إلى دور برامج مساعدة الشرطة الدولية التي قدمت خلالها الولايات المتحدة التدريب والتمويل والمعدات لقوات الأمن الداخلي في العديد من الدول الأخرى، بهدف مكافحة القوى الشيوعية دون المخاطرة بالتورط العسكري المباشر، وقد شملت برامج المساعدات الأمريكية تأهيل ودعم أكثر من مليون ضابط شرطة في أكثر من 52 دولة حول العالم على تنفيذ مهام تتمثل في مكافحة الشيوعية، عبر توفير معدات مكافحة

[18]- Erica De Bruin, Police Militarization and its Political Consequences, APSA | COMPARATIVE POLITICS, VOLUME XXXI ISSUE 1 SPRING 2021. (103-111).

الشغب وأجهزة الاتصالات والأسلحة وعمليات التدريب، وأدوات المراقبة، وحفظ السجلات[19]. وهو ما ينطبق على الحالة المصرية وَفق ما سأشرحه في أطروحتي عبر التطرق للدور الأمريكي في تطوير قدرات الشرطة المصرية والأمن المركزي.

العلاقة بين الدرك وتصاعد العنف والانتهاكات

يشير "ليبليش وشينار" إلى أنَّ المشكلة المبدئية لعسكرة الشرطة لا تتمثل في استخدامها الفعلي للعنف، بل في افتراض وجود تهديد تمثله قطاعات من المجتمع، وهو ما ينتج عدوًا محليًّا يُستبعد من النظام السياسي.

ويقران بأنَّ هناك حاجة لوحدات الشرطة الخاصة ذات القدرات العسكرية في حالات الطوارئ الاستثنائية والمحددة، كما في اختطاف رهائن أثناء هجوم إرهابي أو وجود تهديد خطير ووشيك للحياة يتطلب اتخاذ إجراءات حاسمة ضده، لكنهما يشيران إلى أنَّ خطورة عسكرة الشرطة تكمن في تطبيع الاستثناء عبر استخدام قوات الشرطة في الأنشطة اليومية الروتينية مثل الدوريات في الشوارع ومداهمة تجار المخدرات، وصولًا إلى النظر للمتظاهرين كأعداء محتملين مما يخلق صراعًا مع المجتمع بدلًا من نزع فتيله، ويساهم في فقدان الثقة بالشرطة، واستبدال الثقة فيها بالخوف منها أو الكراهية لها مما يقلل بدوره من شرعية الشرطة.

بحسب سكينر فعادة ما يُصور نموذج الدرك على أنَّه غير ديموقراطي ولا يحترم معايير حقوق الإنسان؛ حيث يساعد الهيكل الهرمي شبه العسكري للقيادة في إصدار وتنفيذ الأوامر دون نقاش، فضلًا عن ارتباط قوات الدرك غالبًا بالشرطة السياسية في الأنظمة الشمولية، مما يجعل عناصر الدرك أكثر وحشية تجاه المواطنين لأنَّهم معزولون عن المجتمع الذي يعملون فيه[20]. لكن في المقابل يجادل "جوبينت"[21] بأنَّه لا توجد إثباتات تجريبية تظهر أنَّ نزع سلاح الدرك يكفل توفير شرطة أكثر احترامًا لحقوق الإنسان، ويجادل بأنَّه يمكن للمرء أن يضرب

[19]- Stuart Schrader, *Badges without Borders: How Global Counterinsurgency Transformed American Policing* (California: University of California Press, 2019), 6.
[20]- Skinner, S., 'Death in Genoa: The G8 Summit Shooting and the Right to Life' [Electronic version]. European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, 11(3), (2003), pp. 233-252.
[21]- Bob Hoogenboom, Policing the Gap: 97 The Growing Importance of Gendarmerie Forces in Creating National and International Stability, in ''Gendarmeries and the security challenges of the 21st century", J.L. Hovens G.A.G. van Elk (Eds.), 2011 Koninklijke Marechaussee, p: 113.

شخصًا ما بمطرقة، لكن هذا لا يجعل المطرقة متوحشة، وبالتالي فإنَّ الأسباب الكامنة خلف عنف الدرك لا تكمن في هيكله وعسكرته بقدر ما تكمن في عدم كفاءة اختيار ضباط الشرطة، وضعف تدريبهم، وتعرضهم لمستويات عالية من الإجهاد، أي أنَّها ترتبط بأعمال القيادة والتدريب والإشراف القضائي.

في مواجهة أطروحة "جوبينت"، تشير" إيريكا دي بروين وزاكاري كارباتا" إلى أنَّ هناك القليل من الأدلة على أنَّ عسكرة الشرطة تجعل ضباط الشرطة أكثر أمانًا أو تقلل من الجريمة أو إيذاء المدنيين، وتخلص دراستهما إلى أنَّ عسكرة الشرطة في الولايات المتحدة ترتبط بارتفاع معدلات عنف الشرطة وبالأخص ضد الأقليات العرقية، وهو ما يدحض حُجة أنَّ عسكرة الشرطة تقلل لجوء الشرطة لاستخدام العنف بذريعة أنَّ مجرد إظهار القوة سيثبط رغبة المقاومة لدى المشتبه بهم[22].

ويشير "لوسون" عقب دراسته لبيانات تزيد عن نحو 11000 حادث عنف لقوات الشرطة العسكرية في الولايات المتحدة إلى وجود ارتباط بين العسكرة والوفيات المشتبه بها مع افتراض ثبات بقية المتغيرات، كما خلص إلى وجود عوامل أخرى تؤثر أيضًا في استخدام القوة المميتة من أبرزها عدد السكان، ومعدل جرائم العنف، حيث يصبح الضباط أكثر ميلًا لاستخدام القوة المميتة في المناطق كثيفة السكان، والمناطق المشهورة بارتفاع معدلات العنف، وذلك لاستشعارهم بوجود خطر على حياتهم[23] .

انتشار الدرك أم تراجعه؟

تكشف الدراسات التجريبية عن انتشار واسع لظاهرة الدرك خلال النصف قرن الأخير، إذ توضح إيريكا دي بروين وزاكاري كارباتا أنَّه في عام 1960 كان لدى 12٪ من الدول قوات شرطة من الوحدات العسكرية، بينما تبلغ حاليًّا نحو 88٪ [24]. ويشير كراسكا إلى زيادة بأكثر من 1400٪ في العدد الإجمالي لعمليات نشر الشرطة شبه العسكرية بين عامي 1980

[22]- Erica De Bruin & Zachary Karabatak (2022) Militarized Policing in the Middle East and North Africa, The Journal of the Middle East and Africa, 13:1, 93-110, DOI: 10.1080/21520844.2021.1996816

[23]- Lawson, Jr., E. E. (2019). *Causes and Consequences of Police Militarization.* (Doctoral dissertation). University of South Carolina، Retrieved from https://scholarcommons.sc.edu/etd/5152

[24] - Erica De Bruin, Police Militarization and its political consequences, p:103

و2000.[25] كما يشير لوتربك إلى أنَّ القوة البشرية للجيوش النظامية في أوروبا تقلصت في المتوسط بنحو 40 % بين عامي 1980 و2010 بينما توسعت الأجهزة الشبيهة بالدرك بنحو 30% خلال نفس الفترة.[26]

رغم الأرقام السابقة، يشير "لوتربك" إلى وجود اتجاهين متعارضين تجاه الدرك، الأول يرى بأنَّه في دولة ديموقراطية ليبرالية، يجب أن تُنفذ أنشطة إنفاذ القانون والأمن الداخلي من طرف قوات الشرطة المدنية فقط، في حين أنَّ استخدام القوات شبه العسكرية في وظيفة الشرطة يتعارض مع الحريات المدنية، ويفتح الباب أمام استخدام الدرك في القمع الداخلي مثلما فعل الحرس المدني الإسباني في عهد فرانكو والكارابينييري الإيطالي في عهد موسوليني. ويدعو أصحاب هذا التوجه إلى نزع سلاح الدرك وتغيير طابعه العسكري لتقريبه من الشرطة ذات الطابع المدني، وذلك عبر إجراءات مثل: تعيين مدير مدني للدرك، وعدم تطبيق الأنظمة العسكرية بما في ذلك قانون العقوبات العسكري على أفراد الدرك، ومنحهم الحق في الانضمام إلى النقابات، وضمن هذا التوجه فككت النمسا الدرك ودمجته ضمن الشرطة المدنية في عام 2005، وكذلك فعلت بلجيكا.

بينما يشير التوجه الآخر إلى تزايد أهمية الدرك في مواجهة التحديات الأمنية الجديدة مثل مراقبة الحدود ومكافحة الإرهاب والشغب، نظرًا لجمعه بين الخصائص الشرطية والعسكرية، وامتلاكه لأسلحة ثقيلة، وقدرته على العمل في المناطق الشاسعة والمفتوحة، فضلًا عن مساهمته في تقليص دور الجيش في تنفيذ مهام داخلية مثل مواجهة الاضطرابات والاحتجاجات، وعمله كقوة داخلية موازنة للجيش ومنفصلة عن الشرطة، وجادلوا بأنَّ دمج الدرك في الشرطة سيزيد من مركزة سلطة الشرطة. وهو ما ينطبق على الحالة المصرية، إذ أدت تبعية الأمن المركزي لوزارة الداخلية إلى زيادة قوة الشرطة وتغولها على حساب المجتمع.

هذا التباين في النظر إلى دور عسكرة الشرطة، ينعكس على النظر إلى قوات الدرك، فوفق

[25] - Kraska, Militarization and Policing, p:6.
[26]- Derek Lutterbeck, The Paradox of Gendarmeries: Between Expansion, Demilitarization and Dissolution, 12

كراسكا ينظر البعض إلى الدرك باعتباره نموذجًا للانضباط والشرف، والسيطرة، والكفاءة، وخدمة الوطن، بينما ينظر له آخرون باعتباره يمثل الاستبداد، وعنف الدولة، وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساهم هذا التباين في تفسير اختلاف وجهات النظر تجاه دور الأمن المركزي في مصر بعد ثورة يناير 2011 بين من دعوا إلى بقائه وتطويره، ومن دعوا إلى تفكيكه باعتباره رمزًا لقمع الدولة للشعب.

الدراسات المعنية بالأمن المركزي في مصر

لقد اطلعت على العديد من الأدبيات المكتوبة عن الدولة المصرية ومؤسساتها القمعية، والمؤلفات التي دونها أكاديميون ومسؤولون حكوميون متقاعدون من أجل فَهم تطور الأجهزة الأمنية في مصر خلال فترة البحث منذ عهد ناصر حتى عهد مبارك، وبالأخص ما يتعلق بقوات الأمن المركزي.

يدين كل الرؤساء المصريين منذ عام 1952 للمؤسسة العسكرية بفضل الوصول إلى الحكم، والبقاء فيه، باستثناء الرئيس محمد مرسي "2012-2013"، ولكن هذا لا يعني اعتمادهم على المؤسسة العسكرية فقط للبقاء في الحكم، حيث اعتمدوا أيضًا على أجهزة الأمن الداخلي بما فيها الأمن المركزي. وقد نظروا للمواطن كمصدر للتهديد، وبالأخص في حال مطالبته بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انعكس على تبنيهم لنموذج الدولة البوليسية التي تسعى لقهر المواطن وقمعه.

يشير بهجت قرني إلى أنَّ الدول العربية تتشارك مع بقية دول العالم الثالث في بعض الخصائص الهيكلية، حيث أوجد سياق التخلف والفجوة بين المطالب المجتمعية وقدرة الدولة على التعامل معها حالة من الحرب الداخلية شبه الدائمة، مما ولَّد انطباعًا بأنَّ الدولة في حالة حرب ضد مجتمعها، وأثر في هياكل الدولة وأنظمتها في ظلل رؤية الدولة بأنَّ التهديدات الداخلية أعلى وأكثر خطورة من التهديدات الخارجية[27]. وفي نفس السياق، يخلص نزيه الأيوبي إلى أنَّ الدولة العربية الحديثة لم تمر بنمو طبيعي من رحم تاريخها الاجتماعي

[27]- Korany, B., Brynen, R., Noble, P. (1993). The Analysis of National Security in the Arab Context: Restating the State of the Art. In: Korany, B., Noble, P., Brynen, R. (eds) The Many Faces of National Security in the Arab World. International Political Economy Series. Palgrave Macmillan, London.

والاقتصادي أو تقاليدها الثقافية والفكرية ولم تؤسس من قبل برجوازية وطنية، بل على يد برجوازية استعمارية أجنبية بالغت في تضخيم حجم الجهاز البيروقراطي، خاصة في جانبه العسكري والأمني ، لخدمة أغراض الاستعمار، وبقي هذا في حِقبة ما بعد الاستعمار من خلال استيراد نماذج الحكم من الخارج[28].

تساهم أطروحتا قرني والأيوبي في شرح دوافع انتشار نمط الدولة البوليسية في العديد من الدول العربية ومنها مصر، حيث يجري التركيز على الدولة من حيث وظائفها في فرض القانون والنظام، وهو ما يمثل إطارًا نظريًّا يساعد في تفسير توجه الدولة المصرية لإنشاء الأمن المركزي وتوسيع حجمه وانتشاره الجغرافي بمرور الوقت.

يتناول عبد الوهاب بكر في كتابه "البوليس المصري: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية 1805-1922"، و"البوليس المصري: 1922-1952"[29] تاريخ الشرطة في مصر الحديثة. وقدَّم بكر وصفًا مفصلًا لهيكلية مؤسسة الشرطة في مصر، بما في ذلك شقيها الأمن السياسي والجنائي، مما يساهم في فهم تاريخ واحتياجات جهاز الشرطة التي استدعت لاحقًا تأسيس الأمن المركزي.

وتوضح مذكرات سامي شرف وزير شؤون الرئاسة السابق وسكرتير الرئيس عبد الناصر للمعلومات[30]، كيف قدَّم ناصر معيار الأمن، وكيف انعكس ذلك في تكوين مؤسسات الدولة، واختيار المسؤولين على أساس الولاء وليس الكفاءة، والتي امتدت لتشمل القوات المسلحة التي تحولت إلى مؤسسة مترهلة انهارت بسرعة خلال حرب 1967، مما أدى إلى اندلاع مظاهرات طلابية حاشدة ضد النظام الحاكم لأول مرة منذ انقلاب 23 يوليو 1952، وبعد ذلك أسس عبد الناصر قوات شرطة متخصصة في مواجهة الاضطرابات باسم "قوات الأمن المركزي".

---

[28]- Nazih Ayubi, *Over-Stating the Arab State Politics and Society in the Middle East* (London: I. B. Tauris, 1995), 21-24.

[29]- عبد الوهاب بكر، البوليس المصري: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية 1805-1922، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2016). والبوليس المصري: 1922-1952، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988).

[30] سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 2014).

وتساهم مذكرات حسن أبو باشا الذي عمل وزيرًا للداخلية ومديرًا لمباحث أمن الدولة[31]، في توضيح المناقشات بين الرئيس السادات وقادة الأجهزة الأمنية، والتي نتج عنها زيادة صلاحيات الشرطة وانخراطها في إدارة العمل السياسي والحزبي من خلال مباحث أمن الدولة التي اعتمدت على الأمن المركزي في القيام بالعديد من أنشطتها.

وسعى وزير الإعلام الأسبق في عهد عبد الناصر محمد حسنين هيكل في كتابه "خريف الغضب"[32] إلى تحليل عهد الرئيس أنور السادات، وكيف انتقل السادات من التحالف مع روسيا إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما تطرق هيكل إلى إطاحة السادات بالعشرات من كبار قادة الدولة في 15 مايو 1971 بتهمة التآمر ومنع الرئيس من ممارسة سلطته. وأعقب هذا التطور تنفيذ تغييرات في جهاز الدولة، بما في ذلك تغيير قانون الشرطة، وقصر منصب وزير الداخلية على ضباط الشرطة، وإعطاء المزيد من الصلاحيات للشرطة على حساب الجيش في حماية النظام الحاكم. ويفيد كتاب هيكل في شرح السياقات المحلية والدولية في عهد السادات (1970-1981)، والتي ساهمت في تخويل الأمن المركزي بلعب دور محوري في حماية النظام من الاحتجاجات الشعبية.

يبحث أوين سيرس في كتابه "تاريخ أجهزة المخابرات في مصر: 1910-2009"[33] تاريخ تلك الأجهزة منذ تأسيسها في عهد الاحتلال البريطاني، ويلقي الضوء على التطورات السياسية التي أدت إلى تغيير هياكلها والترتيبات وأدوارها. ولكن لم يتطرق سيرس إلى الهيكل التنظيمي للأجهزة الأمنية، وحجمها، والعلاقات التنظيمية بين بعضها البعض.

ويجادل حسام الحملاوي في رسالته للدكتوراه "الجمهورية الثانية: الأجهزة الأمنية والثورة المضادة في مصر"[34]، بأنَّ عبدالناصر تمتع بفضل شخصيته الكاريزمية، وسياساته الشعبوية بمستوى من الدعم الشعبي نادرًا ما وصل إليه أي حاكم في تاريخ مصر الحديث، وهو ما جعل

[31]- حسن أبو باشا، في الأمن والسياسة، (القاهرة، دار الهلال، 1990).

[32] - محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1982).

[33]- Owen L.Sirrs, *A History of the Egyptian Intelligence Service: 1910-2009* (UK: Routledge, 2010).

[34]- Hossam El-Hamalawy, "The Second Republic: Security Services and Counterrevolu5on in Egypt" (Unpublished dissertation. Freie Universität Berlin. The Otto Suhr Institute for Political Science, 2023).

نظامه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين لا يعتمد على الشرطة كأداة قمع ضد المواطنين، لكن بعد هزيمة 1967، واندلاع مظاهرات الطلبة في عام 1968، بدأ نظام ناصر في عسكرة الشرطة، والاعتماد عليها كخط دفاع أول ضد الاحتجاجات الشعبية، وهو ما استمر في عهد السادات. ويشير الحملاوي إلى أنَّ اعتماد مبارك على الأمن المركزي يرجع إلى إعطائه الأولوية لدعم جهاز شبه عسكري لحماية النظام من أي انقلاب عسكري. اختلف مع الحملاوي في تفسيره لدور الأمن المركزي في عهد مبارك، حيث إنَّ تسليح الأمن المركزي لا يؤهله للتصدي لقوات الجيش حال قيامها بانقلاب، فضلًا عن أنَّ هذا الدور يختص به الحرس الجمهوري الأقوى تسليحًا، والمسؤول عن حماية رئيس الدولة.

حلل حازم قنديل في كتابه "جنود وجواسيس وحكام: طريق مصر إلى الثورة"[35] هيكل النخبة الحاكمة التي احتكرت السلطة السياسية والاقتصادية في مصر خلال الفترة من 1952 إلى 2012، للإجابة عن سؤال ما الذي دفع الشعب المصري إلى الثورة في عام 2011، وكيف تمكن المصريون من الإطاحة في أسبوعين بحكم ديكتاتور سيطر على الدولة بقبضة من حديد لمدة 30 عامًا. وأثناء الإجابة يميز قنديل بين ثالوث السلطة الذي يتألف من الرئاسة والمؤسستين العسكرية والأمنية، ويقول إنَّ مصالح المؤسسات الثلاث قد تتجمع، لكنها قد تختلف اختلافًا جذريًّا أثناء تنافسها على مزيد من النفوذ في المنطقة.

ناقش قنديل أسباب اعتماد السادات ومن ثم مبارك على الشرطة وقوى الأمن المركزي للحفاظ على الأمن الداخلي مقابل الحد من دور القوات المسلحة. وجادل قنديل بأنَّ المؤسسة العسكرية تخلت عن دعم الشرطة والأمن المركزي والرئيس مبارك في يناير 1120؛ لأنَّها وجدت أنَّ مصلحتها تكمن في الإطاحة بمبارك وتقويض نفوذ المؤسسة الأمنية واستعادة سلطة القوات المسلحة.

الخلاصة أنَّه رغم لعب قوات الأمن المركزي دور القوة الضاربة للشرطة المصرية، فإنَّي لم أجد دراسة تفصيلية خاصة بها تناولت العوامل التي ساهمت في إنشائها ودورها في دعم النظام الحاكم منذ تأسيسها في عهد عبد الناصر إلى انهيارها خلال انتفاضة يناير في عهد

[35]- Hazem Kandil, Soldiers, Spies and Statesmen Egypt's Road to Revolt (UK: Verso, 2012).

مبارك -باستثناء دراستي: دهاليز الأمن المركزي، والتي نشرتها خلال تدوين أطروحتي المرفقة بالكتاب-، كذلك لم أعثر على دراسات تتناول الهيكل التنظيمي للأمن المركزي، وكيفية تجنيد أعضائه، والعلاقات الهيكلية بينه وبين أجهزة الشرطة الأخرى، والأسباب التي أدت إلى فشلها في مواجهة المتظاهرين خلال تناول يناير. وبالتالي فإنَّ تناول هذه الموضوعات في الكتاب المرفق سيثري مجال الدراسات الأمنية المعنية بالشأن المصري.

الفصل الأول: الإطار النظري

تختلف استراتيجيات القمع ومستويات العنف التي تستخدمها الأنظمة السلطوية بشكل كبير من بلد إلى آخر، وكذلك داخل البلد الواحد من وقت إلى آخر، وتؤثر طريقة بناء الأجهزة القسرية وأنماط عملها في بقاء الحكام الاستبداديين لأطول فترة ممكنة في السلطة.

تقدم شينا جريتنز في كتابها "الحكام الديكتاتوريين وشرطتهم السرية" تفسيرًا لاختلاف أنماط القمع والعنف المؤسسي ضد المدنيين، ولظاهرة تعدد الأجهزة الأمنية في الدول الديكتاتورية، وتربطه بالتهديد المتصور المهيمن لدى القادة الاستبداديين، وطبيعة التخوف الأساسي لديهم وقت وصولهم للسلطة هل هو من حدوث انقلاب عسكري أم ثورة شعبية. ففي حالة هيمنة التخوف من انقلاب عسكري يلجؤون إلى تجزئة الأجهزة الأمنية بهدف توظيفها ضد بعضها البعض، وتشجيع التنافس البيني بينها، ومنع العمليات المشتركة أو التواصل الأفقي بين تلك الأجهزة لعرقلة حدوث انقلاب، وفي تلك الحالة يزداد عنف الدولة تجاه المواطنين في ظل التنافس على إثبات كل جهاز للولاء وللحصول على المعلومات بشكل حصري، بينما في حالة الخوف من ثورة شعبية يلجأ الحاكم المستبد عادة لتوحيد الأجهزة الأمنية بهدف مشاركة المعلومات فيما بينها، مما يجعلها تعتمد على المراقبة والأنشطة الاستباقية ذات الأهداف المحددة أكثر من اعتمادها على العنف الموسع تجاه المواطنين[36] .

ويضيف بلانك بيانات تجريبية تتعلق بنهج الحكومات في تنظيم أمنها الداخلي من خلال فحص عدد 88 من أجهزة الدرك في 72 دولة خلال الفترة من عام 1970 حتى 2011، حيث يخلص إلى أنَّه يرتبط بالتهديدات المحلية التي تتصورها الحكومات وفق قيود سياسية ومالية متعددة ترتبط بالقدرة على توفير التمويل والتدريب والتسليح والرواتب واللوجستيات فضلًا عن تعبئة المزيد من الأفراد في أجهزة الأمن بهدف تحقيق أقصى قدر من السيطرة على الأمن بأقل تكاليف، وكذلك يرتبط بالتهديدات الخارجية، حيث تسعى الدول التي تعيش في نظام دولي فوضوي وتنخرط في صراعات مع دول أخرى إلى تعزيز أمنها الداخلي كي تتمكن من التنافس

[36]- Sheena Greitens, *Dictators and Their Secret Police: Coercive Instantons and State Violence*, (UK: Cambridge University Press, 2016).

خارجيًّا مع خصومها[37]. وهو تفسير ينطبق على الحالة المصرية حيث تأسس الأمن المركزي بعد حرب 1967 التي تطلبت تفرغ الجيش لعملية إعادة البناء العسكري، كذلك ازداد حجم الأمن المركزي عادة عقب حدوث اضطرابات جماهيرية هددت استقرار النظام الحاكم.

وفي الفترة التي يغطيها الكتاب، نجد أنَّه رغم وجود قوات الحرس الجمهوري المُخوَّلة بحماية رئيس الدولة، وقوات تابعة للشرطة باسم "قوات الأمن"، فإنَّ الأنظمة الحاكمة في مصر منذ عهد عبد الناصر اعتمدت أيضًا على الأمن المركزي وزادت من حجمه وتسليحه رغم التكلفة الاقتصادية الباهظة التي تتطلبها عمليات إعاشة وتدريب وتسليح ما يزيد عن 100 ألف جندي.

كما نجد أنَّ نظام الحكم في عهد عبد الناصر لجأ إلى خيار تجزئة أجهزة الأمن بعد الإطاحة بالنظام الملكي، في ظل تخوف ناصر من حدوث انقلاب عسكري ضده، وهو توجس استمر في عهد السادات. ولكن مع تراجع خطر الانقلاب العسكري، لجأ مبارك إلى إسناد ملف الأمن الداخلي بشكل رئيسي إلى الشرطة، والتي انخرطت بمرور الوقت في انتهاكات ساهمت في تأجيج الغضب الشعبي وصولًا لاندلاع احتجاجات يناير 2011. وسأستخدم الإطار النظري الذي قدمته "جريتنز" في تحليل ظاهرة تعدد الأجهزة الأمنية في مصر، وانعكاسات ذلك على دور الأمن المركزي في الفترة الممتدة من عهد إلى ناصر إلى عهد مبارك.

نظرية الواقعية المؤسسية

جادل جرافشتاين في طرحه حول "الواقعية المؤسسية" بأنَّ المؤسسات أشياء مادية يتوقف وجودها على السلوكيات الموجودة داخلها، وليس على المعتقدات المتعلقة بها، وانتقد الاعتماد على نظرية الفاعل العقلاني في تفسير سلوك المؤسسات، وجادل بأنَّ استجابات الأفراد تساهم في بناء القيود المؤسسية التي تنظم مشاركة الآخرين في اللعبة [38]. تساهم أطروحة جرافشتاين في تسليط الضوء على الصراع على السلطة بين مؤسسات الدولة، وعدم رؤية الدولة ككيان موحد أو مترابط، ولكن كمزيج من المؤسسات لكل منها أجندتها لتعزيز مصلحتها الذاتية. وسأستفيد من إسقاطات حازم قنديل للواقعية المؤسسية على مؤسسات الدولة المصرية، حيث

[37]- Meredith Lauren Blank, *The States* (USA: The University of Michigan, 2017).
[38]- Robert Grafstein, *Institutional Realism: Social and Political Constraints on Rational Actors*. (USA: Yale University Press, 1992).

افترض قنديل أنَّ الدولة المصرية ديناميكية، وأنَّ النخب المصرية الحاكمة ليست كيانًا موحدًا، بل تتكون من شبكات ومؤسسات، لكل منها مصالح مؤسسية متنوعة تتقارب أحيانًا وتتباعد في أوقات أخرى[39].

يساهم هذا الإطار النظري في توسيع معرفتنا حول كيف ومتى تؤدي الخلافات داخل سياسات الأنظمة الاستبدادية إلى انشقاق الفاعلين عن الائتلافات الحاكمة. وهو ما يساعد في فهم سبب وقوف الجيش المصري إلى جانب الرئيس مبارك في مواجهة تمرد قوات الأمن المركزي عام 1986 رغم النصائح التي تلقاها وزير الدفاع المشير محمد أبو غزالة من أحد مساعديه باستثمار الأحداث للإطاحة بحسني مبارك، كما يوضح لماذا فشل الأمن المركزي في الحفاظ على نظام مبارك في 2011 في ظل تباين المصالح بين الأجهزة الأمنية، وتفضيل الجيش الحفاظ على مصالحه التي رأى أنَّها معرَّضة للخطر حال ربط مصيره بمصير مبارك، وبالأخص في ظل عامل المفاجأة الذي لعبته المظاهرات الضخمة غير المتوقعة، إضافة إلى الضغوط الأمريكية على الجيش بتجنب قتل المتظاهرين .

عسكرة الشرطة والعنف ضد المجتمع

أجادل بأنَّ عسكرة الشرطة وإساءاتها المتكررة ضد المواطنين في مصر كانت أحد أسباب اندلاع انتفاضة يناير 2011، وهو ما يتسق مع رأي "دي بروين" بأنَّ زيادة عسكرة الشرطة قد تؤدي إلى تفاعلات أكثر عنفًا بين الشرطة والمجتمع بحيث تتسبب ممارساتها القمعية في اندلاع احتجاجات جماهيرية واسعة[40]، كما أنَّ أطروحة "لوسون" حول علاقة عسكرة الشرطة بإثارة التوتر بين الجمهور والشرطة[41]، تقدم إطارًا يساعد في تحليل أسباب تركيز التظاهرات خلال يناير 2011 في مصر على حرق أقسام وسيارات الشرطة دون غيرها من المؤسسات الحكومية، ما أدى إلى انهيار قوات الشرطة المصرية وبالأخص قوات الأمن المركزي، وساهم في دفع مبارك للتنحي عن منصبه الرئاسي.

[39]- Kandil, Soldiers, Spies and Statesmen Egypt's Road to Revolt.
[40]- Erica De Bruin, Police Militarization and its Political Consequences.
[41]- Lawson, Causes and consequences of police militarization.

منهجية البحث

إنَّ البيانات الدقيقة والصحيحة مطلب أساسي للبحث العلمي، وانطلاقًا منها يمكن بناء تحليلات صائبة، وخلال محاولتي للإجابة عن أسئلة البحث، واجهت عقبات تتمثل في نُدرة الأدبيات العلمية التي تتناول الأجهزة الأمنية في مصر، والفقر الشديد في الكتابات التي تتطرق إلى الأمن المركزي، وكثرة الأخطاء المعلوماتية حول الأمن المركزي في العديد من الدراسات، مما أدى إلى حالة من الاستدلالات الدائرية ناتجة عن عدم التفريق بين الأمن المركزي وقوات الأمن، وعدم معرفة الحجم الصحيح للأمن المركزي، واختصاصاته وصلاحياته، وتنظيمه الداخلي[42].

في ظل السرية التي تحيط بها الأجهزة الأمنية في مصر عملها، وحجبها للمعلومات، وسرية الأرشيف الخاص بها، واعتبار نظام السيسي جمع بيانات عن مؤسسات الدولة دون تصريح مسبق مخالفة جنائية تستوجب السجن بتهمة إفشاء الأسرار، وصولًا إلى قتل الباحث الإيطالي جوليو ريجيني إثر اختطافه وتعذيبه على يد الأجهزة الأمنية المصرية خلال إجرائه لقاءات تختص ببحثه عن دور النقابات العمالية في مصر[43]، فقد كان من المتعذر علي جمع معلومات من الأرشيف الرسمي أو من خلال لقاءات مباشرة مع قادة وأفراد الأمن المركزي أو غيرهم من المسؤولين الأمنيين الحاليين والسابقين.

لتجاوز العقبات السابقة، اعتمدت على تجميع المعلومات المتناثرة الموجودة في مذكرات قادة أجهزة الأمن والاستخبارات المتقاعدين عن الأحداث التي عاصروها، حيث توضح تلك المذكرات السياقات التي تأسس فيها وتطور الأمن المركزي، وبالأخص المذكرات التي تناولت عهدي ناصر والسادات لوَفرتها، وبسبب تعرض عدد من القادة الأمنيين للسجن أو الإبعاد مما دفعهم لكتابة مذكراتهم مثل حسن طلعت مدير جهاز أمن الدولة (1965-1970) في عهد عبد

---

[42] - انظر لأمثلة حول بيانات خاطئة عن الأمن المركزي:
Omar Ashour, *From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt*, (Doha: Brookings, 2012), p: 7. The military balance 2023, (UK: The international institute for strategic studies, 2023), 325. Alexandra Kuimova, *Understanding Egyptian Military Expenditure*, (Stockholm: SIPRI, October,2020), 9-12.

[43]- Declan Walsh, "Why Was an Italian Graduate Student Tortured and Murdered in Egypt?", *New York Times*, 15 Aug 2017.https://www.nytimes.com/2017/08/15/magazine/giulio-regeni-italian-graduate-student-tortured-murdered-egypt.html. [01.03.2023].

الناصر، بينما تندر مذكرات قادة أجهزة الأمن في عهد مبارك.

كذلك اعتمدت على الوثائق الرسمية وأوراق القضايا التي أتيح نشرها خلال الفترة من ثورة يناير 2011 إلى انقلاب يوليو 2013، حيث شهدت تلك الفترة أجواء من الحرية السياسية وحرية تداول المعلومات لم تشهدها مصر مسبقًا. ومن أبرز تلك الوثائق تقرير لجنة تقصي الحقائق بشأن أحداث ثورة يناير التي تشكلت بمرسوم رئاسي من الرئيس محمد مرسي، وشهادات قيادات الأمن المركزي الواردة في أوراق التحقيق في قضايا قتل المتظاهرين خلال ثورة يناير 2011، حيث تكشف تفاصيل كثيرة عن هيكلية وحجم وعلاقات قوات الأمن المركزي مع الأجهزة الشرطية الأخرى، والاستعدادات التي اتخذها في مواجهة المظاهرات، كذلك اعتمدت على المقابلات المنشورة في الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية مع بعض قيادات الأمن المركزي خلال فترة البحث حيث أمكن من خلالها تجميع العديد من المعلومات مثل قطع البازل لتكوين صورة أكبر وأوضح عن الأمن المركزي. كذلك اعتمدت على تغطية صحف حكومية مثل الأهرام، وأخرى معارضة مثل الوفد والشعب لوقائع تمرد قوات الأمن المركزي خلال الفترة من 25 فبراير 1986 حتى إعلان النائب العام نتائج التحقيقات في وقائع التمرد بتاريخ 4 إبريل 1986. حيث اضطرت وزارة الداخلية وقتها لكشف بعض المعلومات عن الأمن المركزي في سياق شرح أبعاد التمرد ودوافعه والإجراءات المتخذة للتصدي له.

وأخيرًا، فقد استفدت من قاعدة أرشيف القرارات الرسمية التي يصدرها رئيس الدولة ووزير الداخلية، والمتوافرة في موقع "منشورات قانونية" التابع للجامعة الأمريكية بالقاهرة، حيث أتاحت لي القرارات الخاصة بالشرطة فَهم صلاحيات واختصاصات الأمن المركزي، والتطور التنظيمي الذي مرَّ به خلال فترة البحث.

الخلاصة

سأجيب عن سؤالي البحثي المتعلق بدور الأمن المركزي في دعم الأنظمة الاستبدادية بمصر منذ عهد عبد الناصر إلى مبارك عبر استخدام إطار نظري يهدف لفَهم العلاقة بين التهديدات المتصورة لدى الحكام المستبدين خلال فترة البحث وتطور بنية ومهام وأدوار الأمن المركزي، ونظرية المؤسسية الواقعية لفَهم أثر الخلافات بين المؤسسات الأمنية على دور الأمن المركزي

في حفظ الأمن الداخلي. واخترت التركيز على فترات حكم ناصر والسادات ومبارك في مصر كحالة دراسة؛ لارتباطها بمنعطفات مهمة في مسيرة الأمن المركزي بداية من التأسيس في عهد عبد الناصر، والتوسع في عهد السادات، والتمرد ثم الفشل في القضاء على تظاهرات يناير في عهد مبارك، وهو ما آمل أن يثري حقل الدراسات الأمنية المعنية بالشرق الأوسط. وخلال ذلك عملت على تدقيق المعلومات التي اعتمدت عليها بحيث تكون معلومات صحيحة تستند إلى قرارات حكومية رسمية وأوراق قضايا ومذكرات لقادة الأجهزة الأمنية، لتكوين صورة واضحة تتجاوز تعقيدات السرية وحجب المعلومات حول الأمن المركزي وأدواره.

الفصل الثاني: تأسيس الأمن المركزي في عهد عبد الناصر

إنَّ الشرطة مؤسسة مهمة في التاريخ المصري، ووَفقًا لتجنور، فإنَّ من (يسيطر على البوليس في مصر، سيمتلك سيطرة هائلة على الحياة الداخلية في البلاد)[44]. وقبل التطرق إلى تأسيس قوات الأمن المركزي في عهد ناصر (1954-1970)، سأستعرض بإيجاز أبرز التطورات التي مرت بها منظومة حفظ الأمن العام في مصر منذ عهد محمد علي (1805-1848) مؤسس الدولة الحديثة إلى انقلاب الجيش على الأسرة العلوية في عام 1952. وهو ما يساهم في توضيح الأسباب التي دعت ناصر إلى تأسيس الأمن المركزي في عام 1969 كجهاز جديد ضمن وزارة الداخلية.

ما قبل عهد ناصر: حفظ الأمن في عهد الأسرة العلوية (1805-1952)

عقب رحيل الحملة الفرنسية عن مصر عام 1801، ثار المصريون على الوالي العثماني خورشيد باشا، واختار نقيب الأشراف عمر مكرم، الجندي الألباني محمد علي ليتولى منصب الوالي عام 1805، وظل محمد علي حاكمًا لمصر حتى عام 1848، فيما توارثت أسرته الحكم إلى أن أطاح بها انقلاب الجيش في عام 1952.

حفظ الأمن العام في عهد أسرة محمد علي

في عام 1811 أسس محمد علي جيشًا مصريًّا للمرة الأولى في تاريخ البلاد الحديث[45]. كما أسس ديوان الوالي ليختص بالإشراف على أعمال الضبط والربط بالعاصمة. ويقصد بالضبط: الأعمال الشرطية المتعلقة بضبط الجناة والتحقيق معهم، وإرسالهم للمحاكمة، وفض المنازعات اليومية بين المواطنين. أما أعمال الربط فيقصد بها: حفظ الأمن العام عن طريق قوات عسكرية أو شبه عسكرية تتولى مهام الدوريات وفض الشغب وقمع التمرد، وحراسة أماكن الاحتجاز. وتبع قسم الربط ديوان الوالي، بينما تبع قسم الضبط ديوان الجهادية أي الجيش. واعتمدت قوات الربط التي تقوم بمهام شرطية في تنفيذ أعمالها على جنود الجيش.

---

[44]- Robert L. Tignor, The "Indianization" of the Egyptian Administration under British Rule", *The American Historical Review*, Vol 68,)3(, April 1963, p: 645.

[45] - عبد الوهاب بكر، البوليس المصري- مدخل إلى تاريخ الإدارة المصرية :1805-1922، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية: 2016)، ص20.

مع زيادة حجم الجيش المصري إلى أكثر من 114 ألف ضابط وجندي في عام 1838، خصص محمد علي فرقة من الجيش لمهام حفظ الأمن (الربط) بمدينة القاهرة تتكون من 3200 جندي، فيما خصص فرقة ثانية لقمع الاضطرابات وحفظ الأمن ببقية أنحاء مصر[46]. وقد ظل هذا التشكيل الخاص بحفظ الأمن معمولًا به في عهد أولاد محمد علي باستثناء تغييرات بسيطة في أسماء الأجهزة.

في عام 1857 أصدر سعيد باشا حاكم مصر (1854- 1863) مرسومًا بإنشاء نظارة (وزارة) الداخلية. وبذلك أصبحت القوات المُخوَّلة بحفظ الأمن تتبع وزارة الداخلية من حيث المهام، وتتبع الجيش من حيث التنظيم والتوزيع والتنقلات والترقيات. ومنذ عهد محمد علي حتى بداية عهد الاحتلال البريطاني لم تكن فترة الخدمة بالجيش أو الشرطة محددة بمدة، إنما يظل الجندي في الخدمة إلى أن يموت أو أن يتقرر تخفيض عدد الجيش أو عدم صلاحية الفرد طبيًّا للاستمرار في العمل[47].

تفكيك الجيش المصري والشرطة بعد الاحتلال البريطاني

في عام 1882 جاء الجيش البريطاني إلى مصر بحُجة حماية الخديوي توفيق (1879- 1892) من تمرد الجيش المصري بقيادة أحمد عرابي، وبذريعة حماية الأجانب من اعتداءات المصريين عقب حدوث اشتباكات بين المصريين والأوروبيين بالإسكندرية أسفرت عن مقتل العشرات من الطرفين، وسط اتهامات لعناصر الشرطة والجيش المصريين في مدينة الإسكندرية بالتواطؤ مع الأهالي في استهداف الأجانب[48].

عمل الإنجليز على تفكيك الجيش المصري للحد من قدرته على القيام بتمرد مجددًا، فأصدر الخديوي توفيق مرسومًا في 19 سبتمبر 1882 بإلغاء الجيش تمهيدًا لمحاكمة قادته بتهمة التمرد، وهو ما شمل إلغاء جهاز الأمن المعتمد في تشكيله الداخلي على عناصر الجيش[49]. وبالمقابل عمل الإنجليز على تشكيل أجهزة الإدارة المصرية بما فيها الجيش وَفق أساليب

[46] - بكر، ص32، 72.
[47] - بكر، ج1، 146.
[48]- Tignor, 649-650.
[49] - بكر، ج1، 166.

المدرسة الهندية التي أسستها وطورتها بريطانيا خلال فترة احتلالها الطويلة للهند[50] .

تأسس جيش مصري جديد محدود العدد بقيادة ضباط بريطانيين مع التفريق بين قوات البوليس والجيش؛ كي لا تعضد إحداهما الأخرى مثلما حدث خلال تمرد عرابي 1881-1882، كما دُقِّقَ في العناصر المصرية الملحقة بجهاز الشرطة الجديد بحيث يُستبعد أي عنصر انحاز قبل الاحتلال إلى عرابي. وفي عام 1885 صدر أول قانون لتنظيم التجنيد العسكري حيث حدد فترة خدمة الجندي بعدد 12 سنة، يقضي منهم 4 سنوات في الجيش، ثم 4 سنوات في البوليس، ثم 4 سنوات في الاحتياط[51].

نظرًا لضعف قدرات قوات البوليس المصري على حفظ الأمن العام، دُعم في عام 1928 بجنود ممن يؤدون الخدمة العسكرية في الجيش، وعرفت تلك القوة باسم "بلوكات الخفر"، حيث تولت مهام حراسة الوزارات والبنوك والمصارف والمنشآت العامة، ومعاونة البوليس في قمع المظاهرات، ومساعدة قوات مكافحة المخدرات في ضبط النباتات المخدرة[52].

غُير اسم قوات "بلوكات الخفر" إلى "بلوكات النظام" في عام 1936 بالتزامن مع عقد معاهدة سياسية بين مصر وبريطانيا تضمنت إنهاء خدمة الأجانب في البوليس المصري خلال خمس سنوات، وهو ما تأجل إلى عام 1946 بسبب الحرب العالمية الثانية. وفي عام 1944 أصدرت حكومة حزب الوفد قانون تنظيم هيئات البوليس، ونصت على أنَّ البوليس هيئة مدنية نظامية، وأصبح ممنوعًا على ضباط الجيش الانتقال إلى البوليس، حيث أصبحت وظيفة ضباط البوليس تقتصر على خريجي كلية البوليس[53].

مع اندلاع الحرب العالمية الثانية تولت قوات "بلوكات النظام" مهام مواجهة الاضطرابات العمالية، وحراسة المعتقلات، فيما اتسم تسليحها بضعف المستوى، حيث اقتصر على مسدسات "ريفولفر" للضباط وبنادق مارتيني ذات طلقة واحدة للجنود"[54]. ومع انخراط عناصر من جماعة الإخوان المسلمين في مواجهات مسلحة ضد الحكومة في أربعينيات القرن

[50] - Tignor, 647.

[51] - بكر، ج2، ص 166.
[52] - بكر، ج 3، 312-315
[53] - المصدر السابق، ص 271-273.
[54] - المصدر السابق، ص262.

العشرين، أضيفت قوة جيدة التسليح تُدعى قوة المطاردة إلى قوات "بلوكات النظام"، وبحلول عام 1950 وصل حجم قوات "بلوكات النظام" إلى 3837 جنديًّا فضلًا عن 317 جنديًّا بقوة المطاردة، وأصبحت تلك القوات بمثابة ذراع عسكري لوزارة الداخلية يغنيها عن الاستعانة بخدمات الجيش[55].

مع تزايد التوتر في العلاقات المصرية البريطانية خلال الفترة من عام 1950 إلى 1952، ومطالبة حكومة حزب الوفد للندن بسحب الجيش البريطاني من منطقة قناة السويس، حدثت مواجهات متفرقة بين قوات بلوكات النظام والجيش البريطاني بلغت ذروتها في 25 يناير 1952 بمقتل 57 جنديًّا من قوات بلوكات النظام على يد الجيش البريطاني في محافظة الإسماعيلية. وفي اليوم التالي تمرد عناصر بلوكات النظام في القاهرة، وشاركوا مع آخرين من المواطنين المصريين في حرق ممتلكات الأجانب في حادث اشتهر باسم حريق القاهرة، مما دفع الملك فاروق لإنزال الجيش إلى شوارع القاهرة لحفظ الأمن. وقد كان حريق القاهرة من الحوادث المهمة حيث شعر شباب الضباط في الجيش بخروج الأمر عن السيطرة[56]، فنفذوا انقلابهم في 23 يوليو 1952، وأطاحوا بالملك فاروق، وأنهوا حكم أسرة محمد علي، فيما أصبح 25 يناير هو العيد الرسمي للشرطة في مصر.

توضح الفقرات السابقة التطورات التي مرت بها القوات المُخوَّلة بحفظ الأمن في مصر قبل انقلاب 1952، وهي تطورات اتسمت بالتداخل بين الجهازين العسكري والأمني. ثم مع ميلاد نظام حكم جديد واجه تحديات مختلفة داخلية وخارجية، جرت عملية إعادة بناء للمنظومة الأمنية في مصر وَفق متطلبات جديدة، وهو ما قاد إلى تأسيس الأمن المركزي في عام 1969.

أولويات ناصر بعد انقلاب 1952

مع أفول نجم الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز أمريكا كقوة مهيمنة ورَّثَت النفوذ البريطاني بالشرق الأوسط، ومرور مصر بأزمات داخلية نتجت عن الهزيمة في حرب فلسطين عام 1948 بسبب سوء التجهيز والتخطيط العسكري، وانتشار الفساد بين الحاشية الملكية فضلًا عن حريق القاهرة في يناير 1952، والتخوف من انتشار الأفكار

[55] - المصدر السابق، ص 315- 316.
[56] خالد محيي الدين، الآن أتكلم، (القاهرة، الأهرام: 1992)، ص118 -121.

الشيوعية بمصر، دعمت واشنطن انقلاب مجموعة من ضباط الجيش عرفوا باسم "الضباط الأحرار" على النظام الملكي في 23 يوليو 1952 [57] .

بينما قاد الانقلاب شكليًّا اللواء محمد نجيب، فإنَّ القائد الفعلي كان جمال عبد الناصر الذي تولى منصب وزير الداخلية، ثم دخل عبد الناصر في صراع عام 1954 مع الرئيس محمد نجيب، ودعمت القوى الغربية ناصر ضد نجيب، وَفقًا لرواية عضو مجلس قيادة الثورة خالد محيي الدين في مذكراته، حيث قال (قابلت بالقاهرة الصحفي الفرنسي روجيه استفان؛ فقال لي إنَّ الدوائر الحاكمة في الغرب قررت مساندة جمال ضد نجيب، إنَّهم الآن يفضلون جمال؛ لأنَّه سيكون حاكمًا قويًّا، ومتفهمًا للأوضاع في آنٍ واحد. أما نجيب فهو حاكم ضعيف وأمثاله سرعان ما يخضعون لضغط الجماهير)[58]، وبالفعل اعتقل عبد الناصر نجيب في عام 1954 لينفرد بمقعد الحكم.

اعتبر عبد الناصر أنَّ أبرز التهديدات التي تواجهه تتمثل في أنصار النظام الملكي، والشيوعيين، وضباط الجيش ممن يطالبون بالديموقراطية وعودة الجيش للثكنات، وجماعة الإخوان المسلمين. ووفق تلك التهديدات ركز عبد الناصر على بناء أجهزة استخبارات جديدة، حيث كان الضعف النسبي لأجهزة الأمن والاستخبارات في العهد الملكي من الأمور التي سهلت الانقلاب عليه[59]. وقد خشي عبد الناصر بالدرجة الأولى حدوث انقلاب عسكري مضاد، فعهد إلى زكريا محيي الدين بإدارة المخابرات الحربية التي أشرفت على مسؤوليات الأمن السياسي داخليًّا وخارجيًّا، وبنى زكريا منظومة الأمن عبر تجزئتها إلى عدة أجهزة لتشجيع التنافس فيما بينها، وإضعاف القدرة على تنظيم عمليات مشتركة أو اتصال أفقي بين هذه الأجهزة مما يقلل فرص حدوث انقلاب عسكري مضاد. وقد لجأ النظام الجديد إلى تطهير جهاز الشرطة من العناصر المشكوك في ولائها، ووصل عدد ضباط الشرطة المبعدين إلى 400 من بين 3 آلاف ضابط شرطة وَفقًا لتقديرات السفير الأمريكي كافري[60]. قام ناصر بعدة خطوات لبناء أجهزة أمنية جديدة من أبرزها:

---

[57] - Miles Copeland, The Game of Nations: The Amorality of Power Politics, (New york: Simon and Schuster, 1970), 71-74.

[58] - خالد محيي الدين، ص286.

[59] - محمد صلاح الزهار، عبد الناصر وزيرًا للداخلية، ط1 (القاهرة، 2000)، ص: 214-233.

[60] - Sirrs, 51.

1- الاستعانة بخبرات ضباط استخبارات نازيين: فقد أرسلت القاهرة طلبًا إلى رئيس الاستخبارات بألمانيا الغربية رينهارد جيهلين حليف واشنطن للمساعدة في تدريب عناصر من المخابرات الحربية بواسطة الضباط الألمان، فأوفد جيلهين إلى مصر في عام 1953 مجموعة من الضباط النازيين السابقين لتدريب وتأهيل ضباط الأمن المصريين[61].

2- الاستعانة بخبرات مدربين من وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية: حيث جاء إلى القاهرة في عام 1953 طاقم من السي أي إيه لتدريب أربعة من ضباط المخابرات المصريين في دورة استغرقت 8 شهور[62]. وعقب انتهاء الدورة عُهد لاثنين من المتدربين المصريين بإعادة تنظيم مدرسة المخابرات المصرية التي عُرفت لاحقًا باسم معهد العلوم الاستراتيجية، والذي شمل نشاطه أيضًا تدريب ضباط الجيش والمباحث العامة (جهاز الأمن السياسي الداخلي التابع لوزارة الداخلية)[63].

أحداث كفر الدوار وتأسيس المباحث العامة عام 1952

عقب انقلاب يوليو 1952 عهد عبد الناصر إلى الضابط صلاح الدسوقي بالعمل مندوبًا للجيش في وزارة الداخلية، وقال له ناصر لدي مطلبان، أولهما: لا أريد سماع أي معلومة تتعلق بالأمن من أحد بعد أن تصبح متداولة، أما الثاني: لا أحب أن يحدث لي مثلما حدث للنقراشي باشا، قاصدًا بذلك حادث اغتيال رئيس الوزراء محمود النقراشي داخل مبنى وزارة الداخلية في عام 1948[64].

بعد ثلاثة أسابيع من الانقلاب العسكري، وبالتحديد في 12 أغسطس 1952 اندلعت احتجاجات في مصنع كفر الدوار للنسيج، حيث طالب أكثر من 10 آلاف عامل في المصنع بزيادة الأجور، ومنع الفصل التعسفي، وانتخاب نقابة تمثلهم بشكل حر. وقد خشي ناصر أن تكون الاحتجاجات بمثابة بوادر حراك شيوعي مضاد، فاستعان بقوات الجيش لمواجهة الاحتجاجات، وحدثت اشتباكات أسفرت عن مقتل تسعة أشخاص من بينهم جنديان، وتم التحقيق مع أكثر من 500

[61] - Sirrs, 33.

[62] - عبد الفتاح أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ط1 (مكتبة الشروق، القاهرة: 2001)، 178-179.

[63] - أبو الفضل، 173، 179.

[64] - الزهار، ص225.

عامل، وتم تقديم عدد من العمال إلى محاكمة عسكرية حيث قضت بإعدام اثنين من العمال[65]، وقد علق الرئيس محمد نجيب على التقارير الأمنية التي عرضت عليه بخصوص أحداث كفر الدوار قائلًا (وجدت على مكتبي أكوامًا من التقارير المخيفة، والتي تفرض علينا الخوف من الاضطرابات العمالية، وتطالبنا بالضرب بيد من حديد على كل من يتصور إمكانية قلب العمال علينا).[66]

عقب انتهاء أحداث كفر الدوار، بادر ناصر إلى تأسيس جهاز للأمن السياسي الداخلي يتبع وزارة الداخلية تحت إشرافه، فتشكل في 22 أغسطس 1952 جهاز المباحث العامة (أمن الدولة) وَفق التسمية المستخدمة في فرنسا للإدارة المماثلة[67].

تأسيس جهاز المخابرات العامة عام 1954

مع بروز تحديات خارجية وداخلية تمثلها إسرائيل وشبكاتها التجسسية العاملة داخل مصر، فضلًا عن انخراط النظام الناصري في عمليات سرية بالدول العربية لتغيير الأنظمة المناهضة له. تأسس جهاز المخابرات العامة في عام 1954 ليختص بوضع السياسة العامة للأمن، وجمع الأخبار وتحليلها، ومكافحة التجسس فضلًا عن الإشراف على تنفيذ الأعمال السرية بالخارج[68]، في حين ظلت المخابرات الحربية تابعة للجيش، وتشرف على جمع المعلومات عن الجيوش المعادية من حيث التشكيلات العسكرية، والتسليح، وبيانات القادة، فضلًا عن الرقابة على أفراد الجيش المصري، ورصد أي توجهات معارضة بين صفوفه.

لتأهيل ضباط أجهزة الأمن والاستخبارات الجديدة، أوفد سبعة ضباط شرطة من جهاز الأمن السياسي الداخلي "المباحث العامة" إلى مدرسة المخابرات المركزية الأمريكية للحصول على دورة تدريبية مدتها ستة أسابيع في فنون مكافحة التجسس، والمراقبة، وتأمين المنشآت والشخصيات المهمة، وأساليب التحقيق والاستجواب، وعند عودتهم إلى مصر في منتصف عام 1954 اصطحبوا كتبًا وأجهزة فنية شكلت نواة القاعدة العلمية لجهاز المخابرات، ووُزعوا

---

[65] - أحمد شرف، مذبحة كفر الدوار عام 1952 واستشهاد خميس والبقري، مركز هشام مبارك للقانون، ص16-19، دون تاريخ.

[66]- محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1984)، ص: 174.

[67] - محمد خيري طلعت، البوليس السياسي في مصر (1937-1952)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (آداب عين شمس،1992)، ص 198.

[68] - قانون المخابرات العامة، رقم 323 لسنة 1955.
http://site.eastlaws.com/GeneralSearch/Home/ArticlesTDetails?MasterID=1558251

على جهازي المخابرات العامة والمباحث العامة[69]. فيما تلقى مدير المباحث العامة رفقة اثنين من كبار الضباط دورة تدريبية عام 1955 على يد جهاز 5MI بلندن[70].

أعطى عبد الناصر أولوية لمتابعة أنشطة أجهزة الاستخبارات والأمن، وظل يتلقى يوميًّا منذ نهاية الخمسينيات أربعة تقارير صباحية عن (أمن الجيش ومكافحة التجسس، والشأن المالي والاقتصادي، وجهود وزارة الداخلية، وملخص ببرقيات السفراء المصريين في الخارج)[71]. ولتأمين نظامه اعتمد عبد الناصر في إدارة الدولة والأجهزة الأمنية على ضباط الجيش، فترأس الحكومة ضابط الجيش والاستخبارات السابق علي صبري بين عامي 1962 و1965، ثم ترأس الحكومة مدير المخابرات الحربية ثم المخابرات العامة وضابط الجيش زكريا محيي الدين بين عامي 1965 و1966، في حين بلغت نسبة ضباط الجيش في مجلس الوزراء 55.2% في عام 1966[72].

التوجه نحو الداخل

في عام 1967 تلقى الجيش المصري هزيمة فادحة على يد الجيش الإسرائيلي حيث دمر الطيران الإسرائيلي 304 طائرة رابضة على الأرض بما يعادل 85٪ من قوة سلاح الجو المصري، فيما قُتل وفُقد نحو 17500 جندي وضابط مصري، وتبين أنَّ قيادة الطيران تجاهلت التحذيرات الاستخبارية بقرب شن إسرائيل لهجوم على المطارات المصرية، وتركت الطائرات دون ملاجئ أو دشم تحصين.

وظف عبد الناصر الهزيمة العسكرية في الإطاحة بقائد الجيش المشير عبد الحكيم ومعاونيه، وجرى تسريح أكثر من 1000 ضابط من الجيش، واتُّهم 90 شخصًا منهم بالخيانة من بينهم وزير الحربية شمس بدران وعدد من كبار قادة الجيش، وحُكم عليهم بالسجن المشدد فيما أُعلن انتحار قائد الجيش المشير عامر في مقر احتجازه. وكذلك ألقي القبض على مدير المخابرات العامة صلاح نصر رفقة أحد عشر من كبار ضباط الجهاز، واشتهرت تلك الأحداث باسم

[69] - محمد صلاح الزهار، عبد الناصر وزيرًا للداخلية، ط1 (القاهرة، 2000)، ص (214-233).

[70]- Sirrs, 37

[71]- Sirrs, 64.

[72]-Richard H. Dekmejian, "Egypt and Turkey: The Military in the Background," in Soldiers, Peasants, and Bureaucrats: Civil-Military Relations in Communist and Modernizing Societies, ed. Roman Kolkowicz and Andrzej Korbonski, (Boston: George Allen & Unwin,1982), 33.

(سقوط دولة المخابرات)[73] .

في تلك الآونة بدأ ناصر العمل على إعادة بناء الجيش مع تقليص دوره في الشؤون الداخلية والسياسية، كذلك ألغى ناصر جهاز المباحث الجنائية العسكرية الذي اعتاد المشاركة في التحقيقات مع مدنيين مثلما فعل في أحداث قضية قرية كمشيش بمحافظة المنوفية عام 1966 عندما اقتحم عناصره القرية، ونكلوا بعائلة الفقي الإقطاعية، وذلك عقب قتل أحد أفراد عائلة الفقي لصلاح حسين العضو بالاتحاد الاشتراكي، وهو كيان سياسي تابع للدولة أسسه ناصر الذي اعتبر الحادثة بمثابة تحدٍ من الإقطاعيين لسلطته[74].

تخوف ناصر بعد هزيمة 1967 من حدوث ردود أفعال داخلية مناهضة له، وقال لمساعديه (إنَّ استقرار الجبهة الداخلية لن يدوم طويلًا، ولن يتحمل المواطنون الصدمة أكثر من 6 إلى 9 شهور)[75]، كما طلب من المخابرات العامة للمرة الأولى تولي مسؤولية متابعة الوضع الداخلي بمصر؛ حيث خشي حدوث تمرد ضده[76].

مظاهرات الطلبة عام 1968

اتسمت الأجواء العامة في عهد ناصر باحتكار نُخبة ضئيلة أغلبها من العسكريين للسلطة والثروة، مع غياب الحريات السياسية والنقابية، حيث سبق لناصر أن ألغى الأحزاب السياسية في عام 1953، كما توسع في اعتقال المعارضين وبالأخص من الإخوان المسلمين والشيوعيين. لكن ناصر بالمقابل حاز شعبية كبيرة بسبب سياساته الاجتماعية والاقتصادية التي أتاح بمقتضاها التعليم الجامعي مجانًا لكافة الشباب، فضلًا عن إصداره قوانين الإصلاح الزراعي التي منح بمقتضاها لكل فلاح 5 فدادين، كما أنَّه أصبح رمزًا للقومية العربية بعد نجاحه في تأميم قناة السويس، وفشل الحرب التي شنتها بريطانيا وفرنسا وإسرائيل على مصر عام 1956 في إعادة السيطرة الأجنبية على قناة السويس.

جاءت هزيمة 1967 لتمثل هزيمة للحلم الناصري، وسقوطًا لأجهزة إعلام الدولة التي أذاعت

---

[73] انظر: أمين هويدي، مع عبد الناصر، (دار المستقبل العربي، نسخة إلكترونية).

[74] - حمادة حسني، "جمال عبد الناصر ومأساة كمشيش.. 1966-1968"، دار شمس للنشر والتوزيع، 2011، ص3.

[75] - Ahmed Abdalla - The Student Movement And National Politics In Egypt, 1923-1973-Al Saqi Books (1985), 151-146.

[76] - صلاح نصر، (الثورة – المخابرات – النكسة)، ط1 (القاهرة، دار الخيال، 1999)، ص162.

خلال الأيام الأولى من الحرب أخبارًا كاذبة عن انتصار الجيش المصري، وبالتالي أصبحت أجيال الشباب تتساءل عن أسباب الهزيمة بهذا الشكل الفادح، واهتزت ثقة المواطنين في ناصر ونظامه. وانعكس ذلك على حدوث احتجاجات شعبية في الشارع في فبراير 1968 للمرة الأولى منذ انقلاب الجيش في عام 1952.

بدأت المظاهرات باحتجاج عمال المصانع الحربية في حي حلوان في 21 فبراير 1968 ضد الأحكام المخففة الصادرة بحق قادة سلاح الطيران المتهمين بالإهمال العسكري أثناء الحرب، ورفع المحتجون شعارات أبرزها (صدقي محمود قائد سلاح الطيران زائد 15 ألف شهيد في سيناء زائد فقدان المعدات العسكرية = 15 سنة سجن فقط..يا بلاش)[77]. وقد حدثت صدامات بين المحتجين وقوات الشرطة أمام قسم شرطة حلوان، ومع انتشار أخبار قمع الشرطة للعمال في حلوان، بدأ طلبة الجامعات بالقاهرة والإسكندرية في التظاهر، وخرجوا من الجامعات إلى الشوارع، ووقعت صدامات استمرت حتى يوم 27 فبراير، مما أدى في القاهرة وحدها إلى مقتل اثنين من العمال وإصابة 77 من العمال والطلبة فضلًا عن اعتقال 635 شخصًا، بينما أعلنت الشرطة إصابة 146 من أفرادها[78].

قررت الحكومة وقف الدراسة مؤقتا في الجامعات، وحاصرت الشرطة جامعتي القاهرة والإسكندرية، وأحضرت الأساتذة وأولياء أمور الطلبة لإقناع الطلبة المعتصمين بفك الاعتصام، كما اجتمع وفد من الطلبة في 28 فبراير مع رئيس مجلس النواب آنذاك أنور السادات لنقل مطالبهم، والتي ارتفع سقفها لتشمل المطالبة بحرية الرأي والصحافة، وإبعاد أجهزة الأمن عن الجامعات، والإفراج الفوري عن كافة المعتقلين في التظاهرات، وإعادة محاكمة قادة سلاح الطيران[79]. وقد تمكن نظام ناصر من خلال المزج بين القمع الأمني والاحتواء السياسي من إنهاء احتجاجات الطلبة والعمال في فبراير 1968.

لم تطالب مظاهرات الطلبة والعمال بتغيير نظام ناصر، إنما طالبت بتحسين السياسات، وإصلاح النظام من داخله، ولذا لم يواجهها ناصر بشكل دموي. ولامتصاص الغضب في

[77] - أحمد عز الدين (أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق) ط. 3 (القاهرة، دار الهلال، 2017) ص 85.
[78] - محمد عبد السلام، سنوات عصيبة: مذكرات نائب عام، (القاهرة، دار الشروق، 1975)، ص121-123.
[79] - Ahmed Abdalla - The Student Movement And National Politics In Egypt: 1923-1973, 151-152.

الشارع، أعلن ناصر في بيان رسمي إجراء إصلاحات اشتهرت باسم بيان 30 مارس، حيث تعهد خلالها ناصر بإبعاد الجيش عن الشأن السياسي، وبناء نظام سياسي من خلال دستور جديد، صيغ لاحقًا في نهاية عام 1970، وكذلك قرر إعادة محاكمة الضباط المتهمين بالإهمال في الحرب[80]، وعلى أرض الواقع قلص نسبة الضباط في مجلس الوزراء من 66% عام 1967 إلى 21% في عام 1970[81] .

لم يكد الشارع يهدأ حتى اندلعت احتجاجات طلابية أخرى في 20 نوفمبر 1968 اعتراضًا على تعديلات في قانون التعليم شملت رفع الحد الأدنى المطلوب للنجاح في المواد الدراسية، وبدأت المظاهرات هذه المرة في مدينة المنصورة حيث شهدت مقتل أربعة محتجين بينهم ثلاثة من الطلاب فضلًا عن إصابة 32 آخرين، فيما أصيب تسعة من عناصر الشرطة، و14 من عناصر الجيش[82]. انتقلت أنباء الاحتجاجات بواسطة طلبة من المنصورة يدرسون في جامعة الإسكندرية، فحدثت احتجاجات واسعة بجامعة الإسكندرية وفي شوارع المدينة اعتراضًا على مقتل المتظاهرين في المنصورة، وقد أسفرت الاحتجاجات العنيفة في الإسكندرية عن مقتل 16 شخصًا من بينهم 3 طلاب وإصابة 167 آخرين، فيما أصيب نحو 247 من عناصر الشرطة[83] .

لم تتمكن قوات الشرطة من التصدي للاحتجاجات، وحاول محافظ الإسكندرية وضابط الجيش السابق "أحمد كامل" التحاور مع الطلبة المحتجين، لكنه فشل في إقناعهم بفك الاعتصام داخل الجامعة ووقف الاحتجاجات، فطلب كامل من عبد الناصر تدخل الجيش، ووافق عبد الناصر[84]. وقد طلب أحمد كامل من قائد المنطقة العسكرية الشمالية التي تقع محافظة الإسكندرية في نطاقها تحليق عدد من الطائرات المروحية العسكرية فوق أماكن اعتصام الطلبة للإيحاء بقرب استخدام القوة لفض الاعتصام، كذلك نُشِرَ عدد من دبابات الجيش أمام الجامعة ومبنى المحافظة، وهو ما دفع الطلبة للتواصل مع المحافظ لإبلاغه بفك الاعتصام ووقفهم

[80] - Ahmed Abdalla, 158.
[81] - Kandil, 112.
[82] - Ahmed Abdalla, 160.
[83] - Ahmed Abdalla, 164.

[84] - أحمد عز الدين (أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق) ط. 3 (القاهرة، دار الهلال، 2017)، ص100.

للاحتجاجات بشرط عدم القبض عليهم. لكن ناصر أمر بالقبض على قادة الطلبة المعتصمين، وتسليمهم للجيش كي يخدموا فيه كجنود[85].

لم تكن احتجاجات الطلاب مجرد رد فعل على الأحكام العسكرية المخففة الصادرة بحق قادة سلاح الطيران، بقدر ما كانت احتجاجًا على الأوضاع التي أدت إلى هزيمة عام 1967، وإعلان رفض لأسلوب نظام الحكم الناصري الذي أوصل إلى الهزيمة، والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية حقيقية من أجل إعادة بناء الجيش لتحرير الأرض المحتلة في سيناء. وفي مواجهة ذلك الوضع بدأ ناصر يفكر في بناء جهاز أمني جديد يكون قادرًا على قمع الاحتجاجات المتوقع تكرارها دون الاستعانة بقوات الجيش في ظل فشل قوات الشرطة المخصصة لمواجهة التظاهرات والمعروفة باسم "قوات الأمن" في تنفيذ تلك المهمة.

إنشاء قوات الأمن المركزي

بحلول عام 1966 تضمن الهيكل التنظيمي لوزارة الداخلية إلى جانب الوزير وكلاء وزارة من أبرزهم وكيل الوزارة للتدريب وشؤون الأفراد، والذي شمل نطاق إشرافه إدارة قوات تُسمى فرق الأمن تمثل امتدادًا لقوات بلوكات النظام الموروثة من العهد الإنجليزي، والتي سبق الحديث عنها. وقد اختصت قوات الأمن بحفظ الأمن ومواجهة أعمال الشغب، حيث بلغ عددها أربع فرق في القاهرة[86].

عقب إخماد مظاهرات الطلبة والعمال عام 1968، عمل النظام الناصري على تأسيس قوات شرطية ضاربة خفيفة الحركة وجيدة التسليح تختص بمواجهة الاضطرابات المحلية بالتعاون مع قوات الأمن، فعُهد إلى اللواء كمال خير الله بتدريب 8 آلاف مجند من قوات الأمن بالقاهرة مع تخصيص معسكر لهم بالحي السابع في مدينة نصر التي كانت تقع على أطراف شرق القاهرة آنذاك. كما جرى تأهيل 200 مجند من الملحقين بفرقة المطاردة التابعة لمصلحة التدريب بوزارة الداخلية في مركز تدريب قوات الأمن بمنطقة الدراسة تحت إشراف المقدم أحمد شوقي الذي أُطلق اسمه لاحقًا على أكبر معسكر للأمن المركزي بمدينة نصر[87]. وعقب

---

[85] - المصدر السابق، ص 101.

[86]- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

[87]- مقابلة مع اللواء حسني غنايم في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجلاليب، الوفد، 6 مارس 1986، ص6.

انتهاء التدريبات صدر قرار في أغسطس 1969 بتشكيل الأمن المركزي تحت اسم (الاحتياطي المركزي لوزارة الداخلية) بقيادة اللواء مهدي البنداري. وبلغ عدد القوات 189 ضابطًا و11690 جنديًّا يخضعون لإشراف وكيل وزارة الداخلية للتدريب وشؤون الأفراد[88]، وتمركز وجود قوات الاحتياطي المركزي في القاهرة والإسكندرية[89].

إعداد الطالب : محمد عطا سعد محمد اعتمادًا على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء ٢٠١٧ بتصرف.

خريطة محافظات مصر

الاقتباس من فرنسا

يعزو اللواء "كمال خير الله" أحد قادة الأمن المركزي عملية التأسيس إلى وزير الداخلية السابق شعراوي جمعة واللواءين صلاح مجاهد ومهدي البنداري، في حين يعزو رئيس المباحث العامة السابق اللواء حسن طلعت تأسيس الأمن المركزي إلى مقترح منه قائلًا إنَّه

[88]- محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (1952-2000)، ط.2 (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص71.
[89]- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

خلال رحلة استغرقت 12 يومًا في مايو 1967 إلى باريس لزيارة المؤسسات الشرطية الفرنسية رفقة اللواء صلاح مجاهد واللواء حسين الريحاني (نبتت في ذهنه فكرة إنشاء الأمن المركزي في صورته الحاضرة بعد أن شاهدوا في باريس فرقتين فرنسيتين للمحافظة على الأمن إحداهما تُدعى C.R.S وهي تشبه إلى حد كبير فرق الأمن المركزي في مصر، والثانية الجندرمة، وهي إحدى فرق الجيش، تعمل في وقت السلم في الأعمال البوليسية تحت إمرة وزير الداخلية أما في وقت الحرب فإنَّها تخضع لأوامر وزير الحرب)[90] .

وبالبحث عن قوات (C.R.S) نجدها اختصارًا لتعبير بالفرنسية يعني سرايا الأمن الجمهوري (Compagnies Républicaines de Sécurité). وهي وحدات متنقلة منظمة على هيئة تشكيلات عسكرية تختص بالتصدي للتحركات الجماهيرية واسعة النطاق مثل المظاهرات وأعمال الشغب، وتأسست في ظل حكومة فيشي خلال الاحتلال النازي لفرنسا.[91]

رغم أنَّ زيارة حسن طلعت لباريس كانت في عام 1967 أي قبل تأسيس الأمن المركزي بسنتين فإنَّ فكرة التأسيس قد تكون تبلورت في ذهنه خلال الزيارة، ثم وجدت صدى لدى القيادة السياسية ودخلت مرحلة التطبيق عقب تظاهرات الطلبة في عام 1968. وعند الجمع بين رواية حسن طلعت وكمال خير الله نجد أنَّ اللواء صلاح مجاهد كان عنصرًا مشتركًا في الروايتين، وقد أكد اللواء كمال خير الله في لقاء صحفي معه أنَّ نمط عمل الأمن المركزي في مصر مقتبس من النموذجين الفرنسي والأمريكي[92].

لقد اقتبس نظام عبد الناصر نموذج الأمن المركزي في مصر من نموذج الجندرمة من فرنسا، لكنه صاغه بشكل يناسب الواقع المحلي، حيث جعله جزءًا من وزارة الداخلية بدلًا من أن يكون تابعًا للجيش كما هو الحال في فرنسا. اقتباس ناصر لنموذج الأمن المركزي من فرنسا يعضد رأي جانوفيتش بأنَّ الدول المستقلة حديثًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال حِقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، توسعت في تبني نموذج القوات شبه العسكرية بهدف تعزيز

[90]- حسن طلعت، ص144.

[91] - Joyce Edmond-Smith, "Police forces in France", J*ournal of Ethnic and Migration Studies*, V.3 (3), (1974):228.

[92]- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.

استقرار الأنظمة الحاكمة وقدرتها على البقاء في السلطة[93] .

لم يمهل القدر عبد الناصر كثيرًا حتى يرى الأمن المركزي يقوم بمهامه في قمع الاحتجاجات، حيث توفي ناصر في عام 1970 عن عمر 51 عامًا أي بعد سنة واحدة من تأسيس الأمن المركزي، وهي سنة لم تشهد اضطرابات أو احتجاجات بارزة.

الخلاصة

لقد مرت مهام حفظ الأمن العام في مصر بتطورات عديدة منذ عهد محمد علي إلى عهد عبد الناصر، ففي عهد محمد علي وأسرته تولى الجيش بالدرجة الأولى مهام قمع الاضطرابات الداخلية، بينما أسس الإنجليز في عام 1928 خلال احتلالهم لمصر قوة شرطية محدودة لحفظ الأمن باسم قوة الخفر، وتغير اسمها إلى بلوكات النظام ثم قوات الأمن.

ركز عبد الناصر في بداية عهده على بناء أجهزة استخبارات متعددة بهدف تشجيع التنافس بينها، وعرقلة أي محاولات انقلاب عسكري مضاد. وقد تمتع ناصر بفضل شخصيته الكاريزمية، وسياساته الشعبوية بمستوى من الدعم الشعبي نادرًا ما وصل إليه أي حاكم آخر في تاريخ مصر الحديث، وهو ما جعل نظامه قبل هزيمة 1967 لا يعتمد على الشرطة كأداة قمع ضد المواطنين، إنما يعتمد على الأجهزة الاستخبارية والأمنية في الإحباط الاستباقي لأي أنشطة معارضة له، والاستعانة بالجيش في مواجهة الاحتجاجات الجماهيرية مثلما حدث في مواجهة احتجاجات العمال في مصنع كفر الدوار عام 1952 أو في أحداث قرية كمشيش عام 1966.

أدت هزيمة الجيش المصري في حرب 1967 إلى تقليص ناصر دور الجيش في الشأن الداخلي، وإبعاده عن السياسة، والشروع في إعادة بناء الجيش على أساس الكفاءة المهنية، لكن ناصر سرعان ما واجه احتجاجات شعبية ساخطة على السياسات التي قادت إلى الهزيمة.

بدأت الاحتجاجات في فبراير 1968 على يد الطلبة والعمال عقب صدور أحكام مخففة بالسجن على قادة سلاح الطيران المتهمين بالتقصير في حرب 1967، ولم تتمكن قوات الأمن من مواجهة الاحتجاجات التي تكررت مجددًا في نوفمبر عام 1968، مما اضطر ناصر إلى

[93] - Janowitz, Military Institutions and Coercion in the Developing Nations, 44-47.

الاستعانة بالجيش لتفريق الاعتصامات الطلابية والاحتجاجات الشعبية، وبدأ بالتفكير في بناء جهاز أمني جديد يكون قادرًا على قمع الاحتجاجات الجماهيرية، ومن هنا بدأت مسيرة عسكرة الشرطة في مصر عبر تأسيس الأمن المركزي عام 1969، والاعتماد عليه كخط دفاع أول ضد الاحتجاجات الشعبية.

الفصل الثالث: صعود الأمن المركزي في عهد السادات

انشغل الرئيس عبد الناصر بعد هزيمة 1967 بإعادة بناء الجيش، وأوكل الملفات الداخلية إلى لجنة من كبار المسؤولين لتدرس الموضوعات قبل رفعها إليه لاتخاذ قرارات بشأنها. تكونت تلك اللجنة من شعراوي جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدي وزير الحربية ورئيس المخابرات العامة، وسامي شرف سكرتير الرئيس للمعلومات، ومحمد حسنين هيكل وزير الإعلام، واشتهرت تلك اللجنة باسم "حكومة مصر الخفية"[94]، وكذلك باسم "مراكز القوى" حسب وصف الرئيس السادات لاحقًا.

الإطاحة بمراكز القوى

في سبتمبر 1970 توفي الرئيس عبد الناصر بشكل مفاجئ عن 51 عامًا، واتفقت المجموعة اللصيقة به على تولية نائبه أنور نائب السادات منصب الرئيس، وذلك لافتراضهم أنَّ بمقدورهم قيادة الدولة مع الاحتفاظ بالسادات في الواجهة كرئيس شكلي بشكل مؤقت ريثما يتفقوا على تولي أحدهم للرئاسة[95]. شجعهم على تبني هذا الخيار أنَّ السادات لا يتمتع بشعبية داخل الجيش حيث خدم كضابط بسلاح الإشارة المختص بالاتصالات، وهو سلاح غير مؤثر في صناعة قرار الجيش، كما لم يخدم السادات في أي أجهزة أمنية أو استخبارية سابقًا مما جعله بعيدًا عن دائرة المعلومات، واقتصر دوره على رئاسة مجلس النواب خلال الفترة من 1961 إلى 1969، وذلك قبل أن يعينه عبد الناصر نائبًا له في عام 1969 باعتباره العضو الوحيد في مجلس قيادة انقلاب 1952 الذي لم يعترض أبدًا على أي قرارات يصدرها عبد الناصر. كذلك لم يكن السادات يحظى بشعبية في الشارع؛ لعدم لعبه دورا بارزا في الشأن العام قبل توليه الرئاسة.

لم يكن أفراد مجموعة مراكز القوى يشغلون فقط مناصب مهمة في الدولة، إنما سيطروا أيضًا على تنظيم سري أسسه عبد الناصر باسم التنظيم الطليعي في عام 1963، وعهد إليه بمتابعة أجهزة الدولة وأنشطة المواطنين. وقد شمل التنظيم عددًا كبيرًا من ضباط المخابرات والجيش

[94] -جمال حماد، "الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر"، القاهرة: الشارقة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 1.
[95]- قنديل، ص124.

وأساتذة الجامعات وشيوخ الأزهر والإعلاميين والصحفيين والموظفين الحكوميين والطلاب. واتسع نشاط التنظيم الطليعي ليشمل بعد هزيمة 1967:

- اختيار الوزراء والمحافظين، ورؤساء المدن والقرى.
- اختيار المسؤولين بالمناصب الحكومية المهمة.
- رفع تقارير عن أنشطة المسؤولين بالدولة، وعناصر جماعة الإخوان المسلمين، وعناصر الأحزاب السياسية المنحلة[96].

عقب تولي السادات للرئاسة بدعم من مراكز القوى، عمل على خداعهم حيث رقى علي صبري رئيس الوزراء السابق إلى منصب الرئيس، وسامي شرف مدير مكتب الرئيس للمعلومات إلى منصب وزير شؤون الرئاسة، في حين استمر شعراوي جمعة وزير الداخلية ومحمد فوزي وزير الدفاع في منصبيهما، كما تولى أحمد كامل منصب رئيس المخابرات العامة بدعم من قريبه سامي شرف[97]. تلك الأوضاع دفعت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية للقول في أحد تقييماتها الأولى عن السادات بأنَّه لا يتمتع بالكثير من الثقل السياسي، وأنَّ من المشكوك فيه أن يحتفظ بالرئاسة لأكثر من فترة مؤقتة[98].

من جهته اعتبر السادات أنَّ مجموعة مراكز القوى التي سبق أن نفذت مخطط الرئيس السابق عبد الناصر في الإطاحة بالمشير عامر ومعاونيه من قيادة الجيش تمثل خطرًا على بقائه في منصبه، وبدأ السادات بهدوء في تشكيل تحالف موالٍ له من الليثي ناصف قائد الحرس الجمهوري، ومحمد صادق رئيس أركان القوات المسلحة الذي رفض الزج بالجيش في صراعات سياسية جديدة، وانحاز إلى السادات[99].

وصل الصدام ذروته بين السادات ومراكز القوى في مايو 1971، وتوجد روايتان حول شرارة الإشعال، الأولى هي الرواية الرسمية المصرية، وتتحدث عن تسليم طه زكي ضابط المباحث العامة المسؤول عن التنصت على المحادثات الهاتفية لتسجيلات إلى السادات تثبت التنصت

[96] - Kandil, 71.
[97] - Kandil, 122.
[98] - Sirrs, 119.
[99] -هيكل، خريف الغضب، ص 104-105.

على اتصالاته وتشير لمخطط للانقلاب عليه[100]. أما الرواية الثانية فتتحدث عن أنَّ وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تجمعت لديها مؤشرات على وجود خُطة للإطاحة بالسادات ينسقها السوفييت مع قادة مراكز القوى، ومن ثم نقلت المخابرات الأمريكية ما لديها من معلومات إلى السادات بواسطة ضابط محطتها بالقاهرة توماس تويتين[101].

حاول قادة مراكز القوى الضغط على السادات عبر إعلان استقالتهم بشكل جماعي لإحداث فراغ في الدولة، لكنه استثمر تلك الخطوة، وقبل استقالتهم ثم تحرك ضدهم معتمدًا على قائد الحرس الجمهوري، ورئيس أركان الجيش. فاعتقل 91 شخصًا على رأسهم نائبه المُقال علي صبري، و6 وزراء من بينهم وزير الحربية محمد فوزي، ووزير الداخلية شعراوي جمعة ووزير شؤون الرئاسة سامي شرف فضلًا عن رئيس المخابرات العامة أحمد كامل. وُوجهت إليهم تهم بالخيانة العظمى والتآمر، ومنع الرئيس من ممارسة صلاحياته، وصدرت ضدهم أحكام مشددة بالسجن.

أطلق السادات على تلك الأحداث اسم "ثورة التصحيح"، وشارك بنفسه في حرق أشرطة التنصت على المكالمات الهاتفية في وزارة الداخلية، وتعهد بوضع حد للرقابة على الصحف، وإغلاق المعتقلات، كما أطلق سراح معظم السجناء السياسيين، وغيَّر اسم "المباحث العامة" المختصة بالأمن السياسي الداخلي إلى "مباحث أمن الدولة" وذلك بعد القبض على رئيسها ونائبه[102].

في ظل تصنيف السادات لمجموعة مراكز القوة كمجموعة موالية لموسكو، فقد قرر عقب التخلص منهم طرد المستشارين العسكريين السوفييت من مصر في عام 1972، والبالغ عددهم 15 ألف خبير وجندي سوفيتي[103]، وبدأ السادات في التوجه نحو واشنطن ضمن قناعته بأنَّ أوراق اللعبة بالمنطقة في يد الولايات المتحدة لا الاتحاد السوفيتي، وهو ما تطلب منه تغيير بنية الحكم تدريجيًّا من تبني النموذج الاشتراكي إلى تبني ديموقراطية شكلية وصفها السادات

[100] -هيكل، ص 100.

[101] - Sirrs, 120.

[102]- أحيل رئيس المباحث العامة اللواء حسن طلعت عبد الوهاب محمد، ونائبه اللواء محمد محمود زهدي للمعاش بقرار من رئيس الجمهورية في 31 مايو 1971، ونشرته الجريدة الرسمية في العدد 23 بتاريخ 10 يونيو 1971، ص264.

[103] - Sirrs, 124.

نفسه بأنَّها ديموقراطية لها أنياب أشرس من الديكتاتورية[104]. وهو ما استدعى لاحقًا منه السماح بتأسيس أحزاب سياسية، مما زاد من أهمية وزارة الداخلية في إدارة المشهد الداخلي وفق ما سيرد ذكره.

الاعتماد على الشرطة بدلًا من الجيش

شرع السادات عقب إطاحته بمراكز القوى في نقل السيطرة على الملف الداخلي من قبضة الجيش إلى وزارة الداخلية، وهو نهج سبق أن بدأ ناصر فيه بعد هزيمة 1967، ولكن بخطوات بطيئة مقارنة بالخطوات المتقدمة التي تبناها السادات. لقد عين السادات ضابط الشرطة ممدوح سالم وزيرًا للداخلية، وهو أول وزير للداخلية من خارج الجيش منذ الإطاحة بالحكم الملكي باستثناء ضابط الشرطة عبد العظيم فهمي الذي تولى منصب وزير الداخلية من 1962 إلى 1965، بينما في عهد الملك فاروق (1936-1952) تولى مدنيون منصب وزير الداخلية.

كما عين السادات ضابط الشرطة الأسبق فوزي عبد الحافظ سكرتيرًا شخصيًّا[105]. كذلك استبعد السادات ضباط الجيش ممن سبق لهم الخدمة بالمباحث العامة منذ الخمسينيات[106]. وأجرى السادات تعديلات في قانون الشرطة عام 1971 أصبح بمقتضاها من يتولى منصب وزير الداخلية ضابطًا من الشرطة. وبالتزامن مع التغييرات السابقة، أقال السادات قائد قوات الاحتياطي المركزي اللواء مهدي البنداري وعين بدلًا منه اللواء كمال خير الله، وحين تسلم الأخير قيادة القوات بلغ عددها 11ألف مجند و220 ضابطًا[107].

تحويل الأمن المركزي إلى إدارة بوزارة الداخلية

في ظل انشغال القوات المسلحة بإعادة بناء قدراتها العسكرية، والإعداد لتحرير سيناء، اعتبر السادات قوات الأمن المركزي بمثابة خط الدفاع الثاني عن الجبهة الداخلية، فاستعان بها في تأمين المدن المطلة على قناة السويس كقوة نجدة سريعة للأهداف الحيوية حال تعرضها للخطر، فضلًا عن تأمينها لمداخل القاهرة ضد أي محاولات إبرار جوي إسرائيلي.

عقب نجاح الجيش المصري في عبور قناة السويس خلال حرب أكتوبر 1973، وشروع

---

104 حديث السادات في 25 سبتمبر 1981، 8https://www.youtube.com/watch?v=oaAgrPwKDq

105 هيكل، خريف الغضب، 76.

106 - سيرس، ص120.

107- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص 3.

السادات في مفاوضات مباشرة مع الجانب الإسرائيلي برعاية أمريكية، تراجعت الحاجة للأمن المركزي في منطقة القناة، وأصدر السادات في عام 1974 القرار الجمهوري رقم 595 الذي نص على إنشاء (إدارة عامة بوزارة الداخلية تُسمى "الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي" تختص بحفظ الأمن من أي أخلال أو اضطراب، ومعاونة قوات الشرطة بمديريات الأمن، وتكون نواتها إدارة الاحتياط المركزي بوزارة الداخلية)[108]. وبمقتضى هذا القرار أصبحت الإدارة الجديدة تابعة لمساعد وزير الداخلية للأمن[109]. وجرى تعيين اللواء "محمد الحديدي" مديرًا للإدارة العامة للاحتياطي المركزي[110] .

ثم في عام 1976 صدر قرار جمهوري بترقية اللواء محمد الحديدي إلى رتبة مساعد وزير داخلية[111]، ليشغل بذلك قائد الاحتياطي المركزي منصب مساعد وزير للمرة الأولى، وهو أرفع منصب في وزارة الداخلية بعد منصب الوزير، وهو ما يشير إلى الأهمية التي صارت تشغلها قوات الاحتياطي المركزي ضمن الأجهزة الأمنية.

أحداث يناير 1977 كنقطة تحول

تلقت الأجيال الشابة في مصر عدة صدمات في عهد السادات، بداية من صدمة التخلي عن النهج الناصري ونبذ نهج الوحدة العربية، وصولًا إلى صدمة السلام مع إسرائيل، فضلًا عن تداعيات الانفتاح الاقتصادي الذي تبناه السادات بدلًا من النهج الاشتراكي في عهد عبد الناصر، وهو انفتاح اتسم بانتشار الفساد والمحسوبية[112] .

مع تردي الأوضاع الاقتصادية عقب سياسة الانفتاح الاقتصادي، لم تتحمل الجماهير إعلان الحكومة زيادة أسعار 25 سلعة أساسية بما فيها الخبز والسكر والوقود في يناير 1977 بنسب تتراوح من 20 إلى 30 % تجاوبًا مع مطالب صندوق النقد الدولي بتخفيض الدعم الحكومي المقدم للمواطنين[113]. فاندلعت خلال يومي 18 و19 يناير تظاهرات حاشدة وأعمال عنف في القاهرة والإسكندرية سرعان ما امتدت لتشمل تسع محافظات في أحداث مثّلت تحديًّا خطيرًا

[108]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 595 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 18، 2 مايو 1974، ص 258.
[109]- محمد الجوادي، دور قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص71.
[110]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 1323 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 35، 29 أغسطس 1974، ص 604.
[111]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 431 لسنة 1976، الجريدة الرسمية، العدد 23، 3 يونيو 1976، ص 435.
[112] - هيكل، 318-323.
[113] - هيكل، 185- 186.

دفع رئيس مباحث أمن الدولة آنذاك اللواء حسن أبو باشا للقول في مذكراته بإنَّه (لم يكن هناك شك في تلك اللحظات أنَّ الموقف يتطور في سرعة مذهلة ليأخذ شكل ثورة شعبية شاملة. وقد كانت المرة الأولى منذ ثورة يوليو التي تخرج فيها القوات المسلحة من ثكناتها لتعيد النظام إلى الشارع بعد أن عجزت قوات الأمن عن ملاحقة الأحداث وتداعياتها... وفُرض حظر التجوال في القاهرة)[114] .

لم يستجب الجيش لطلب نشر قواته في الشارع فورًا، فعندما طلب رئيس الوزراء ممدوح سالم من وزير الحربية الجمسي نشر الجيش في الشوارع، تحجج الجمسي بأنَّه حصل على وعد من السادات بعدم استخدام الجيش في أي عمليات ضد المواطنين، ورفض الاستجابة لطلب رئيس الوزراء، فاتصل السادات شخصيًّا بالجمسي وطلب منه إنزال الجيش للشوارع، وهو ما حدث، وفُرض حظر للتجوال مع تكليف الجيش بمسؤولية السيطرة على الموقف[115] .

اشترط الجمسي لتدخل الجيش إلغاء القرارات الحكومية بتخفيض الدعم وزيادة الأسعار، وبالفعل ألغى مجلس الوزراء قرارات زيادة الأسعار في يوم 19 يناير الذي شهد انتشار الجيش في الشوارع، لكن السادات لم يطمئن لانتشار الجيش، وخشي احتمال حدوث انقلاب ضده، فطلب من ضباط أمن الدولة رصد ومتابعة كل مركبة عسكرية وضابط في الشارع[116] .

أحداث يناير 1977 كانت الأكبر والأخطر من نوعها، وسقط فيها نحو 64 قتيلًا على الأقل بحسب مدير أمن الدولة حسن أبو باشا[117]. فيما أشار وزير الإعلام السابق محمد حسنين هيكل إلى مقتل 160 متظاهرًا، فضلًا عن إصابة 800 واعتقال 5 آلاف[118]. وقد أقر أبو باشا بأنَّه لم تكن هناك أي ترتيبات أمنية مسبقة معدة للتعامل مع احتجاجات بهذا الحجم، كما أنَّ النطاق الجغرافي للمظاهرات كان واسعًا بما يفوق قدرات قوات الأمن على التصدي لها، فضلًا عن وجود عجز في حجم قوات الأمن المركزي المخصصة لمواجهة أعمال الشغب[119].

---

[114]- حسن أبو باشا، ص20.
[115] - هيكل، ص188.
[116] عاصم جنيدي في "ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية"، عمرو هاشم ربيع، القاهرة: مركز الأهرام، 2011، 154.
[117] - أبو باشا، ص54.
[118] - هيكل، خريف الغضب، ص189.
[119] - أبو باشا، ص 51.

سعى السادات لتحميل عدد من وزرائه المسؤولية عن الأحداث، فأقال في فبراير 1977 وزير الداخلية السيد فهمي ووزيرة الشؤون الاجتماعية حكمت أبو زيد، وأعاد إسناد وزارة الداخلية إلى ممدوح سالم بجوار منصبه رئيسًا للوزراء، وعين نائبين جديدين لوزير الداخلية هما اللواء النبوي إسماعيل لشؤون الأمن واللواء كمال خير الله لشؤون الشرطة[120]، وقال السادات بعد هدوء الأوضاع في اجتماع مع قادة الأجهزة الأمنية (لن أسمح بتكرار ما حدث أبدًا، ويجب الضرب في المليان مع أول بادرة لأعمال شغب مماثلة)[121]. كما أجرى تعديلات قانونية قضت بالسجن المؤبد لكل من يشارك أو يخطط لأعمال تجمهر تؤدي إلى إثارة الجماهير، والسجن المؤبد للعمال الذين يضربون عن العمل[122].

أطلق السادات على احتجاجات يناير 1977 اسم "انتفاضة الحرامية". وكأحد الدروس المستفادة من تلك الأحداث قرر السادات تشكيل حزب سياسي جديد للتواصل مع الجماهير ولتمرير قرارات الحكومة، وسماه الحزب الوطني تيمنًا بحزب مصطفى كامل الذي ناضل ضد الاحتلال الإنجليزي لمصر، كما عمل السادات على زيادة حجم وتسليح قوات الأمن المركزي بما يكفل عدم الاضطرار للاستعانة بالجيش مجددًا في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. وفي نفس العام قُسِّمَت مصر إلى خمس مناطق جغرافية يرأس كل منها مساعد وزير داخلية بحيث تضم كل منطقة عددًا من مديريات الأمن[123]، كما وضعت وزارة الداخلية "الخُطة 100" الخاصة بحماية النظام في حالة اندلاع ثورة شعبية أخرى، وهي خُطة ظلت معتمدة حتى عام 2011 [124]، لكنها فشلت آنذاك في حماية نظام مبارك وفق ما سيرد ذكره.

عقب انقشاع أحداث يناير طلب السادات من نائب وزير الداخلية المعين حديثًا في فبراير 1977 وقائد الاحتياطي المركزي السابق اللواء كمال خير الله إعادة تشكيل قوات الاحتياطي المركزي بما يكفل قدرتها على مواجهة التظاهرات الشعبية. فاعتمد اللواء كمال خير الله خُطة تهدف لتوسيع نطاق انتشار قوات الاحتياطي المركزي خارج القاهرة والإسكندرية ومنطقة القناة عبر تأسيس منطقة أسيوط للأمن المركزي ومركزها مدينة أسيوط، ومنطقة وسط الدلتا

[120]- السابق، 56
[121] - أبو باشا، ص 57.
[122]- هيكل، خريف الغضب، 192.
[123]- محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص593.
[124]- عاصم جنيدي في "ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية"، عمرو هاشم ربيع، القاهرة: مركز الأهرام، 2011، 154.

للأمن المركزي ومركزها مدينة طنطا[125]، بحيث يبلغ إجمالي أعداد الأمن المركزي 30 ألف مجند دون زيادة العدد عن هذا الحجم تحت أي ظرف كي يسهل تدريبها والسيطرة عليها[126].

ولكن في ديسمبر عام 1977 نُقل اللواء خير الله ليشغل منصب محافظ أسوان، وازداد عدد قوات الاحتياطي المركزي إلى 110 ألف مجند في زيادة غير مسبوقة جعلت الأمن المركزي يتحول إلى جيش تسيطر عليه وزارة الداخلية، وهو ما انعكس على تخصيص موارد كبيرة تثقل كاهل البلاد، وتشمل تأسيس بنية تحتية ضخمة تتضمن معسكرات ولوجستيات وعمليات إعاشة وتسليح وتدريب.

تقويض نفوذ الجيش لصالح وزارة الداخلية

بالتزامن مع زيادة صلاحيات وزارة الداخلية والاعتماد على الأمن المركزي، عمل السادات على التخلص تدريجيًّا من قيادات القوات المسلحة التي قادت الجيش في حرب أكتوبر، وذلك بهدف منع ظهور قيادات عسكرية تحظى بشعبية داخل الجيش أو بين المواطنين مما يهدد أمنه كرئيس للدولة، فنقل أولًا رئيس أركان القوات المسلحة الفريق سعد الشاذلي ديسمبر 1973 للعمل سفيرًا في لندن ثم البرتغال، ثم في 5 أكتوبر 1978، أي بعد أسبوعين من توقيع اتفاق كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية أمريكية، قرر السادات إجراء تغيير في قيادة الدولة شمل إقالة رئيس الوزراء ورئيس مجلس الشعب ووزير الدفاع ورئيس أركان القوات المسلحة، مع تغيير اسم وزارة الحربية إلى وزارة الدفاع[127]. ثم أصدر السادات في مايو 1979 قرارًا رئاسيًّا باعتبار رئيس هيئة عمليات القوات المسلحة وقادة الأفرع الرئيسية بالقوات المسلحة ممن شاركوا في حرب أكتوبر ضباطًا في القوات المسلحة مدى الحياة دون أن يشغلوا مناصب عسكرية في الهيكل التنظيمي للقوات المسلحة"[128]، وهو ما يعني عدم السماح لهم بالمشاركة في الحياة السياسية، ومنعهم من تحويل نجاحاتهم العسكرية إلى إنجازات سياسية شخصية.

بالتزامن مع ما سبق، خفّض السادات عدد الضباط في مجلس الوزراء من 11 وزيرًا يمثلون 33.3% في عام 1970 إلى ثلاثة ضباط فقط يمثلون 9.1% من المجلس في عام 1977.

---

[125]- المصدر السابق.
[126]- ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986، ص3.
[127] - محمد الجمسي، حرب أكتوبر 1973، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998)، ص8.
[128]- المصدر السابق، ص575.

وفيما كان 9% من سفراء مصر في عهد ناصر ضباطًا من الجيش، فقد أزاحهم السادات بشكل كامل من السلك الدبلوماسي، وبينما شغل 22 ضابط جيش منصب المحافظ في عام 1964 فقد انخفض العدد إلى خمسة ضباط فقط في عام 1980[129]، كما حرص السادات على تعيين محافظين من ضباط الشرطة.

وَفق مخطط الرئيس السادات فقد أقصى الجيش عن مركز الصدارة في المشهد السياسي لصالح وزارة الداخلية، والتي اكتسبت العديد من امتيازاته، حتى أنَّ السادات عين ضابط الشرطة ووزير الداخلية ممدوح سالم في عام 1976 في منصب رئيس الوزراء ليصبح أول ضابط شرطة يتولى هذا المنصب في مصر خلال القرن العشرين.

وفي ظل تزايد نفوذ وزارة الداخلية ازداد الاعتماد على قوات الأمن المركزي في تنفيذ المهام الموكلة للوزارة. وأصبحت مباحث أمن الدولة تلعب دور عيون وآذان النظام الحاكم في حين لعب الأمن المركزي دور الذراع العسكري لمباحث أمن الدولة، ولوزارة الداخلية بشكل عام.

اتفاقية كامب ديفيد وتطوير تسليح الأمن المركزي

أجرت مصر وإسرائيل مباحثات سلام برعاية أمريكية في مدينة كامب ديفيد بولاية كولورادو الأمريكية في عام 1978، ثم وقعا على اتفاق سلام بين الجانبين في عام 1979، وتضمن الاتفاق إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، وانسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات، وإنشاء منطقة منزوعة السلاح بطول الحدود بين مصر وإسرائيل، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بالقوة في العلاقات بينهما، وتبادل السفراء والتجارة والعلاقات الثقافية بين البلدين، وضمان عبور السفن الإسرائيلية قناة السويس، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات مائية دولية. لقد نص اتفاق السلام على أن تتولى الشرطة المدنية المصرية المسلحة بأسلحة خفيفة أداء المهام العادية للشرطة داخل المنطقة "ج" الممتدة من مدينة رفح إلى مدينة طابا على طول الحدود المصرية مع كل من قطاع غزة وإسرائيل، مع السماح لقوات الشرطة المصرية باستخدام طائرات هليكوبتر غير مسلحة في أداء مهامها فضلًا عن السماح بتسليح الشرطة المصرية بزوارق خفيفة التسليح

[129] Springborg, 95-96.

لتأمين المياه الإقليمية المصرية في المنطقة "ج"، مع التعهد بعدم نشر أي قوات عسكرية مصرية في تلك المنطقة إلا بتفاهمات خاصة بين البلدين[130].

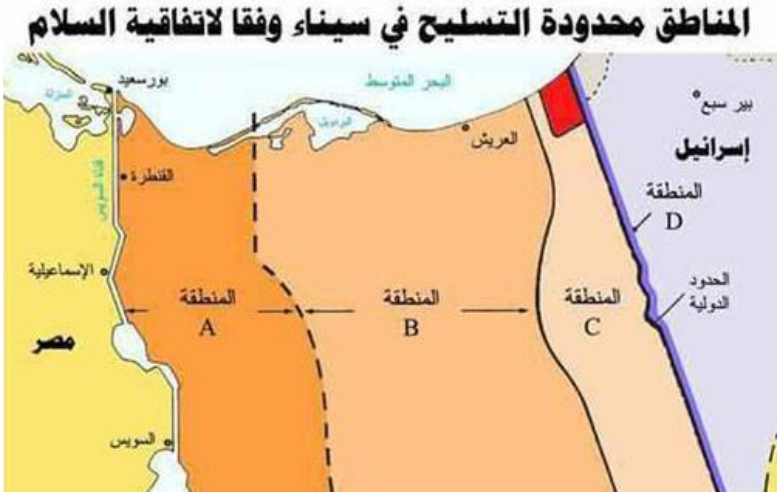

في ظل البيئة الصحراوية التي تتسم بها المنطقة الحدودية بين مصر وفلسطين المحتلة، والبالغ طولها 277 كيلومترًا، فلم توجد قوات شرطية مصرية مناسبة للانتشار في تلك المنطقة سوى قوات الأمن المركزي، وبالتالي ازدادت أهمية الأمن المركزي السياسية والأمنية عبر تكليفه بمَهمة تأمين الحدود المصرية مع النقب وقطاع غزة، وجرى تسليح الأمن المركزي لأول مرة بأسلحة ثقيلة تشمل آليات مدرعة ومروحيات صغيرة[131]، بدلًا من تسليحه السابق بالبنادق الآلية والهراوات فقط.

صدام الأمن المركزي مع الجماعات الإسلامية

ازدادت نزعة التدين لدى الشباب المصري عقب تراجع المشروع القومي الناصري إثر هزيمة 1967 ثم موت جمال عبد الناصر عام 1970. ومع توجه السادات نحو واشنطن بدلًا من موسكو، بدأ ينزعج من نفوذ التيارات اليسارية والناصرية التي قاد عناصرها تظاهرات مناهضة له في عامي 1971 و1972 بحُجة المطالبة بشن حرب لإعادة تحرير سيناء.

في تلك الأجواء نشأت حركة اجتماعية ذات توجهات دينية في الوسط الطلابي الجامعي عام 1971. واشتهرت تلك الحركة الطلابية باسم الجماعة الإسلامية التي سرعان ما شاركت في انتخابات اتحاد الطلبة عام 1977 لتفوز بأغلبية مقاعد اتحاد الطلبة في 8 جامعات حكومية من

[130] - محمود فوزي، أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، (القاهرة: نجدي للنشر والتوزيع، 1991)، ص 154-189.
[131]- مقابلة مع اللواء عبد المنعم حسين في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجلاليب، الوفد، 6 مارس 1986، ص6.

أصل 12 جامعة كانت قائمة آنذاك، وحصلت على أقل من النصف في الجامعات الأربع الباقية[132]. ويشير صلاح هاشم أحد رموز تلك الحركة الطلابية إلى أنَّ نظام السادات سمح لهم بالعمل دون تضييق كي يوجد معادلة توازن مع خصومه من الناصريين واليساريين[133].

ولكن توترت علاقة الجماعة الإسلامية بنظام السادات عقب زيارته للكنيست الإسرائيلي عام 1977 ثم عقده لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، وقد حدث أول صدام عنيف بين الطرفين عقب تنظيم الجماعة الإسلامية في عام 1979 مؤتمرًا حاشدًا حضره قرابة 30 ألف شخص في مدينة أسيوط تنديدًا باستقبال السادات لشاه إيران في مصر، وعقب انتهاء المؤتمر انطلقت مسيرة ردد المشاركون فيها هتافات من قبيل (يا سادات يا جبان يا عميل الأمريكان)، فتصدت لها الشرطة وقتلت عضو الجماعة عنتر كمال، وهو أول قتيل للجماعة الإسلامية على يد الشرطة[134]. ثم بدأ التضييق الحكومي على أنشطة الجماعة الإسلامية، فحُلَّ اتحاد الطلبة عام 1979، وأُلغيت اللائحة الانتخابية الطلابية، واعْتُقِل بعض قادة الطلبة مثل أبو العلا ماضي الذي يروي أنَّه (في السجن دارت مناقشات بين معتقلي الجماعة الإسلامية حول مقترحَيْن أحدهما بتأسيس تنظيم مستقل له جناح عسكري، والآخر يقترح الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين كتنظيم سلمي له تاريخ)[135].

اقتنع عدد من طلبة الجماعة الإسلامية في صعيد مصر بخيار العمل المسلح ضد السلطة، واندمجوا مع تنظيم سري عسكري يقوده محمد عبد السلام فرج في عام 1980، وقامت نظريتهم للتغيير على تدبير انقلاب عسكري تصحبه تحركات شعبية مؤيدة له[136].

مع تزايد وتيرة المعارضة السياسة للسادات بسبب سياساته الداخلية التي اتسمت بالفساد، وسياساته الخارجية المتقاربة مع إسرائيل، تصاعدت في المقابل إجراءات السادات القمعية، وطرح وزير الداخلية النبوي إسماعيل في اجتماع مع قيادات وزارة الداخلية اعتقال عدد يتراوح من 5 إلى 15 ألف من المعارضين بمختلف توجهاتهم، لكن في ظل تخوفات جهاز

---

[132] - أبو العلا ماضي، جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص16.
[133] - أحمد مولانا، الجماعة الإسلامية: استراتيجيات متعارضة، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018)، ص3.
[134]" - عنتر والشاه"، مجلة المرابطون، العدد (22- 23)، إبريل ومايو 1992، ص27.
[135] - أبو العلا ماضي، ص19.
[136] - مختار نوح، موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة، ط1 (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2014) ، ص498.

أمن الدولة من تداعيات تلك الاعتقالات الموسعة قرر وزير الداخلية النبوي بعد أخذ موافقة السادات تقليل حجم الاعتقالات لتشمل في سبتمبر 1981 عدد 1536 شخصًا[137]. وقد نفذ الأمن المركزي تلك الاعتقالات تحت إشراف مباحث أمن الدولة.

بالتزامن مع الاعتقالات ازدادت سخونة المشهد مع إلقاء السادات لخطاب أمام مجلس النواب قائلا فيه "لن أرحم بعد الآن"، ووصلت الأحداث ذروتها باغتيال السادات في عام 1981 أثناء عرض عسكري للاحتفال بذكرى حرب أكتوبر على يد عسكريين من عناصر تنظيم الجهاد، كما حاولت مجموعات أخرى من التنظيم السيطرة على مدينة أسيوط يوم 8 أكتوبر، والتي تُعدُّ عاصمة جنوب مصر، وذلك بهدف الزحف منها على القاهرة، فهاجموا أقسام الشرطة ومعسكرات الأمن المركزي بأسيوط، ولكن انتهت الاشتباكات بمقتل 106 من عناصر الأمن و 7 من المهاجمين، وتم احتواء الأحداث بعد وصول تعزيزات من الجيش والشرطة. وبذلك انتهى عهد السادات (1970-1981) لتبدأ مصر حِقبة جديدة بقيادة حسني مبارك استمرت 30 سنة (1981-2011).

تجنيد أفراد الأمن المركزي في عهد السادات

تلاعب قانون هيئة الشرطة رقم 109 لعام 1971 بالألفاظ؛ حيث عرَّف هيئة الشرطة في المادة الأولى منه على أنَّها (هيئة مدنية نظامية) بالرغم من حصول عناصرها على رتب عسكرية، وتسليح بعض مكوناتها بأسلحة ثقيلة تشمل مدرعات ومصفحات، ووجود عناصرها سواء من الأمن المركزي أو قوات الأمن داخل ثكنات. وقد أُستخدمت كلمة "نظامية" لتبرير عسكرة الشرطة باعتبار أنَّ تجنيد الشباب في الشرطة يندرج ضمن الخدمة الوطنية ذات الطابع النظامي لا العسكري[138] .

واقعيًّا، يُجند عناصر الشرطة من المواطنين المطلوبين للخدمة العسكرية وَفقًا لأحكام القانون رقم 127 لسنة 1980 الخاص بالخدمة العسكرية والوطنية. وبمقتضى هذا القانون يُستثنى من الخدمة بالشرطة كلا من:

---

[137]- فؤاد علام، الإخوان وأنا، (القاهرة: أخبار اليوم، 1996)، ص (269-271).

[138]- انظر: تقرير هيئة مفوضي الدولة، بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل الأمن المركزي، سبتمبر 2014، ص6.

- خريجي كليات الجامعات والمعاهد العليا في مصر أو ما يعادلها في الخارج.
- الحاصلين على شهادة متوسطة أو أي شهادات أخرى معادلة لها من الخارج.
- حفظة القران الكريم بتمامه من غير حملة المؤهلات[139].

ووَفقًا للمعايير السابقة يُجند في الشرطة الأفراد الأكثر أمية حيث يكونون أكثر تقبلًا لتنفيذ الأوامر دون نقاش، وأقل وعيًا بحقوق الإنسان والسياقات السياسية للأحداث. ولذا يندر وجود مجندين بالشرطة من القاهرة أو عواصم المحافظات في ظل ارتفاع معدلات التعليم بتلك الأماكن. وعادة ما يُنتقى للتجنيد بالأمن المركزي الأشخاص الذين فشلوا في اجتياز امتحانات القبول في صفوف القوات المسلحة، ممن يطلق عليهم "فرز رابع"[140]؛ نظرًا لضعف مهاراتهم وقدراتهم الذهنية.

الخلاصة

سعى الرئيس السادات في بداية عهده إلى التخلص من مراكز القوى، وتقليص دور الجيش في الشؤون السياسية والداخلية، وهو ما نفذه عبر تعزيز نفوذ الشرطة، فعين ضابط الشرطة ممدوح سالم وزيرًا للداخلية ثم رئيسًا للوزراء. كما عين كافة رؤساء الوزراء في عهده من المدنيين بخلاف عبد الناصر الذي عين جل رؤساء وزرائه من ضباط الجيش.

أدت استعانة السادات بالجيش لقمع الاحتجاجات الشعبية في يناير 1977 إلى شروعه في التوسع بعسكرة الشرطة بهدف الاستغناء عن طلب دعم الجيش في مواجهة أي احتجاجات شعبية مستقبلية، وذلك لتلافي عودة نفوذ الجيش إلى الملفات الداخلية. وبالتالي ازداد حجم الأمن المركزي حتى وصل في نهاية عهد السادات إلى 110 ألف ضابط وجندي بعد أن كان يبلغ حجمه 11200 ضابط وجندي فقط في بداية عهده عام 1971.

إنَّ حديث مدير مباحث أمن الدولة أبو باشا عن انتشار الجيش في الشوارع للمرة الأولى منذ عام 1952 رغم وجود حوادث سابقة تدخل بها الجيش لقمع احتجاجات مدنية، يقصد به أنَّها المرة الأولى التي ينتشر فيها الجيش في شوارع مصر بشكل عام، حيث قام سابقًا بمهام محددة مثل فض اعتصام عمال مصنع كفر الدوار عام 1952، وفض اعتصام طلبة جامعة

[139]- تقرير هيئة مفوضي الدولة، ص4

[140]- محمد فتحي عبد العال، جنود الأمن المركزي... خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

الإسكندرية في نوفمبر 1968.

لقد عززت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل دور الأمن المركزي، حيث أصبح مسؤولًا عن تأمين الحدود المصرية الإسرائيلية التي حُظر وجود الجيش المصري فيها، وهو ما أدى إلى تطوير تسليح الأمن المركزي ليشمل آليات مدرعة ومروحيات صغيرة بدلًا من تسليحه السابق بالبنادق الآلية والهراوات.

أدت اعتقالات سبتمبر 1981 بواسطة الأمن المركزي إلى تأزم المشهد السياسي، ودفعت عناصر تنظيم الجهاد إلى اغتيال الرئيس السادات خلال احتفالات ذكرى حرب 6 أكتوبر، كما حاولوا السيطرة على مدينة أسيوط، ولكن تمكن الأمن المركزي رفقة تعزيزات من الجيش من استعادة السيطرة على المدينة، وانتهت بذلك فترة حكم السادات التي تحول خلالها الأمن المركزي من جهاز ناشئ إلى أحد أبرز أجهزة وزارة الداخلية التي يعتمد عليها النظام الحاكم في مواجهة الاضطرابات الداخلية وتنفيذ عمليات اعتقال المعارضين السياسيين فضلًا عن تأمين الحدود مع إسرائيل.

الفصل الرابع: عهد مبارك "صعود وانهيار الأمن المركزي"

اختار السادات في عام 1975 حسني مبارك قائد القوات الجوية نائبًا له، مع معرفته بأنَّ سلاح الجو أحد أقل فروع القوات المسلحة قدرة على تنفيذ انقلاب عسكري. وعقب اغتيال السادات تولى حسني مبارك منصب الرئيس دون إجراء انتخابات، وظل في الحكم لمدة 30 سنة (1981-2011)، حيث حكم فترة أطول من فترة حكم ناصر والسادات مجتمعين.

سعى مبارك في بداية عهده لإزالة حالة الاحتقان السياسي التي اتسمت بها الفترة الأخيرة من عهد السادات، فـأفرج عن السياسيين السابق اعتقالهم في سبتمبر 1981، واستقبل وفدًا منهم في القصر الجمهوري، ولاحقًا أجرى انتخابات نيابية في عام 1984 سمح خلالها للمرة الأولى لأحزاب المعارضة ومرشحي جماعة الإخوان المسلمين بالفوز ببضع عشرات من المقاعد، وهو ما دفعه إلى زيادة نفوذ وزارة الداخلية لضبط المشهد الداخلي، وبالتالي برز دور الأمن المركزي في تأمين تنظيم الانتخابات. لكن في عام 1986 نفذ الأمن المركزي تمردًا واسعًا تطلب تدخل الجيش لقمعه.

وقد برزت في عهد مبارك ظاهرة الجماعات الإسلامية المسلحة، حيث تولى الأمن المركزي مهمة التصدي الميداني لها تحت إشراف مباحث أمن الدولة، مثلما حدث ضد الجماعة الإسلامية في القاهرة والصعيد، وضد تنظيم التوحيد والجهاد في سيناء. لكن الأمن المركزي فشل في التصدي للاحتجاجات التي حدثت في يناير 2011، وانهارت قواته مما أدى إلى زيادة الضغوط على مبارك ودفعه للتنحي عن منصبه.

تعزيز أمن الرئيس وإعادة هيكلة الأمن المركزي

احتل الأمن الشخصي لمبارك مقدمة أولويات أجهزة الأمن، وأصبحت الجماعات الإسلامية التي اغتالت السادات هي العدو الأول لنظام الحكم الجديد. فأعيد هيكلة جهاز مباحث أمن الدولة ليركز نشاطه على مكافحة الإسلاميين[141]. ورغم نجاح قوات الأمن المركزي والجيش في إحباط محاولة تنظيم الجهاد للسيطرة على مدينة أسيوط، فإنَّ الأحداث مثَّلت فشلًا ذريعًا

[141] - فؤاد علام، الإخوان وأنا، ط1. (القاهرة، أخبار اليوم)، ص287.

لأجهزة الأمن في اكتشاف التنظيم أو تفكيكه مبكرًا، وأعقب ذلك إجراء تغيرات في قيادات أجهزة الأمن شملت الإطاحة بوزير الداخلية النبوي إسماعيل ورئيس مباحث أمن الدولة وقائد الأمن المركزي.

وضمن مخطط إعادة هيكلة أجهزة الأمن، أجرى مبارك عدة تغييرات في الهيكل التنظيمي للأمن المركزي الذي سيتولى مهام مواجهة الجماعات الإسلامية في أنحاء مصر. فأصدر مبارك في عام 1984 قرارًا ينص على تعديل اسم "الإدارة العامة لقوات الاحتياطي المركزي" ليصبح "الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي". كما تضمن القرار إنشاء 5 إدارات عامة بالأمن المركزي في القاهرة والإسكندرية والجيزة والدلتا فضلًا عن الإدارة العامة للعمليات الخاصة للأمن المركزي[142]. وفي عام 1985 صدر قرار رئاسي جديد بإنشاء إدارتين عامتين جديدتين، في منطقة قناة السويس وسيناء، والوجه القبلي[143]. وبذلك غطت الإدارات العامة للأمن المركزي أرجاء مصر بما يكفل للنظام مواجهة أي أخطار تهدده أو تهدد الوضع الأمني للبلاد، وأصبح الأمن المركزي هو الخط الدفاع الأول عن النظام الحاكم ضد الجماعات الإسلامية المسلحة وكذلك ضد الاحتجاجات الشعبية.

مع هذا التوسع الجغرافي غير المسبوق صدر قرار من وزير الداخلية في عام 1985 يحدد مهام قوات الأمن المركزي، وينظم اختصاصاته، ونص على أنَّ (قوات الأمن المركزي هي أحد القطاعات الرئيسية بوزارة الداخلية، ويرأسها ضابط برتبة مساعد أول وزير/ مساعد وزير، وتتكون من قوات نظامية -غير عسكرية- مُشكَّلة من كتائب وسرايا موزعة على مناطق جغرافية، وتتحرك لمواجهة أعمال الشغب أو أي أعمال تخل بأمن واستقرار الجبهة الداخلية، وتساعد قوات الأمن بالمديريات في أداء مهامها كلما اقتضت الضرورة ذلك)[144] .

في ظل التحديد القانوني لصلاحيات ومهام الأمن المركزي، لا بُدَّ من التطرق إلى نقطة تتعلق بعدم تفريق العديد من الباحثين بين الأمن المركزي وقوات الأمن، وهو ما يؤدي إلى حالة من الاستدلالات الدائرية منتشرة في الكتابات التي تتناول الشأن المصري، وقد وقع في ذلك الخطأ

[142]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 10 لسنة 1984، الجريدة الرسمية، العدد 3، 19 يناير 1984، ص 108.
[143]- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 331 لسنة 1985، الجريدة الرسمية، العدد 34، 22 أغسطس 1985، ص 1592.
[144]- تقرير هيئة مفوضي الدولة بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل جهاز الأمن المركزي، سبتمبر 2014، ص 5.

على سبيل المثال كل من: حازم قنديل الذي ذكر أنَّ عدد قوات الأمن المركزي يبلغ 450 ألف جندي[145]، وعمر عاشور الذي قال إنَّ عدد عناصر الأمن المركزي يتجاوز 300 ألف فرد[146]، وألكسندرا كيموفا التي قالت إنَّ عدد أفراد الأمن المركزي يبلغ 325 ألف فرد [147]، وذلك اعتمادًا منها على الرقم الوارد في تقرير التوزان العسكري الذي يصدره سنويًّا مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بلندن[148] .ولكن عند التدقيق نجد أنَّ الأرقام السابقة تقع في خطأ جوهري؛ حيث تجمع بين أعداد جنود الأمن المركزي وجنود قوات الأمن في وزارة الداخلية، مما يدفعهم للقول بإنَّ حجم الأمن المركزي يقترب من حجم الجيش المصري البالغ عدده 438500 فرد في الخدمة[149].

وعند فحص الحجم الحقيقي للأمن المركزي خلال عهد مبارك، نجده دون 120 ألف جندي، فبحلول عام 1986 الذي شهد تمردًا من مجندي قوات الأمن والأمن المركزي، بلغ عدد جنود الأمن المركزي 106 ألف مجند فيما بلغ عدد جنود قوات الأمن 176 ألف مجند حسب وزير الداخلية اللواء زكي بدر[150]. وفي عام 2011 أكد مساعد أول وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن اللواء حسن عبد الحميد أنَّ تعداد عناصر الأمن المركزي يقترب من 120 ألف عنصر فقط[151]. تلك الأعداد الضئيلة لقوات الأمن المركزي مقارنة بقوات الجيش فضلًا عن فارق التسليح بينها تدحض فرضية أنَّ دور الأمن المركزي هو التصدي للجيش في حال تنفيذه لانقلاب عسكري.

الفوارق بين الأمن المركزي وقوات الأمن

توجد فوارق مهمة وتداخلات بين الأمن المركزي وقوات الأمن لا بُدَّ من فَهمها لاستيعاب اختصاص كل منهما، وأدوارهما ضمن المنظومة الأمنية المصرية. فقوات الأمن هي الامتداد

[145]- Kandil, 234.
[146] Omar Ashour, *From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt*, (Doha:Brookings, 2012), 7.
[147]- Alexandra Kuimova, *Understanding Egyptian Military Expenditure*, (Stockholm: SIPRI, October,2020), 9-12.
[148] - *The military balance 2023*, (UK: The international institute for strategic studies, 2023), 325
[149] The military balance- The annual assessment of global military capabilities and defence economics, The international institute for strategic studies, 2020, P)348(
[150]- إعادة النظر في مواقع معسكرات قوات الأمن لنقلها خارج المدن، الأهرام، 4 مارس 1986، ص (1، 6).
[151]- جنود الأمن المركزي... خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

التاريخي لقوة الخفر التي تأسست في عام 1928 على يد الإنجليز مثلما سبق ذكره، ثم تحول اسمها إلى قوات بلوكات النظام في عام 1936، ثم أصبحت تُعرف باسم قوات الأمن في عهد عبد الناصر، وهي قوات مكلفة بحسب القانون بمهام تأمين عمليات نقل المتهمين السياسيين والجنائيين، وتأمين المنشآت المهمة وأقسام الشرطة والسجون، وتأمين المباريات الرياضية والتجمعات الصغيرة[152]. ومثلما توجد ثكنات للأمن المركزي، فلقوات الأمن ثكنات منفصلة.

وبينما يشرف مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي على قطاع الأمن المركزي، يشرف مساعد وزير الداخلية للأمن العام على مديري الأمن في المحافظات عدا محافظة القاهرة التي يكون مدير أمنها بدرجة مساعد أول لوزير الداخلية[153]. ثم يشرف مدير الأمن في كل محافظة على "قوات الأمن الموجودة بها"[154]، حيث يكون مختصًا بإصدار الأوامر لجميع القوات الموجودة بنطاق إشرافه بما فيها تشكيلات الأمن المركزي[155]. أي أنَّ قوات الأمن المركزي في كل محافظة تخضع لإشراف مدير الأمن، والذي يتبع بدوره مساعد الوزير للأمن العام فضلًا عن تبعيتها لقيادتها الأمن المركزي في نوع من التداخل تتسم به هياكل معظم المؤسسات الحكومية المصرية. وتنبع تلك التجزئة من الفلسفة الأمنية التي تقوم على تجزئة أجهزة الأمن، بحيث تتنافس فيما بينها على إثبات الولاء وتنفيذ الأوامر.

تمرد قوات الأمن المركزي في عام 1986

عانت مصر بحلول عام 1986 أزمة في سداد مديونياتها التي بلغت 25 مليار دولار[156]، مما دفع الرئيس مبارك إلى القيام بأربع زيارات إلى ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا لطلب وساطتهم لدى البنك الدولي والولايات المتحدة من أجل إعادة جدولة الديون المصرية،[157]. وفي تلك الآونة بلغ سعر الدولار 70 قرشًا[158]، وفي ديسمبر عام 1985 جرى تخفيض الرواتب الشهرية المتدنية لمجندي الشرطة البالغة 6 جنيهات بمقدار 80 قرشًا على مدى خمسة

[152]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء فؤاد توفيق، مدير الإدارة العامة لقوات أمن القاهرة، ص 867.
[153]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عبد الحميد، مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن، ص846.
[154]- المصدر السابق.
[155]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء شريف جلال مدير الإدارة المركزية للتنظيمات السياسية بأمن الدولة، ص859.
[156]- 25 مليار دولار حجم ديون مصر الخارجية، الأهرام، 24 فبراير 1986.
[157]- التقرير الاستراتيجي العربي 1986. ط1 (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987)، ص363.
[158]- رئيس الوزراء يؤكد: سعر الدولار 70 قرشًا عند احتساب الضرائب الجمركية على الواردات، الأهرام، 25 فبراير 1986، ص1.

شهور بحُجة المساهمة في سداد ديون مصر[159] .

اندلعت شرارة التمرد في 24 فبراير 1986 إثر ورود خطاب من إدارة التجنيد بوزارة الداخلية إلى معسكر فرق أمن الجيزة يطلب من إدارة فبراير المعسكر إرجاء إرسال ملفات الأشخاص المقرر تجنيدهم سنة زائدة إلى حين صدور تعليمات أخرى، وذلك لتطبيق المادة 34 من قانون الخدمة العسكرية والوطنية لسنة 1980، التي تقضي بزيادة فترة التجنيد سنة واحدة لتصبح أربع سنوات، وهو ما أثار غضب الجنود. وفي اليوم التالي أعيدت الصور والبطاقات الشخصية الخاصة بجنود المعسكر المفترض نهاية خدمتهم لحين البت في أمرهم، وهو ما فسره الجنود بأنَّه يعني عدم تسريحهم من الخدمة في الموعد المقرر بتاريخ 1 يوليو 1986، ومد فترة خدمتهم لمدة سنة رابعة.

وفي ظل إطلالة معسكر فرق أمن الجيزة بالهرم على فندق الجولي فيل، ومشاهدة الجنود للسياح والأثرياء وهم يتنزهون في مسابح وحدائق الفندق، بينما يعانون هم داخل معسكرهم سوء المعاملة وانخفاض الرواتب، بدأ أفراد المعسكر مساء يوم 25 فبراير بالتمرد وإحراق ثكناتهم ثم خرجوا إلى الشوارع المحيطة ليحرقوا ويدمروا 9 فنادق، و42 كازينو وملهىً ليليًّا[160]. وفي ذات الليلة تمرد أفراد معسكر آخر لقوات الأمن على طريق الفيوم عقب سماعهم بالتطورات في معسكر الهرم، كما تمرد أفراد معسكر العمليات الخاصة بالأمن المركزي بطريق مصر إسكندرية الصحراوي، وخرجوا إلى محيط المعسكر ليغلقوا الطرق.

في بداية الأحداث توجه وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي إلى معسكر الهرم لتهدئة الأجواء لكنه جوبه بثورة من الجنود الذين احتجزوه واشتكوا من سوء التغذية وإيداعهم السجن العسكري لأدنى خطأ، وإجبارهم على التبرع بالدم فضلًا عن القيام بمهام منزلية خدمةً للضباط، وفي ختام الزيارة تعرض الوزير للضرب، ومع انتشار التمرد طلب الوزير نزول القوات المسلحة للسيطرة على الوضع، وذلك بسبب الخوف من إرسال وحدات أخرى من الأمن المركزي لقمع التمرد حيث يمكن أن تنضم للمتمردين، فضلًا عن ضعف تسليح بقية

[159]- وحيد رأفت، فرق الأمن المركزي هل تبقى أم تحل؟، الوفد، 6 مارس 1986 ص7.

[160]- نص بيان النائب العام عن أحداث الشغب، الأهرام، 4 إبريل 1986، ص (3، 4) & ووزير الداخلية ونائباه يكشفون في حديث خاص للأهرام الحقائق الكاملة، الأهرام، 4 مارس 1986، ص3. & استقرار الموقف الأمني وحصر خسائر الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص1.

أجهزة الشرطة مقارنة بالأمن المركزي[161].

في صباح يوم 26 فبراير تواصل أفراد قوات الأمن والأمن المركزي عبر اللاسلكي مع رفاقهم في العديد من المعسكرات الأخرى، فاندلعت تمردات بمعسكرات الأمن المركزي في أسيوط، ومعسكر الأمن المركزي المختص بتأمين مطار القاهرة، فضلًا عن معسكر الأمن المركزي بطُره الذي هاجم 5 آلاف من عناصره منطقة سجون طُره، وتمكنوا من تهريب 1273 سجينًا[162] .

وفي مواجهة تلك التطورات تحركت وحدات الحرس الجمهوري لحماية المنشآت المهمة بالعاصمة، كما حرك الجيش يوم 26 فبراير وحدات من قوات الصاعقة والمدرعات إلى العاصمة، وفرض حظرًا للتجول بالقاهرة والمناطق الحضرية من الجيزة والقليوبية، وسعى الجيش للسيطرة على معسكرات الأمن المركزي المتمردة حيث جرت اشتباكات عنيفة تخللها استخدام مروحيات[163]، وانتهت الاشتباكات يوم 27 فبراير. وأعلن نائب وزير الداخلية اللواء فارق الحيني المحصلة الرسمية لضحايا الأحداث حيث بلغت 107 قتلى من بينهم ضابطي شرطة، وضابط جيش، فضلًا عن 719 جريحًا من بينهم 22 ضابط شرطة، و653 جنديًّا[164].

أعقب انتهاء التمرد استقالة وزير الداخلية اللواء أحمد رشدي، وتعيين اللواء زكي بدر بدلًا منه، وإجراء حركة تغييرات موسعة في وزارة الداخلية شملت تغيير مساعدي وزير الداخلية للأمن المركزي ولقوات الأمن. وأعلن وزير الداخلية الجديد أنَّ مباركًا طلب منه إعادة النظر في مواقع معسكرات الأمن المركزي وقوات الأمن، كما أعلن الشروع في خُطة لدراسة المشكلات الإنسانية والأسرية التي تواجه المجندين لحلها مع التشديد على حصول المجندين على إجازاتهم في المواعيد المقررة، وتحسين تغذيتهم وأوضاع معيشتهم، وكشف الوزير أنَّ

---

[161] - Kandil, 216.

[162]- انظر:
-نص بيان النائب العام عن أحداث الشغب، الأهرام، 4 إبريل 1986، ص4.
-تفاصيل الهجوم على سجن طرة، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص6.

[163]- تساؤلات مهمة كشفت عنها الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986، ص3. القوات الجوية شاركت في قمع عمليات الشغب، الوفد، 6 مارس 1986، ص1. تمرد جنود الأمن المركزي فتوقف الزمن 67 ساعة، الوفد، 6 مارس 1986، ص4.

[164] - تضمن قرار الإحالة (173 جنديا من معسكر قوات الأمن بالهرم، 165 جنديا من قطاع الأمن المركزي بأسيوط، 107 جنديا من قوات أمن الجيزة، 134 جنديا من معسكر قوات أمن شبرا، 82 جنديا من قوات أمن سوهاج، 35 جنديا من الأمن المركزي بالجيزة (قطاعي خالد بن الوليد وعمر بن الخطاب ومركز التدريب بالكيلو 32 صحراوي)، 53 جنديا من قسم الحراسات المشددة بالقناطر الخيرية. للمزيد انظر: النائب العام يؤكد عدم ثبوت أي تحريض أو اتفاق في أحداث الشغب، الأهرام، 4إبريل 1986. ص (1، 7، 17).

عدد المشاركين في التمرد بلغ 10 آلاف من مجندي قوات الأمن، و7 آلاف من مجندي الأمن المركزي [165].

وفي 6 مارس أعلن وزير الداخلية تسريح 21644 مجندًا من الشرطة، وهو ما يمثل 13% من حجم المجندين في قوات الأمن والأمن المركزي. كما أُعلن نقل معسكرين لقوات الأمن من طريق مصر الإسكندرية الصحراوي إلى منطقة أبعد عن العاصمة[166]. وكشف أنَّ عدد أفراد الأمن المركزي يبلغ 106 ألف جندي و3114 ضابطًا موزعين على 41 معسكرًا، في حين بلغ تعداد قوات الأمن 176ألف مجند موزعين على 69 معسكرًا[167].

أحد أبرز ضحايا تمرد الأمن المركزي هو وزير الداخلية أحمد رشدي، والذي قيل إنَّ الأحداث دُبرت للإطاحة به من منصبه بسبب جهوده في مكافحة المخدرات بمصر وسعيه للقضاء عليها[168]، أما الضحية الثانية فكان وزير الدفاع محمد أبو غزالة الذي ارتفعت شعبيته بعد القضاء على تمرد الأمن المركزي، فهي المرة الثانية التي يقود فيها جهود القوات المسلحة للسيطرة على الأوضاع؛ حيث قاد سابقًا عملية التصدي لمحاولة تنظيم الجهاد تنفيذ ثورة مسلحة والسيطرة على مدينتي القاهرة وأسيوط عقب اغتيال الرئيس السادات. ولذا فقد أضمر مبارك التخلص منه مع ازدياد شعبيته، وأطاح به لاحقًا في عام 1989.

رغم تمرد الأمن المركزي فإنَّ النظام المصري لم يقرر تفكيكه أو التخلص منه نظرًا لأهميته في قمع الاحتجاجات الشعبية ومواجهة ظاهرة الجماعات الإسلامية التي انتشرت آنذاك، ولذا تم الاكتفاء بتقليل حجم الأمن المركزي بنسبة محدودة، ونقل بعض معسكراته إلى مناطق أبعد عن مداخل العاصمة، مع تحسين الأحوال المعيشية للجنود في الثكنات.

الأمن المركزي يقاتل الجماعة الإسلامية

اعتبرت الجماعة الإسلامية المصرية أنَّ من أبرز أسباب فشل خُطتها في تغيير نظام الحكم عقب اغتيال السادات عام 1981، هو عدم وجود قواعد شعبية داعمة وكافية لإشعال الثورة، ومن ثم رأت تأجيل المواجهة ضد الحكومة بضع سنوات إلى أن يتاح لها بناء قواعد شعبية

[165]- إعادة النظر في مواقع معسكرات قوات الأمن لنقلها خارج المدن، الأهرام، 4 مارس 1986، ص (1، 6).
[166]- طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي مفتوح للمرور، الأهرام 5 مارس 1986، ص 1.
[167]- أبو غزالة يوافق على إنهاء تجنيد العناصر غير الصالحة بالشرطة فورًا، الأهرام، 6 مارس 1986، ص 1.
[168] - محمد مصطفى، كنت وزيرًا للداخلية، (القاهرة: أخبار اليوم، 1992)، ص 143-147.

كبيرة. ونظرًا لتنوع الأحكام الصادرة ضد قادة وكوادر الجماعة في قضية اغتيال السادات من السجن ثلاث سنوات وصولًا للمؤبد، فقد تبنت الجماعة خُطة متدرجة تقضي بأن يتولى المفرج عنهم بعد ثلاث سنوات أي في عام 1984 مسؤولية نشر أفكار الجماعة على نطاق واسع، ثم يتولى المفرج عنهم بعد خمس سنوات إحكام الهيكل التنظيمي للجماعة، ثم يتولى المفرج عنهم بعد سبع سنوات تأسيس جناح عسكري يتولى حماية الجماعة ضد قمع أجهزة الأمن[169] .

ومع تولي زكي بدر منصب وزير الداخلية بعد تمرد الأمن المركزي في عام 1986 تبنى سياسة اقتحام مساجد الجماعة، ورفع شعار "الضرب في سويداء القلب" ضد عناصر الجماعة، ونفذها الأمن المركزي بشكل رئيس وفق توجيهات مباحث أمن الدولة، وبلغت محصلتها خلال الفترة الممتدة من عام 1986 إلى مطلع عام 1990 قتل 40 من أفراد الجماعة الإسلامية[170]. وبالمقابل حاول عناصر من الجماعة اغتيال زكي بدر في ديسمبر 1989 بواسطة سيارة مفخخة لم تنفجر. ومن ثم دخلت مصر مرحلة من المواجهات نفذت خلالها الجماعة الإسلامية بحسب بيانات وزارة الداخلية نحو 1314 هجومًا خلال الفترة الممتدة من عام 1992 إلى 1997، وقُتل خلالها 471 عنصرًا من الجماعة [171]، كما اعتقل نحو 20 ألف من عناصرها.

تولى الأمن المركزي مهام مواجهة عناصر الجماعة الإسلامية تحت إشراف مباحث أمن الدولة، فنفذ عمليات مداهمة وتمشيط للأحياء السكنية التي ينشط بها عناصر الجماعة الإسلامية، ومن أبرزها الحملة على حي إمبابة بالقاهرة في ديسمبر 1992 والتي شارك فيها 12000جندي و500 ضابط، وأسفرت عن اعتقال 1780 شخصًا وَفقًا لما أعلنه وزير الداخلية آنذاك[172]، فيما شهد عام 1995 وحده 4800 حملة أمنية استهدفت اعتقال عناصر من الجماعة، كما فُرِضَ حظر التجوال بواسطة الأمن المركزي في عدة مدن في الصعيد مثل ديروط ومَلوي[173]. وقد تكبد الأمن المركزي عشرات القتلى من ضباطه وجنوده من أبرزهم قائد قوات

---

[169] - سلوى العوا، الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر (1974- 2004)، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006)، ص110-114.

[170] يا نظام مبارك.. ويحكم ماذا جنى أطهارها؟، المرابطون، العدد 8، ديسمبر 1990.

[171] - محمد حمزة، مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، ط1 (القاهرة: وزارة الداخلية المصرية،2012) ص 16.

[172] - عبد العزيز الشيخ، مصر بدأت الحرب فمتى تنتهي؟، مجلة السنة اللندنية، العدد 31، ذو القعدة 1413.

[173] - سلوى العوا، ص 143.

الأمن المركزي بشمال الصعيد اللواء جمال فائق في عام 1995. وقد دخلت واشنطن على خط دعم نظام مبارك، فنظم مكتب التحقيقات الفيدرالية دورات تدريبية متخصصة لفرق مكافحة الإرهاب التابعة لجهاز مباحث أمن الدولة[174].

وفي ظل الضربات الأمنية المكثفة على يد الأمن المركزي، وصلت الجماعة الإسلامية لحائط مسدود، فأعلن قادتها مبادرة لوقف العنف من طرف واحد في 5 يوليو عام 1997[175]، وأعقب ذلك في عام 2002 إصدار قادة الجماعة سلسلة من الكتب يتراجعون فيها عن أفكارهم، وانتهت بذلك حِقبة المواجهات بين الجماعة الإسلامية وأجهزة الأمن، والتي لعب فيها الأمن المركزي دورًا جوهريًّا باعتباره الذراع العسكري لوزارة الداخلية، فيما لعبت مباحث أمن الدولة دور العقل والمخطط لاستراتيجية مواجهة الجماعة الإسلامية.

الأمن المركزي والمواجهات في سيناء

تقع شبه جزيرة سيناء على حدود مصر مع قطاع غزة وفلسطين المحتلة، ويتنوع سكانها ما بين قبائل بدوية يمتد وجودها إلى فلسطين والنقب، وعائلات قادمة من وادي النيل، وعائلات بمدينة العريش من نسل الجنود الألبان الذين قدموا مع محمد علي مطلع القرن التاسع عشر[176]. وتتميز سيناء بوجود جبال وعرة وصحارٍ شاسعة، مما يساعد على انتشار تهريب الأسلحة والمخدرات. فيما يشعر أغلب سكان سيناء بهُوية خاصة دون قومية في ظل ضعف ارتباطهم بالعاصمة، وانتشار أجهزة الدولة الأمنية في سيناء بعد الانسحاب الإسرائيلي من سيناء في عام 1981، وهو ما ترافق مع شعورهم بوجود معاملة تميزية ضدهم تحرمهم من حقوقهم في تملك أراضيهم بالمناطق الحدودية، والاشتباه الأمني الدائم نحوهم بالانخراط في عمليات التهريب.

في سبتمبر عام 2000 اندلعت احتجاجات بفلسطين عقب زيارة زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك شارون إلى المسجد الأقصى رفقة حشود من الجيش والمستوطنين، وحدثت مجازر عديدة ضد الفلسطينيين وتركت تلك الأحداث بصمتها على أهالي شمال سيناء الذين تجمعهم

---

174 - عبد الرحيم علي، المقامرة الكبرى، ط1 (القاهرة: المحروسة للنشر، 2002) ص160.
175 - نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، ط1 (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 2003)، ص35.
176 - عباس مصطفى عمار، سيناء المدخل الشرقي لمصر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014)، ص202.

بأهل فلسطين روابط الدين والمصاهرة. وفي تلك الأجواء الملتهبة بدأ طبيب الأسنان خالد مساعد في تأسيس تنظيم في سيناء بهدف تنفيذ هجمات مسلحة ضد الإسرائيليين[177]. ومع احتلال العراق عام 2003 بلغ حجم التنظيم 100 عنصر، وتسمى باسم "التوحيد والجهاد". ونفذ التنظيم السيناوي سلسلة هجمات دموية بسيارات مفخخة وانتحاريين خلال الفترة من 2004 إلى 2006 في مدن طابا وشرم الشيخ وذهب بسيناء استهدفت فنادق ومنتجعات سياحية يتردد عليها سياح إسرائيليون وغربيون، مما أسفر عن مقتل 120 شخصًا من بينهم 22 سائحًا إسرائيليًّا فضلًا عن 35 سائحًا من جنسيات مختلفة[178].

في المقابل نظرًا لمساحة سيناء الشاسعة، وحظر اتفاقية السلام مع إسرائيل وجود قوات من الجيش المصري في المنطقة الحدودية، فقد تولت أعداد غفيرة من قوات الأمن المركزي مَهمة مطاردة عناصر التنظيم، وخلال سنتين قتلت أكثر من 30 من عناصر التنظيم، واعتقلت أغلب المطلوبين، فيما تكبدت خسائر محدودة من أبرزها مقتل ضابط برتبة لواء يُدعى محمود سلام وآخر برتبة مقدم يُدعى عمرو غريب[179].

لقد نجحت قوات الأمن المركزي للمرة الثانية في القضاء على تنظيم مسلح، حيث نجحت في المرة الأولى في مواجهة الجماعة الإسلامية، ونجحت في المرة الثانية في مواجهة تنظيم التوحيد والجهاد بسيناء، وقد تولى الأمن المركزي مهام المداهمات والاشتباكات، بينما تولت مباحث أمن الدولة مهام التخطيط والتحقيق مع الموقوفين، وذلك لأنَّ الأمن المركزي لا يملك قسم استخبارات داخلي خاص به، وبالتالي يؤدي دور العضلات فقط لوزارة الداخلية.

بنية قوات الأمن المركزي

من المهم تشريح بنية الأمن المركزي في عهد مبارك، لفَهم عوامل نجاحه في تنفيذ مهام قتالية مثل التي نفذها في مواجهة الجماعة الإسلامية وتنظيم التوحيد والجهاد، وذلك قبل التطرق إلى عوامل فشله في مواجهة انتفاضة يناير 2011.

يتطابق هيكل قوات الأمن المركزي بشكل كبير مع الهيكل العسكري لقوات الجيش حيث يضم

---

177 -أحمد مولانا، من التوحيد والجهاد إلى أنصار بيت المقدس، (المعهد المصري للدراسات، إسطنبول، 2017)، ص 4.

178 - المصدر السابق، ص 11-14.

179 - القاهرة: مقتل وإصابة أربعة ضباط خلال حملة تمشيط جبل الحلال في سيناء، صحيفة الرياض، 26 أغسطس 2005.

كتائب وسرايا وفصائل، ويقوده لواء بدرجة مساعد أول وزير داخلية. وقد تشكل الأمن المركزي في عهد مبارك من 10 إدارات موزعة على مستوى الجمهورية وفق تقسيم جغرافي يشمل بجوار الإدارة العامة لرئاسة قوات الأمن المركزي، الإدارات العامة لمناطق الأمن المركزي في (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية، وسط الدلتا، شرق الدلتا، القناة وسيناء، شمال الصعيد، جنوب الصعيد)[180]، فضلًا عن إدارة منفصلة لقوات العمليات الخاصة تختص بتنفيذ العمليات القتالية، وحراسة المنشآت المهمة مثل السفارات والمطارات والإذاعة والتليفزيون، وتدعيم المأموريات الجنائية في الصحاري والمناطق الجبلية.

يضم كل معسكر من معسكرات الأمن المركزي عدة قطاعات، ويتكون كل قطاع أمن مركزي من 3 كتائب[181]، ويتراوح عدد عناصر كتيبة الأمن المركزي الواحدة من 250 إلى 360 جنديًّا، بينما يتراوح عدد الضباط في الكتيبة من 11 إلى 16 ضابطًا. وتبلغ فترة التجنيد في الأمن المركزي ثلاث سنوات حيث يقضي المجند أول 6 شهور في التدريب الأولي وتعلم النظام وحمل السلاح ثم ينخرط بعد ذلك في أداء مهام خدمته[182]. وفيما يخص الرواتب فقد اتسمت بالضعف الشديد حيث بلغ الراتب الشهري للمجند في عام 2011 قرابة 220 جنيهًا[183]، أي أقل من 40 دولارًا بأسعار تلك الفترة. ويخضع مجندو الأمن المركزي ومجندو الشرطة عمومًا لقانون القضاء العسكري.

يُختار ضباط الأمن المركزي وَفق حصة عددية تُخصص من كل دفعة من متخرجي كلية شرطة. ويتلقون عقب تخرجهم دورة تدريبية لمدة ثلاثة أشهر تتضمن تدريبات على العمليات الليلية والنهارية تشبه تدريبات القوات المسلحة، كما يتلقى الضباط خلال خدمتهم باستمرار فرقًا تدريبية متخصصة تتضمن إيفادهم للتدرب لدى القوات المسلحة للحصول على تدريبات نوعية لا تتوفر لدى الأمن المركزي[184].

---

[180] - محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية، ص608.

[181]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء جلال علي، وكيل الإدارة العامة لمنطقة القاهرة للأمن المركزي للتدريب، ص (835، 836).

[182]- مقابلة مع اللواء حسني غنايم في تقرير (مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجلاليب)، الوفد، 6 مارس 1986، ص6.

[183]- محمد فتحي عبد العال، جنود الأمن المركزي... خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

[184]- اللواء عبد الرحيم النحاس، هذه مهام قوات الأمن المركزي، مجلة الأمن والحياة، مارس/ إبريل 1989، العدد 81، ص 38.

دور الأمن المركزي في مواجهة الأزمات

ترتبط قوات الأمن المركزي بالتسلسل الهرمي للقيادة في وزارة الداخلية. فوزير الداخلية يشرف على أنشطة الوزارة عبر مساعديه، وفي حال وجود تهديدات أمنية أو احتمالات باندلاع تظاهرات، يجتمع وزير الداخلية لرسم خُطط مواجهة التظاهرات مع: مساعدي أول الوزير لقطاعات أمن الدولة والأمن المركزي وقوات الأمن والأمن العام، فضلًا عن مديري أمن القاهرة والجيزة كما يتلقى مكتب وزير الداخلية إخطارات بالمستجدات من مديري الأمن بالمحافظات، ويرفع الوزير تقارير بأبرز المستجدات إلى رئيس الدولة، ومجلس الوزراء[185] .

ونظرًا لأهمية القاهرة في تأمين النظام الحاكم، فقد حرصت وزارة الداخلية على إقامة معسكرات الأمن المركزي على أطراف العاصمة لتتدفق منها القوات في مواجهة أي طارئ أمني. كذلك تنفذ قوات الأمن المركزي خُططها للانتشار بناء على المعلومات التي توفرها عناصر مباحث أمن الدولة والمباحث الجنائية.

الطريق إلى احتجاجات يناير 2011

منذ فتح مبارك الطريق في عام 1984 لإجراء انتخابات نيابية، فقد اعتمد على الشرطة في تزوير نتائج الانتخابات بحيث يفوز الحزب الحاكم بالأغلبية[186]، وهو ما تحقق بواسطة القمع والإكراه الذي قام به الأمن المركزي ضد مرشحي المعارضة وأنصارهم، كذلك قام الأمن المركزي بمهام متعددة شملت قمع الاحتجاجات الطلابية في الجامعات، وترهيب العمال المضربين عن العمل في المصانع، والفلاحين الذين يحتجون على ضعف إمدادات مياه الري[187].

مع مطلع الألفية الثانية تزايد نفوذ مباحث أمن الدولة في الساحة المحلية في عهد وزير الداخلية حبيب العادلي الذي لبث في منصبه 14 عامًا (1997-2011)، حيث هيمن جهاز أمن الدولة على الحياة السياسية، وتزايد عدد حالات الاعتقال التعسفي لتشمل آلاف المواطنين، وانتشرت ظاهرة اعتداء الشرطة على المواطنين، وأصبحت العلاقة بين الشرطة والمواطنين تشبه

---

[185]- المصدر السابق، ص28.

[186] - محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان (دار الشروق، القاهرة، 2012) ص121.

[187] Springborg, Mubarak's Egypt, 142–43.

العلاقة بين السيد والعبيد. كما ازداد التضييق على الصحافة مما دفع منظمة "مراسلون بلا حدود" في عام 2010 إلى "تصنيف مصر في المرتبة 127 من أصل 178 في مؤشر حرية الصحافة"[188]

شهد عام 2010 عددًا من الأحداث كانت بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير، وأدت إلى إشعال شرارة ثورة يناير، ومن أبرز تلك الأحداث: تزوير انتخابات مجلس النواب على نطاق واسع، حتى أنَّ عدد أعضاء جماعة الإخوان المسلمين في مجلس النواب انخفض من 88 نائبًا خلال الدورة (2005-2010) إلى عضو واحد فقط نجح في انتخابات 2010. وفاز الحزب الحاكم بنسبة 97% من مقاعد البرلمان، وفاز 49 ضابط شرطة بمقاعد نيابية، حتى أنَّ رئيس مجلس النواب فتحي سرور قال بعد الإطاحة بمبارك لقد شعرت خلال الفترة الأخيرة من عهد مبارك بإنَّ وزارة الداخلية هي التي تدير شؤون البلاد[189]. وانتشر تصور بأنَّ مصر تحولت خلال فترة حكم مبارك من دولة عسكرية إلى دولة بوليسية، ووصل مستوى كراهية المواطنين تجاه الشرطة بحلول عام 2011 إلى درجة مرتفعة.

بالتزامن مع انتهاكات الشرطة بحق المواطنين، تردى الوضع الاقتصادي للمصريين، وأشارت تقارير البنك الدولي إلى أنَّ 47% من المصريين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم.[190]، كما تزايد الحديث عن احتمال توريث حسني مبارك الحكم لنجله جمال الذي أصبح قياديًّا بارزًا في الحزب الحاكم، وهو ما أدى إلى انتشار شعور لدى الشباب بانسداد المشهد السياسي، وعدم وجود أمل للتغيير أو تحسن الأوضاع سوى عبر النزول إلى الشوارع والاعتراض على سياسات مبارك. ثم حدثت واقعة ومقتل الشاب خالد سعيد على يد أفراد من الشرطة في صيف عام 2010، وانتشرت صور لجثمانه عليها آثار ضرب وحشي، فأسس بعض الشباب صفحة على الفيسبوك باسم "كلنا خالد سعيد"، واجتذبت أكثر من نصف مليون

[188] Reporters without Borders.2011. “Press Freedom Index 2010”, (accessed 20 April, 2023). https://rsf.org/en/world-press-freedom-index-2010.

[189]- محمد مسلم، المصري اليوم واجهت فتحي سرور بالاتهامات فكشف أسرارًا خطيرة، الحلقة الأولى، المصري اليوم (2011/03/24).

[190]Latif Wawhid, Wahid, Military Expenditure and Economic Growth, 134–42.

متابع خلال ثلاثة أشهر في ظل شعور المصريين بأنَّه لم يعد أحد آمنًا على نفسه[191]، ودعت صفحة كلنا خالد سعيد المواطنين للتظاهر في 25 يناير في ذكرى عيد الشرطة، وذلك بالتزامن مع أجواء الثورة في تونس التي أدت إلى الإطاحة بحكم الرئيس زين العابدين بن علي مطلع عام 2011.

لقد استفاد الشباب الداعون للاحتجاج من انتشار وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر في التواصل فيما بينهم والتعبير عن آرائهم، والحشد للاحتجاجات. وفي المقابل لم تكن لدى وزارة الداخلية خبرة كافية للتعامل مع تلك النوعية من الأنشطة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

تعامل مبارك باستخفاف مع تنامي موجة الغضب الشعبي ضده، فهو مكث في الحكم 30 سنة، ولم توجد في مواجهته معارضة منظمة قوية باستثناء جماعة الإخوان المسلمين، والتي لم تكن تسعى لتنفيذ ثورة في مصر. ولذا تحدث مبارك خلال الجلسة الافتتاحية لمجلس النواب قبل شهر من اندلاع الاحتجاجات عن المعارضة قائلًا (اتركوهم يتسلوا). بينما قال وزير الداخلية حبيب العادلي في مقابلة مع جريدة الأهرام صباح يوم 25 يناير "إنَّ الذين يخططون للنزول إلى الشوارع ليس لهم وزن... وإنَّ قوات الأمن قادرة على ردعهم... وإنَّ الذين يأملون في تكرار السيناريو التونسي هم مراهقون مثقفون".[192]

حدثت المفاجأة في 25 يناير حيث استجاب بضعة آلاف من المتظاهرين لدعوات التظاهر في القاهرة وبعض المدن مثل السويس والمحلة الكبرى ودمنهور، ولجأت قوات الأمن المركزي إلى استخدام الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع وخراطيم الماء في تفريق المتظاهرين، واعتُقل نحو 4 آلاف متظاهر[193]. ولكن استمرت الاحتجاجات خلال اليومين التاليين، كما انتشرت دعوات للتظاهر بشكل موسع عقب صلاة الجمعة 28 يناير.

صباح يوم 28 يناير قطعت أجهزة الأمن جميع خدمات شبكة الإنترنت والهواتف المحمولة

[191]-Jose Antonio Vargas, "Spring Awakening", *The New York Times*, 17 Feb, 2012, https://www.nytimes.com/2012/02/19/books/review/how-an-egyptian-revolution-began-on-facebook.html [22.04.2023].

[192] -جنيدي، 149.

[193] - Sherif H. Kamel. 2014."Egypt's Ongoing Uprising and the Role of Social Media: Is there Development?", Information Technology for Development, 20, no.1(January), 85.

لمدة خمسة أيام؛ سعيًّا منها لمنع نشر صور المظاهرات والاحتجاجات، ولحجب وصول دعوات التظاهر للمواطنين، ونشرت قوات الأمن المركزي في الشوارع، ولكن خرجت جموع غفيرة من المساجد بعد صلاة الجمعة للاحتجاج، وشاركت أغلب أحزب المعارضة بما فيها جماعة الإخوان المسلمين في الاحتجاجات، وساهم استخدام بعض عناصر أمن الدولة والأمن المركزي للأسلحة النارية في مواجهة المتظاهرين، في مشاركة أعداد أكبر من المواطنين في التظاهرات، والتعامل بروح التحدي ضد الأمن المركزي والشرطة، وأصبحت الشرطة في مواجهة بضعة ملايين من الشعب في العديد من المحافظات، وانهارت قوات الأمن المركزي في القاهرة بحلول مساء 28 يناير مما دفع حسني مبارك لاستدعاء الجيش للانتشار في الشوارع وحفظ الأمن[194].

اتخذ مبارك مجموعة من القرارات المتأخرة لتهدئة المتظاهرين مثل إقالة الحكومة، وإقالة وزير الداخلية حبيب العادلي وتجميد أمواله ومنعه من السفر، وإقالة نجله جمال من الحزب الحاكم، وتعيين نائب للرئيس للمرة الأولى منذ 30 سنة، كما تعهد بعدم الترشح للانتخابات الرئاسية الجديدة المنتظرة في عام 2011. لكن استمرت الاحتجاجات، وأصدر الجيش عدة بيانات أعلن فيها اعترافه بمطالب المتظاهرين، ورفضه أي استخدام للقوة ضدهم. وفي النهاية، لم تنجح جهود الأمن المركزي والنظام الحاكم في قمع الثورة، حيث أصبحت الاحتجاجات والتظاهرات أكبر وأشمل، مما دفع مبارك لإعلان تنحيه عن الحكم في 11 فبراير بعد 18 يومًا من الاحتجاجات المتواصلة.

فشل الأمن المركزي في مواجهة ثورة يناير

يكشف تقرير لجنة تقصي حقائق أحداث ثورة يناير عن دور الأمن المركزي في مواجهة التظاهرات. فقد شكَّل مدير أمن القاهرة اللواء إسماعيل الشاعر غرفة عمليات متحركة لمتابعة التظاهرات تضم مدير مباحث أمن الدولة بالقاهرة، ومساعد أول وزير الداخلية للأمن المركزي، ومدير منطقة القاهرة بالأمن المركزي[195]. وطبقت وزارة الداخلية (الخُطة رقم

[194]- جنيدي، 152- 153.
[195]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة العميد هاني جرجس مأمور قسم قصر النيل، 875.

100) الخاصة بفض الشغب[196]، والتي صاغتها عقب مظاهرات يناير 1977 في عهد السادات.

توقعت تقديرات مباحث أمن الدولة حسب رئيسها السابق اللواء حسن عبد الرحمن مشاركة 5 آلاف متظاهر في مظاهرات 28 يناير بالقاهرة[197]، وبناء على ذلك رُسمت خُطة التصدي للمظاهرات، حيث وُجِد بالقاهرة 17 ألف جندي من الأمن المركزي[198] .

فوجئت وزارة الداخلية بمشاركة أعداد ضخمة من المتظاهرين بلغت مئات الآلاف في القاهرة، بينما شارك في مدينة السويس نحو 50 ألف متظاهر وليس ألف فقط وفق توقعات مباحث أمن الدولة[199]. كذلك استمرت التظاهرات لعدة أيام متتالية، مما أرهق قوات الأمن المركزي التي عانت نفاد الذخيرة والإجهاد في ظل العمل المتواصل دون راحة وصولًا إلى نفاد بطاريات شحن أجهزة اللاسلكي بالتزامن مع قطع شبكات الاتصالات الهاتفية مما أعاق التواصل بين القوات وقياداتها، وبالتالي مع انقطاع الدعم عن القوات انسحبت التشكيلات الميدانية من أماكنها.

بالتوازي مع ما سبق أصيبت الداخلية بالشلل في ظل استهداف أقسام الشرطة بالحرق من قبل المتظاهرين بما فيهم 28 قسم شرطة تعرضوا إلى تلفيات بالقاهرة وحدها فضلًا عن اقتحام سجون أبو زعبل والمرج ووادي النطرون والفيوم. وبحسب تقرير أمدت به وزارة الداخلية لجنة تقصي الحقائق حول أحداث ثورة يناير، فقد قُتل خلال الفترة من 25 إلى 31 يناير 2011 عدد 827 شخصًا من بينهم 679 مواطنًا، و110 من السجناء، و38 من عناصر الشرطة من بينهم 6 ضباط[200] .

يمكن إيجاز أسباب فشل قوات الأمن المركزي في مواجهة تظاهرات يناير في الأسباب التالية:

- الانسداد السياسي وتردي الوضع الاقتصادي، وانتشار الانتهاكات الحقوقية، وزيادة نسب الفقر والبطالة التي تسببت بها سياسات مبارك طيلة 30 سنة، والحديث المتزايد

[196]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عزت نائب مدير أمن القاهرة، ص868.
[197]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة، ص855.
[198]- تقرير لجنة تقصي الحقائق، شهادة اللواء أشرف حسن، ص458.
199- أسامة خالد، قائد الأمن المركزي بالقناة عن الثورة: «رمزي» منعنا من استخدام السلاح فهزمنا، المصري اليوم، 15 مارس 2011.
200 - تقرير لجنة تقصي الحقائق، ص (80-86).

عن توريثه الحكم لنجله جمال، دفع أعداد ضخمة من المواطنين للاستجابة لدعوات التظاهر، وهو ما لم تستعد له الأجهزة الأمنية التي رسمت خُططها بناء على توقعها مشاركة أعداد محدودة من المواطنين في الاحتجاجات.

- فشل وزارة الداخلية في إدراك حجم الغضب الشعبي، وتقديم تقديرات تتوقع حدوث احتجاجات محدودة لمدة يوم واحد، بينما احتجت أعداد كبيرة من المتظاهرين في نطاق جغرافي واسع ولعدة أيام متتالية، مما أنهك قوات الأمن المركزي، وساهم في قطع خطوط إمدادها، مما دفع أفرادها للانسحاب العشوائي من الشوارع بالأخص في القاهرة[201]، وهو ما أدى إلى انقطاع التواصل بين قيادات وزارة الداخلية والقوات التابعة لهم على الأرض. ولذا قال لاحقًا وزير الداخلية العادلي (إنَّ قوات الأمن المركزي أُنهكت... لم يسبق أن شاركوا إلا في تفريق مظاهرات محدودة بالهراوات أو بخراطيم المياه وعبوات الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي... لقد أصيبوا بالذعر لأنَّهم كانوا الأقل عددًا للمرة الأولى".
- مشاركة قطاعات متنوعة من المواطنين في الاحتجاجات، مما أعاق الأمن المركزي عن الانخراط في عمليات قتل موسعة ضد المحتجين، في ظل تداعيات تلك السلبية التي كانت ستدفع لتأجج الاحتجاجات، فضلًا عن عدم وجود هيكل محدد لمنظمي الاحتجاجات مما أعاق قدرة مباحث أمن الدولة على تنفيذ اعتقالات لأشخاص يمكن عبر توقيفهم إجهاض الاحتجاجات، فالاعتقالات التي تمت لوائل غنيم أدمن صفحة خالد سعيد و55 من قيادات جماعة الإخوان المسلمين ليلة 28 يناير، لم تكن كافية ولا مؤثرة على استمرار الاحتجاجات.
- تخلي الجيش عن دعم مبارك أو مساندة قوات الأمن المركزي في ظل الضغوط الشعبية التي أوحت باحتمال حدوث انشقاقات في المؤسسة العسكرية حال قمعها للمواطنين، فضلًا عن طلب الرئيس الأمريكي أوباما بشكل صريح من مبارك التنحي عن الحكم[202]، وعدم قمع المتظاهرين.

---

[201]- عاصم جنيدي، 2011، 152- 153.

[202] - Ben Rhodes, *The World as It Is: A Memoir of the Obama White House* (USA, Random House Publishing Group, 2018), 112-115.

الخلاصة

احتل الأمن الشخصي لمبارك مقدمة أولويات أجهزة الأمن بعد اغتيال الرئيس السابق السادات، وأصبحت الجماعات الإسلامية هي العدو الأول لنظام الحكم الجديد، وهو ما تطلب إعادة هيكلة الأمن المركزي لينتشر في كافة أنحاء مصر بما يكفل للنظام الحاكم مواجهة أي أخطار محلية تهدده. لكن ظلت أعداد الأمن المركزي دون 120 ألف جندي فضلًا عن ضعف تسليحه مقارنة بالجيش، وهو ما يدحض فرضية أنَّ دور الأمن المركزي هو التصدي للجيش في حال تنفيذه لانقلاب عسكري.

ترتبط قوات الأمن المركزي بالتسلسل الهرمي للقيادة في وزارة الداخلية حيث يقوده ضابط شرطة يشغل منصب مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي، والذي يتلقى تعليماته من وزير الداخلية. ورغم تمرد نحو 17 ألف جندي من الأمن المركزي وقوات الأمن في عام 1986 فإنَّ حسني مبارك لم يقرر تفكيكه أو التخلص منه نظرًا لأهميته في قمع الاحتجاجات الشعبية ومواجهة ظاهرة الجماعات الإسلامية التي انتشرت آنذاك، ولذا اكتفى بتقليل حجم الأمن المركزي بنسبة 13%، ونقل بعض معسكراته إلى مناطق أبعد عن مداخل العاصمة، مع تحسين الأحوال المعيشية نسبيًّا للجنود في الثكنات.

نجح الأمن المركزي خلال عهد مبارك في لعب دور الذراع العسكري لوزارة الداخلية، فيما لعبت مباحث أمن الدولة دور العقل والمخطط لاستراتيجية مواجهة الجماعة الإسلامية المسلحة في القاهرة والصعيد خلال الفترة من 1986 إلى 1997، وفي سيناء ضد تنظيم "التوحيد والجهاد" خلال الفترة من 2004 إلى 2006. وذلك في ظل عدم امتلاك الأمن المركزي قسم استخبارات داخلي خاص به، واعتماده في أنشطته على المعلومات التي توفرها مباحث أمن الدولة.

منذ فتح مبارك الطريق في عام 1984 لإجراء انتخابات نيابية، فقد اعتمد على الشرطة في تزوير نتائج الانتخابات بحيث يفوز الحزب الحاكم بالأغلبية، وهو ما تحقق بواسطة القمع والإكراه الذي قام به الأمن المركزي ضد مرشحي المعارضة وأنصارهم، كذلك قام الأمن

المركزي بمهام متعددة شملت قمع الاحتجاجات الطلابية في الجامعات، وترهيب العمال المضربين عن العمل في المصانع، والفلاحين الذين يحتجون على ضعف إمدادات مياه الري.

بنهاية عهد مبارك اجتمعت عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية فضلًا عن تجربة الثورة في تونس والسعي لمحاكاتها، مما دفع أعداد غفيرة من المواطنين للاستجابة لدعوات التظاهر في 25 يناير 2011، بشكل فاق توقعات مباحث أمن الدولة. وإنَّ ضخامة عدد المتظاهرين، واتساع رقعة التظاهرات جغرافيًّا في العديد من المدن، واستمرارها لعدة أيام متتالية، وتخلي الجيش عن دعم الأمن المركزي أمور ساهمت في إرهاق قوات الأمن المركزي التي عانت نفاد الذخيرة والإجهاد في ظل العمل المتواصل دون راحة ونفاد بطاريات شحن أجهزة اللاسلكي بالتوازي مع انقطاع شبكات الاتصالات الهاتفية مما أعاق التواصل بين القوات وقياداتها، فانسحبت تشكيلات الأمن المركزي من الشوارع بشكل عشوائي مما أدى إلى حدوث انهيار في وزارة الداخلية، وساهم في دفع مبارك للتنحي عن منصبه.

إنَّ انحياز الجيش لصف مبارك ضد تمرد الأمن المركزي في عام 1986 يعود لعدم شعور الجيش بتهديد لمصالحه المؤسسية، حيث كان التمرد فرصة للجيش لإثبات دوره في حفظ الأمن دون الاصطدام بالمواطنين الذين روعهم تمرد الأمن المركزي، ولإثبات دور المؤسسة العسكرية كحامٍ للنظام الحاكم، لكن حدث العكس في احتجاجات 2011 حيث قدم الجيش مصالحه المؤسسية على مصلحة مبارك، وخشي تداعيات انخراطه في عمليات قمع واسعة ضد المحتجين على تماسك صفوفه، فضلًا عن مراعاته للضغوط الأمريكية على مبارك للرحيل، والضغوط على الجيش لتجنب قمع المواطنين.

الفصل الخامس: الاستنتاجات

توسع حقل الدراسات الأمنية من الدراسات الاستراتيجية والدراسات الأمنية التقليدية إلى الدراسات الأمنية النقدية. لكن احتفظ النهج المتمحور حول الدولة بهيمنته، لا سيما في العالم الثالث حيث غالبًا ما تفتقر السلطات إلى الشرعية، وتلجأ إلى الممارسات القمعية للحفاظ على بقاء نظامها بدلًا من إعطاء الأولوية لأمن الدولة والمواطنين.

مع نهاية الحرب الباردة تراجع الخط الفاصل الواضح بين الأمن الداخلي والخارجي، وازداد الاهتمام بدراسة قوات الدرك ضمن حقل الدراسات الأمنية بهدف استكشاف كيف يفرض الدرك أشكالًا جديدة من الانضباط داخل المجتمع في مواجهة الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية.

الدرك هو نموذج وسيط بين الجيش الحائز للأسلحة الثقيلة والشرطة التي تعمل كقوة أمنية مدنية. ويُصنف الدرك ضمن القوات شبه العسكرية وَفقًا لمعايير مادية وتنظيمية وثقافية وعملياتية يتشابه فيها مع الجيش مثل: أنواع الأسلحة والزي الرسمي والمعدات، وأنظمة القيادة والسيطرة والتسلسل الهرمي والتقسيم الداخلي، واللغة والقيم والأعراف، وأنماط العمليات.

تأسس الدرك لأول مرة في فرنسا للحفاظ على الأمن في المناطق الريفية، ثم اعتمدته دول أوروبية أخرى في القرن التاسع عشر مثل إيطاليا وإسبانيا والنمسا لبناء خط دفاع أول ضد الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ذلك الوقت، ولإبراز سلطة الدولة في المناطق النائية مما ساعد على دمج المجتمعات الريفية في الدول القومية.

شهدت البلدان المستقلة حديثًا في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية خلال حِقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية توسعًا في تأسيس قوات الدرك لمواجهة التحديات الجديدة، كما لعبت الولايات المتحدة دورًا مهمًا في تقديم التدريب والتمويل والمعدات لقوات الأمن الداخلي في العديد من الدول الصديقة لمحاربة الشيوعية.

تزامنت عدة أحداث في مصر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أفل نجم الإمبراطورية البريطانية، وبرزت أمريكا كقوة مهيمنة ورثت النفوذ البريطاني، ومرت مصر بأزمات داخلية

نتجت عن الهزيمة في حرب فلسطين عام 1948 بسبب سوء التجهيز والتخطيط العسكري وانتشار الفساد بين الحاشية الملكية ثم حدث حريق القاهرة في يناير 1952، وساد التخوف من انتشار الأفكار الشيوعية بمصر، فدعمت واشنطن انقلاب "الضباط الأحرار" على النظام الملكي.

اعتبر عبد الناصر أنَّ أبرز التهديدات التي تواجهه تتمثل في أنصار النظام الملكي، والشيوعيين، وضباط الجيش ممن يطالبون بعودة الجيش للثكنات، وجماعة الإخوان المسلمين. ولذا ركز على بناء أجهزة استخبارات جديدة عبر تجزئتها إلى عدة أجهزة لتشجيع التنافس فيما بينها، وإضعاف القدرة على تنظيم عمليات مشتركة ولتقليل فرص حدوث انقلاب عسكري مضاد.

اتسمت الأجواء العامة في عهد عبد الناصر باحتكار نخبة ضئيلة أغلبها من العسكريين للسلطة والنفوذ، مع غياب الحريات السياسية والنقابية، لكن عبد الناصر حاز شعبية كبيرة بسبب سياساته الاجتماعية والاقتصادية الشعبوية، وهو ما جعل نظامه قبل هزيمة 1967 يعتمد على الأجهزة الأمنية في الإحباط الاستباقي لأي أنشطة معارضة له، مع الاستعانة بالجيش في مواجهة الاحتجاجات العمالية أو الجماهيرية مثلما حدث في مواجهة احتجاجات العمال في مصنع كفر الدوار عام 1952.

أدت هزيمة الجيش في حرب 1967 إلى توجه عبد الناصر لتقليص دور الجيش في الشأن الداخلي، وإبعاده عن السياسة، والشروع في إعادة بناء الجيش على أساس الكفاءة المهنية، لكنه سرعان ما واجه احتجاجات شعبية في عام 1968 ساخطة على السياسات التي قادت إلى الهزيمة، وهو ما دفعه إلى تأسيس جهاز أمني جديد مقتبس من نموذج الدرك الفرنسي لكنه صاغه بشكل يناسب الواقع المحلي، حيث جعله جزءًا من وزارة الداخلية بدلًا من أن يكون تابعًا للجيش، وليختص بمواجهة الاحتجاجات دون الاستعانة بقوات الجيش، ومن تلك اللحظة بدأت مسيرة عسكرة الشرطة في مصر، والاعتماد عليها كخط دفاع أول ضد الاحتجاجات الشعبية.

تأسس الأمن المركزي في أغسطس 1969 من قوات شرطية خفيفة الحركة وجيدة التسليح يبلغ حجمها نحو 12 ألف ضابط وجندي، وانتشرت في مدينتي القاهرة والإسكندرية التي تركزت فيها مظاهرات الطلبة والعمال، لكن لم يمهل القدر ناصر كثيرًا حتى يرى الأمن المركزي يقوم بمهامه في قمع الاحتجاجات، حيث توفي بعد سنة واحدة من تأسيسه.

تخضع قوات الأمن المركزي لإشراف مساعد وزير الداخلية للأمن المركزي بينما تتبع "قوات الأمن" لمساعد وزير الداخلية للأمن العام، ولكل منهما ثكنات مختلفة، لكن بينهما تداخل في المهام وَفقًا للفلسفة الأمنية التي تقوم على تجزئة أجهزة الأمن، بحيث تتنافس فيما بينها على الولاء وتنفيذ الأوامر.

تخلص الرئيس السادات في بداية حكمه من مراكز القوى الموجودة منذ عهد سلفه ناصر، كما عمل على المزيد من تقليص دور الجيش في الشؤون السياسية والداخلية، وهو ما نفذه عبر تعزيز نفوذ الشرطة، فعين ضابط الشرطة ممدوح سالم وزيرًا للداخلية ثم رئيسًا للوزراء. كما عين كل رؤساء الوزراء في عهده من المدنيين بخلاف ناصر الذي عين جل رؤساء وزاراته من ضباط الجيش. كما رقى قائد الأمن المركزي إلى رتبة مساعد وزير داخلية في إشارة إلى الأهمية التي أولاها السادات للأمن المركزي.

لم تتحمل الجماهير سياسة الصدمات التي تبناها السادات كما في زيارته الكنيست والانفتاح الاقتصادي، وحدثت احتجاجات عارمة في عام 1977 رفضًا لتخفيض الدعم الحكومي عن السلع، مما دفع السادات لفرض حظر التجوال في العاصمة، ونشر الجيش في شوارع المدن. وكأحد الدروس المستفادة من الاحتجاجات قرر زيادة حجم وتسليح قوات الأمن المركزي بما يكفل عدم الاضطرار للاستعانة بالجيش مجددًا في مواجهة الاحتجاجات، ووصل عدد قوات الأمن المركزي إلى 110 ألف مما حوَّله إلى جيش تسيطر عليه وزارة الداخلية، مما تطلب تخصيص موارد لتأسيس بنية تحتية ضخمة تتضمن معسكرات ولوجستيات وعمليات إعاشة وتسليح وتدريب، مما أثقل كاهل البلاد اقتصاديًّا.

ساهمت اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979 في زيادة أهمية الأمن المركزي، حيث نصت الاتفاقية على أن تتولى الشرطة المدنية المصرية فقط دون الجيش مهام تأمين

الحدود مع النقب وقطاع غزة، وبالتالي سُلح الأمن المركزي لأول مرة بأسلحة متوسطة وثقيلة.

أدت اعتقالات سبتمبر 1981 على يد الأمن المركزي إلى تأزم المشهد السياسي، ودفعت عناصر تنظيم الجهاد إلى اغتيال الرئيس السادات خلال احتفالات ذكرى حرب 6 أكتوبر، كما حاولوا السيطرة على مدينة أسيوط، ولكن تمكن الأمن المركزي رفقة تعزيزات من الجيش من استعادة السيطرة على المدينة، وانتهت بذلك فترة حكم السادات التي تحول خلالها الأمن المركزي من جهاز ناشئ إلى أحد أبرز أجهزة وزارة الداخلية التي يعتمد عليها النظام الحاكم في مواجهة الاضطرابات الداخلية وتنفيذ عمليات اعتقال المعارضين السياسيين فضلًا عن تأمين الحدود مع الاحتلال الإسرائيلي.

مثَّلت حادثة اغتيال السادات فشلًا ذريعًا لأجهزة الأمن، وأعقبها إجراء تغيرات في قيادات أجهزة الأمن شملت الإطاحة بوزير الداخلية ورئيس مباحث أمن الدولة وقائد الأمن المركزي. واحتل الأمن الشخصي لمبارك مقدمة أولويات أجهزة الأمن، ونُشر الأمن المركزي في كافة المحافظات المصرية ليصبح بمثابة الخط الدفاع الأول عن النظام الحاكم ضد الجماعات الإسلامية المسلحة وكذلك ضد الاحتجاجات الشعبية.

سمح مبارك بإجراء انتخابات نيابية بمشاركة أحزاب سياسية بداية من عام 1984، واعتمد على الشرطة في تزوير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم، وهو ما تحقق بواسطة القمع والإكراه الذي قام به الأمن المركزي ضد مرشحي المعارضة وأنصارهم، كذلك قام الأمن المركزي بمهام متعددة شملت قمع الاحتجاجات الطلابية في الجامعات، وترهيب العمال المضربين عن العمل في المصانع، والفلاحين الذين يحتجون على ضعف إمدادات مياه الري، مما أثبت أهميته كجهاز أمني لدى نظام مبارك.

رغم تمرد 7 آلاف من عناصر الأمن المركزي في عام 1986 فإنَّ النظام المصري لم يقرر تفكيكه أو التخلص منه؛ نظرًا لأهميته في قمع الاحتجاجات الشعبية ومواجهة ظاهرة الجماعات الإسلامية التي انتشرت آنذاك، ولذا اكتفى بتقليل حجم الأمن المركزي بنسبة محدودة، ونقل بعض معسكراته إلى مناطق أبعد عن مداخل العاصمة، مع تحسين الأحوال المعيشية للجنود في الثكنات.

تولى الأمن المركزي مهام مواجهة عناصر الجماعة الإسلامية تحت إشراف مباحث أمن الدولة، فلعب دور الذراع العسكري لوزارة الداخلية، فيما لعبت مباحث أمن الدولة دور العقل والمخطط، وهو ما دفع الجماعة الإسلامية لوقف أنشطتها المسلحة وإجراء مراجعات فكرية، ثم نجحت قوات الأمن المركزي للمرة الثانية في القضاء على تنظيم مسلح آخر في سيناء نشط خلال الفترة من 2004 إلى 2006.

تشابه نسبيًّا هيكل قوات الأمن المركزي مع الهيكل العسكري لقوات الجيش حيث يضم كتائب وسرايا وفصائل، لكن حجمه طيلة عهد مبارك لم يتجاوز 120 ألف جندي، وهو عدد يعادل ربع عدد قوات الجيش، كما أنَّه لا يملك دبابات أو طائرات حربية أو أنظمة دفاع جوي، مما يدحض فرضية بعض الباحثين بأنَّ دور الأمن المركزي هو التصدي للجيش في حال تنفيذه لانقلاب عسكري.

في نهاية عهد مبارك، اجتمعت عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وحقوقية أدت إلى استجابة أعداد غفيرة من المواطنين لدعوات التظاهر في يناير 2011 بشكل فاق توقعات وزارة الداخلية. وإنَّ ضخامة عدد المتظاهرين، واتساع رقعة التظاهرات جغرافيًّا في العديد من المدن، واستمرارها لعدة أيام متتالية، وتخلي الجيش عن دعم مبارك ساهم في إرهاق قوات الأمن المركزي التي عانت نفاد الذخيرة والإجهاد في ظل العمل المتواصل دون راحة ونفاد بطاريات شحن أجهزة اللاسلكي بالتوازي مع انقطاع شبكات الاتصالات الهاتفية مما أعاق التواصل بين القوات وقياداتها، فانسحبت تشكيلات الأمن المركزي من الشوارع بشكل عشوائي مما أدى إلى حدوث انهيار في وزارة الداخلية، وساهم في دفع مبارك للتنحي عن منصبه.

إنَّ الاختلاف بين موقف القوات المسلحة تجاه مبارك في 2011، وأثناء تمرد الأمن المركزي في عام 1986 يمكن أن يُعزى إلى تصور مفاده أنَّ مصالحها المؤسسية لم تكن تحت تهديد مباشر في عام مواجهة التمرد. وعلاوة على ذلك، قدم تمرد قوات الأمن المركزي فرصة لإعادة تأكيد دور المؤسسة العسكرية كحارس للنظام الحاكم. وفي المقابل أعطى الجيش الأولوية لمصالحه المؤسسية على مصالح مبارك، حيث ساد القلق بشأن العواقب المحتملة للانخراط في قمع واسع النطاق ضد المتظاهرين الذين توحدوا ضد النظام الحاكم. بالإضافة

إلى ذلك، أدت الضغوط من الولايات المتحدة لإقناع مبارك بالتنحي ومنع المزيد من القمع للمواطنين إلى زيادة مخاوف المؤسسة العسكرية وشجعها على الابتعاد عن دعم مبارك.

من خلال استعراض مهام وأدوار الأمن المركزي منذ تأسيسه في عهد ناصر إلى فشله في مواجهة المتظاهرين وتنحي مبارك عام 2011، يمكن الاستنتاج بأنَّه نجح في مواجهة الجماعات المسلحة التي لم تحظَ بدعم شعبي واسع مثل تنظيمَي الجماعة الإسلامية والتوحيد والجهاد، لكنه فشل في مواجهة الاحتجاجات الشعبية الضخمة المفاجئة مثلما حدث في يناير 1977 مما دفع السادات للاستعانة بالجيش لقمع الاحتجاجات، وكما حدث في يناير 2011 مما دفع مبارك للاستعانة بالجيش مجددًا، لكن الأخير قدم مصلحته المؤسسية على مصلحة مبارك.

كذلك فإنَّ ممارسات الأمن المركزي القمعية تجاه المواطنين أثناء الانتخابات النيابية وقسوته في مواجهة الاحتجاجات العمالية، وتنفيذه اعتقالات موسعة ضد معارضي سياسات النظام الحاكم، بالتزامن مع الانتهاكات الوسعة للشرطة بحق المواطنين، أدى إلى تكوين نظرة لدى قطاعات واسعة من المصريين بأنَّ النظام الحاكم ينظر لهم كعدو يجب قمعه، وهو ما ساهم في زيادة رقعة الخوف والكراهية تجاه النظام والشرطة بالتزامن مع تقلص شرعيتهما في أعين المواطنين، وأصبح يُنظر إلى الشرطة كجهاز فاسد وقمعي يبحث أفراده عن مصالحهم الشخصية، وهو ما أوصل الانسداد إلى ذروته، وبالتالي انفجرت تظاهرات حاشدة مفاجئة في يناير 2011 عجز الأمن المركزي عن التصدي لها.

إنَّ أي توصيات لتطوير الأمن المركزي وتمدينه عبر إبعاده عن الشكل العسكري من خلال نقل إشرافه بعيدًا عن وزارة الداخلية أو حتى إلغائه أو تقليص أعداده يتطلب تغييرًا في بنية وأولويات النظام الحاكم، فأي نظام استبدادي ينظر للمواطنين كمصدر محتمل للتهديدات، سيوظف الأمن المركزي كأداة قمع داخلي وسيطرة على المجتمع. بينما في حال تبني سياسات رشيدة تقوم على حماية المواطنين من الاستبداد، ومنحهم الحرية في اختيار من يحكمهم، والقدرة على محاسبته وعزله عبر مسارات سياسية ودستورية، فستتراجع الحاجة لوجود أجهزة أمنية ضخمة مخصصة لقمع الجماهير، كما ستنخفض دوافع وأسباب الجرائم التي يتخذها البعض ذريعة لزيادة حجم الأجهزة الأمنية، وسيفتح الباب أمام تبني نماذج شرطية تحفظ كرامة المواطن مثل الشرطة المجتمعية، ويخفف عبء النفقات الاقتصادية الباهظة التي

تتطلبها عمليات تجنيد وإعاشة مئات الآلاف من مجندي الأمن المركزي وقوات الأمن.

بعد انقلاب يوليو 2013، تعلم السيسي درسًا جوهريًّا من انهيار قوات الأمن المركزي في مواجهة المتظاهرين في يناير 2011. لذلك أنشأ السيسي في عام 2014 قوات التدخل السريع من كافة أفرع القوات المسلحة بقوة تعادل فرقتين عسكريتين للمشاركة في مواجهة المظاهرات خاصة في القاهرة والإسكندرية، بينما بقيت قوات الأمن المركزي لتعمل كقوة ضاربة لوزارة الداخلية.

إنَّ عسكرة الشرطة في مصر أدت إلى تفاعلات أكثر عنفًا بين الشرطة والمجتمع، وراكمت الغضب الشعبي عبر سنوات مما أوصل إلى اندلاع ثورة يناير 2011 التي ركز خلالها المحتجون على حرق أقسام وسيارات الشرطة دون غيرها من المؤسسات الحكومية. وإنَّ التوهم بأنَّ المزيد من القمع هو أمر ضروري لكبت مطالب الجماهير لن يؤدي سوى إلى احتجاجات مستقبلية أكثر صخبًا وعنفًا، وهو ما نلاحظه عبر تتبع أنماط الاحتجاجات في أعوام 1968 و1977 و2011، حيث نجد أنَّ كل واحدة منها كانت أكثر اتساعًا وعنفًا من التي سبقتها.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

1-كتب ودراسات

أبو العلا ماضي، جماعات العنف المصرية وتأويلاتها للإسلام، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).

أحمد عز الدين (أحمد كامل يتذكر: من أوراق رئيس المخابرات المصرية الأسبق) ط. 3 (القاهرة، دار الهلال، 2017).

أحمد مولانا، الجماعة الإسلامية: استراتيجيات متعارضة، (إسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2018).

أمين هويدي، مع عبد الناصر، (دار المستقبل العربي، نسخة إلكترونية).

أحمد شرف، "مذبحة كفر الدوار عام 1952 واستشهاد خميس والبقري"، مركز هشام مبارك للقانون، دون تاريخ.

التقرير الاستراتيجي العربي 1986. (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 1987).

جمال حماد، الحكومة الخفية في عهد عبد الناصر، "القاهرة: الشارقة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008".

حسن طلعت، "في خدمة الأمن السياسي: مايو ١٩٣٩- مايو ١٩٧١"، ط1 (بيروت: الوطن العربي للنشر والتوزيع، 1983).

حسن أبو باشا، في الأمن والسياسة، (القاهرة، دار الهلال، 1990).

حمادة حسني، "جمال عبد الناصر ومأساة كمشيش.. 1966-1968" (القاهرة، دار شمس للنشر والتوزيع، 2011).

خالد محيي الدين، الآن أتكلم، (القاهرة، الأهرام: 1992).

سامي شرف، سنوات وأيام مع جمال عبد الناصر، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 2014).

سلوى العوا، الجماعة الإسلامية المسلحة في مصر (1974- 2004)، ط1 (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2006).

صلاح نصر، "الثورة – المخابرات – النكسة"، (القاهرة، دار الخيال، 1999).

عاصم جنيدي، ورقة في "ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية"، القاهرة: مركز الأهرام.

عبد الفتاح أبو الفضل، كنت نائبًا لرئيس المخابرات، ط1 (مكتبة الشروق، القاهرة: 2001).

عبد الوهاب بكر، البوليس المصري: مدخل لتاريخ الإدارة المصرية 1805-1922، (القاهرة، دار الكتب والوثائق القومية، 2016).

عبد الوهاب بكر، البوليس المصري: 1922-1952، (القاهرة، مكتبة مدبولي، 1988).

عبد الرحيم علي، المقامرة الكبرى، ط1 (القاهرة: المحروسة للنشر، 2002).

عباس مصطفى عمار، سيناء المدخل الشرقي لمصر، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

فؤاد علام، الإخوان وأنا، (القاهرة: أخبار اليوم، 1996).

محمد الجوادي، قادة الشرطة في السياسة المصرية (1952-2000)، ط.2 (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008).

محمد الجمسي، حرب أكتوبر 1973، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1998).

محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، (القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1982).

محمد حسنين هيكل، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان (دار الشروق، القاهرة، 2012).

محمد حمزة، مكافحة الإرهاب والتطرف وأسلوب المراجعة الفكرية، ط1 (القاهرة: وزارة الداخلية المصرية، 2012).

محمد خيري طلعت، البوليس السياسي في مصر (1937-1952)، رسالة دكتوراه غير منشورة، (آداب عين شمس،1992).

محمد صلاح الزهار، عبد الناصر وزيرًا للداخلية، (القاهرة، دون دار نشر، 2000).

محمد عبد السلام، سنوات عصيبة: مذكرات نائب عام، (القاهرة، دار الشروق، 1975).

محمد مصطفى، كنت وزيرًا للداخلية، (القاهرة: أخبار اليوم، 1992).

محمد نجيب، كنت رئيسًا لمصر، (القاهرة، المكتب المصري الحديث، 1984).

مختار نوح، موسوعة العنف في الحركات الإسلامية المسلحة، ط1 (القاهرة: سما للنشر والتوزيع، 2014).

محمود فوزي، أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية، (القاهرة: نجدي للنشر والتوزيع، 1991).

ناجح إبراهيم وآخرون، نهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، ط1 (القاهرة: مكتبة التراث الإسلامي، 2003)

2- قوانين وقرارات رئاسية ولجان تحقيق وصحف

تقرير لجنة تقصي الحقائق عن أحداث ثورة يناير، والمُشَكَّلة بقرار رئيس الجمهورية رقم (2012/10):

- شهادة اللواء حبيب العادلي وزير الداخلية.
- شهادة اللواء حسن عبد الحميد مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن.
- شهادة اللواء حسن عبد الرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة.
- شهادة اللواء حسن عزت نائب مدير أمن القاهرة.
- شهادة اللواء جلال علي، وكيل الإدارة العامة لمنطقة القاهرة للأمن المركزي للتدريب.
- شهادة اللواء شريف جلال مدير الإدارة المركزية للتنظيمات السياسية بأمن الدولة.
- شهادة اللواء فؤاد توفيق، مدير الإدارة العامة لقوات أمن القاهرة.
- شهادة العميد هاني جرجس مأمور قسم قصر النيل.

تقرير هيئة مفوضي الدولة، بخصوص الدعوى رقم 33647 لسنة 67 قضائية الخاصة بطلب حل الأمن المركزي، سبتمبر 2014.

قانون المخابرات العامة، رقم 323 لسنة 1955.

قرارات رئيس جمهورية مصر العربية:

- رقم 595 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 18، 2 مايو 1974.
- رقم 1323 لسنة 1974، الجريدة الرسمية، العدد 35، 29 أغسطس 1974.
- رقم 431 لسنة 1976، الجريدة الرسمية، العدد 23، 3 يونيو 1976.
- رقم 10 لسنة 1984، الجريدة الرسمية، العدد 3، 19 يناير 1984.
- رقم 331 لسنة 1985، الجريدة الرسمية، العدد 34، 22 أغسطس 1985.

اللواء عبد الرحيم النحاس، هذه مهام قوات الأمن المركزي، مجلة الأمن والحياة، مارس/ إبريل 1989، العدد 81.

القوات الجوية شاركت في قمع عمليات الشغب، الوفد، 6 مارس 1986.

أسامة خالد، قائد الأمن المركزي بالقناة عن الثورة: «رمزي» منعنا من استخدام السلاح فهزمنا، المصري اليوم، 15 مارس2011.

أبو غزالة يوافق على إنهاء تجنيد العناصر غير الصالحة بالشرطة فورًا، الأهرام، 6 مارس 1986.

إعادة النظر في مواقع معسكرات قوات الأمن لنقلها خارج المدن، الأهرام، 4 مارس 1986.

تفاصيل الهجوم على سجن طُره، الأهرام، 28 فبراير 1986.

تساؤلات هامة كشفت عنها الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986.

تمرد جنود الأمن المركزي فتوقف الزمن 67 ساعة، الوفد، 6 مارس 1986.

رئيس الوزراء يؤكد: سعر الدولار 70 قرشًا عند احتساب الضرائب الجمركية على الواردات، الأهرام، 25 فبراير 1986.

عبد العزيز الشيخ، مصر بدأت الحرب فمتى تنتهي؟، مجلة السنة اللندنية، العدد 31، ذي القعدة 1413.

"عنتر والشاه"، مجلة المرابطون، العدد (22- 23)، إبريل ومايو 1992.

ماذا يقول الرجل الذي فكر وخطط لدخول الأمن المركزي دائرة العمل البوليسي في مصر؟، الأهرام، 6 مارس 1986.

مقابلة مع اللواء حسني غنايم في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجلاليب، الوفد، 6 مارس 1986.

مقابلة مع اللواء عبد المنعم حسين في تقرير: مأساة جندي الأمن المركزي تبدأ في يوم الجلاليب، الوفد، 6 مارس 1986.

محمد فتحي عبد العال، جنود الأمن المركزي... خوذة ودرع وموت مجاني، المصري اليوم، 17 يناير 2013.

محمد مسلم، المصري اليوم واجهت فتحي سرور بالاتهامات فكشف أسرارًا خطيرة، الحلقة الأولى، المصري اليوم (024 مارس 2011)

نص بيان النائب العام عن أحداث الشغب، الأهرام، 4 إبريل 1986& ووزير الداخلية ونائباه يكشفون في حديث خاص للأهرام الحقائق الكاملة، الأهرام، 4 مارس 1986، & استقرار الموقف الأمني وحصر خسائر الأحداث الأخيرة، الأهرام، 28 فبراير 1986.

وحيد رأفت، فرق الأمن المركزي هل تبقى أم تحل؟، الوفد، 6 مارس 1986.

يا نظام مبارك... ويحكم ماذا جنى أطهارها؟، المرابطون، العدد 8، ديسمبر 1990.

25 مليار دولار حجم ديون مصر الخارجية، الأهرام، 24 فبراير 1986.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

1-كتب ومقالات علمية

Abdalla, Ahmed. The Student Movement and National Politics in Egypt, 1923-1973 1.ed. London: Al Saqi Books: 1985.

Ashour, Omar. From Bad Cop to Good Cop: The Challenge of Security Sector Reform in Egypt Doha: Brookings, 2012.

Ayoub, Mohammed. “Defining security: a subaltern realist perspective”: Critical Security Studies: Concepts and Strategies, ed Keith Krause. 1.ed. UK: Routledge, 1997.

Ayubi. Nazih. Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East 4.ed. London: I. B. Tauris, 2006.

Babovic, Budimir. “Police Brutality and Police Torture”, Policing, V.23 (3), (2000): 374-380.

Balko, Radley. Rise of the Warrior Cop: The Militarization of America's Police Forces 1. ed. New York: Public Affairs, 2013.

Bayley, David H. Patterns of policing: a comparative international analysis 2.ed. USA: Rutgers University Press, 1990.

Binder, Leonard. In a Moment of Enthusiasm: Political Power and the Second Stratum in Egypt 1. ed Chicago and London: Chicago University Press, 1978.

Blank, Meredith Lauren. The State’s Use of Force 1.ed. USA: The University of Michigan, 2017.

Buzan, Barry. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era 1.ed. London: Harvester Wheatshef, 1983.

-------. ’’New Patterns of Global Security in the Twenty-First Century’’, International Affairs, V.67 (3), (1991): 431-451.

Copeland, Miles. The Game of Nations: The Amorality of Power Politics 1. ed. New york: Simon and Schuster, 1969.

El-Hamalawy, Hossam. “The Second Republic: Security Services and Counterrevolu5on in Egypt” Unpublished dissertation. Freie Universität Berlin. The Otto Suhr Institute for Political Science, 2023.

Emsley, Clive. Gendarmes and the state in nineteenth-century Europe 1.ed. UK: Oxford university press, 1999.

Erica De Bruin& et. al. "Militarized Policing in the Middle East and North Africa", The Journal of the Middle East and Africa, V.13 (1), (2022): 93-110.

------- "Police Militarization and its Political Consequences", APSA| Comparative Politics, V. XXXI (1), (2021): 103-111.

Grafstein, Robert. Institutional Realism: Social and Political Constraints on Rational Actors 1.ed. USA: Yale University Press, 1992.

Greitens, Sheena. Dictators and Their Secret Police: Coercive Institutions and State Violence 1.ed. UK: Cambridge University Press, 2016.

Havens, J.L. et al. Gendarmeries and the Security Challenges of the 21St Century 1.ed. Netherlands: Koninkijke Marechaussee, 2011.

Janowitz, Morris. Military Institutions and Coercion in Developing Nations 1. ed. USA: University of Chicago Press, 1977.

Joyce Edmond-Smith, "Police forces in France", Journal of Ethnic and Migration Studies, V.3 (3), (1974)

Kamel, Sherif H. "Egypt's Ongoing Uprising and the Role of Social Media: Is there Development?", Information Technology for Development, V.20 (1), (2014): 78-91.

Kandil, Hazem. Soldiers, Spies and Statesmen Egypt's Road to Revolt 1.ed. UK: Verso, 2012.

Korany, Bahgat. "The Analysis of National Security in the Arab Context: Restating the State of the Art": The Many Faces of National Security in the Arab World, ed. Timothy M. Shaw. 1.ed. USA: Palgrave Macmillan, 1993.

Kraska, Peter B. "Militarization and Policing: It's Relevance to 21st Century Police", Policing: A Journal of Policy and Practice, V. 1 (4), (2007): 501-513.

Kuimova, Alexandra. Understanding Egyptian Military Expenditure Stockholm: SIPRI, October, 2020.

Lawson, Edward Eugene. Causes and Consequences of Police Militarization 1.ed. USA: University of South Carolina, 2019.

Lieblich, Eliav & et. al. "The Case against Police Militarization", The Michigan Journal of Race & Law, V.23 (1-2), (2018): 105-153.

Lutterbeck, Derek. "Between Police and Military: The New Security Agenda and the Rise of Gendarmeries", Cooperation and Conflict: Journal of the Nordic International Studies Association, V.39 (1), (2004): 45-68.

------- The Paradox of Gendarmeries: Between Expansion, Demilitarization and Dissolution 1.ed. London: Ubiquity Press, 2013.

Rashid, Dina Ibrahim. Authoritarianism and the civilization of force: police power in militarized regimes 1. ed. USA: University of Chicago, 2017.

Rhodes, Ben. The World as It Is: A Memoir of the Obama White House 1. ed. USA, Random House Publishing Group, 2018.

Schrader, Stuart. Badges without Borders: How Global Counterinsurgency Transformed American Policing 1.ed. California: University of California Press, 2019.

Sirrs, Owen L. A History of the Egyptian Intelligence Service: 1910-2009 1.ed. UK: Routledge, 2010.

Springborg, Robert. Mubarak's Egypt Fragmentation of The Political Order 1.ed. UAS: Westview Press, 1989.

Skinner, S., 'Death in Genoa: The G8 Summit Shooting and the Right to Life' [Electronic version]. European Journal of Crime, Criminal Law and Criminal Justice, 11(3), (2003).

The military balance 2023 UK: The international institute for strategic studies, 2023.

Tignor, Robert L. “The Indianization of the Egyptian Administration under British Rule", The American Historical Review, V.68)3(, April 1963: 636-661.

Tilly, Charles. Coercion, Capital, and European States: AD 990-1990 1.ed. UK, Basil Blackwell, 1990.

Trager, Frank N. and Simonie, Frank L. "An Introduction to the Study of National Security": National Security and American Society, 1.ed. USA: University Press of Kansas, 1973.

2- صحف

Reporters without Borders.2011. “Press Freedom Index 2010”, (accessed 20 April, 2023). https://rsf.org/en/world-press-freedom-index-2010.

Vargas, Jose Antonio. “Spring Awakening”, The New York Times, 17 Feb, 2012, https://www.nytimes.com/2012/02/19/books/review/how-an-egyptian-revolution-began-on-facebook.html [22.04.2023].

Walsh, Declan. “Why Was an Italian Graduate Student Tortured and Murdered in Egypt?”, New York Times, 15 Aug 2017.https://www.nytimes.com/2017/08/15/magazine/giulio-regeni-italian-graduate-student-tortured-murdered-egypt.html. [10.03.2023].

نبذة عن الكاتب

- مهندس، ماجستير علاقات دولية، مدير الدراسات بمنتدى العاصمة للدراسات السياسية والمجتمعية.

- صدرت له عدة كتب من أبرزها "العقلية الأمنية في التعامل مع التيارات الإسلامية" و"جذور العداء" و"ومضات في السياسة".

نشر العديد من الدراسات والمقالات في الجزيرة نت، ومركز الجزيرة للدراسات، وموقع أسباب، والملتقى الاستراتيجي.

الملخص

الكتاب المرفق هو في الأصل أطروحة ماجستير أجيزت من جامعة صباح الدين زعيم بإسطنبول، ويتناول دور قوات الأمن المركزي في دعم الأنظمة الاستبدادية بمصر منذ تأسيسه في عام 1969 إلى ثورة يناير عام 2011. ويبحث العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت إلى إنشاء الأمن المركزي وزيادة حجمه وصولا لإخفاقه في حماية نظام مبارك في نهاية عهده.

يسد الكتاب ثغرة في حقل الدراسات الأمنية عن مصر، ويفتح الباب أمام المزيد من الدراسات المتخصصة التي تساعد على فهم آليات عمل الأنظمة المستبدة، وكيفية قهرها للمواطنين، والعوامل التي تساهم في تعطيل آلة القمع مما يتيح للجماهير التحرر.

منتدى العاصمة
للدراسات السياسية والمجتمعية